

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٦٧)

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظرى
وواقع الاقتصاد المصرى

يوليو ٢٠٠٣

شكر وتقدير

تتقدم الدكتورة/ سهير أبو العينين بكل الشكر و التقدير لكل أعضاء الفريق البحثي ممن داخل و خارج المعهد على كل ما بذلوه من جهد في سبيل انجاز هذا البحث.

و قد ساهم في صياغة البحث في شكله النهائي أعضاء الفريق البحثي على النحو التالي:
الفصل الأول من البحث قام باعداده د/ حجازى الجزار؛ و الجزء الأول من الفصل الثانى قامت باعداده د/ نيفين كمال حامد؛ أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد قام باعداده أ.د/ السيد عبد العزيز دحية. و قامت أ.د/ فتحية زغلول باعداد الجزء الأول من الفصل الثالث؛ أما الجزئين الثانى و الثالث من هذا الفصل فقد اشترك فى اعدادهم كل من أ.د/ سهير أبو العينين و د/ أمانى الرئيس و د/ وفاء مصيلحي.

و لا يفوتنى أن اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة/ هدى أبو شادى، رئيس قطاع المتابعة والموازنات بوزارة التخطيط، على تعاونها غير المحدود فى توفير البيانات و المعلومات اللازمة للبحث، و كذلك فى تقديم الآراء و الملاحظات القيمة التى ساهمت فى اثراء البحث.

و يتقدم الباحث الرئيسى بشكر خاص و تمنيات بدوام التوفيق و النجاح لشباب الباحثين فى الفريق البحثي: الباحث/ محمد حمدى المسلمانى، الباحثة/ داليا رضا العدل و الباحثة المساعدة/ نيفين عبد العزيز حسين، و ذلك على حماسهم و اخلاصهم فى الأداء و تميزهم الواضح فى حب العلم و التعلم و العطاء.

و فى النهاية ما كان لهذا البحث أن يخرج إلى النور بدون الجهود الكبيرة التى بذلها كل من السيدة/ نهلة حسن و السيد/ محمد النجار فى كتابة البحث و اخراجه فى شكله النهائى، لذا يتوجه الباحث الرئيسى و كل أعضاء الفريق البحثي بكل الشكر و التقدير لكل منهما.

الباحث الرئيسى

أ.د. سهير أبو العينين

فريق البحث

أولا : من داخل المعهد :

الباحث رئيسي

أ.د. سهير أبو العينين

أ.د. السيد عبد العزيز دحية

أ.د. فتحية زغلول

د. نيفين كمال حامد

د. امانى الرئيس

د. حجازى الجزار

د. وفاء مصيلحي

أ. محمد حمدى المسلمانى

أ. داليا رضا العدل

أ. نيفين عبد العزيز حسين

من خارج المعهد

رئيس قطاع المتابعة والموازنات

أ. هدى أبو شادى

بوزارة التخطيط

سكرتارية

نهلة محمد حسن

محمد النجار

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى من واقع النظرية الاقتصادية
وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى

- ١-١-١ النظرية الكلاسيكية
- ٢-١-١ النظرية الحديثة ذات النمو الخارجى
- ٣-١-١ نظرية النمو الحديثة

٢-١ تقييم تجارب النمو فى بعض الدول

- ١-٢-١ ظاهرة النمو فى الاقتصاد اليابانى
- ٢-٢-١ ظاهرة نمو الاقتصاد الكورى

الفصل الثانى:

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

١-٢ العوامل المحددة لنمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠/٢٠٠٢)

- ١-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٤)
- ٢-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٢)

أولاً: تطور الناتج المحلى الاجمالى

ثانياً: تطور التراكم الرأس المالى

ثالثاً: تطور التعامل مع العالم الخارجى

رابعاً: التقدم التكنولوجى

خامساً: العوامل المؤسسية

٢-٢ معوقات ومشاكل التنمية في الاقتصاد المصري

١-٢-٢	ضعف معدل الادخار والاستثمار
٢-٢-٢	ضعف الإنتاجية
٣-٢-٢	مشاكل تتعلق بالأداء الحكومى والإطار التشريعى والمؤسسى
٤-٢-٢	ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

الفصل الثالث :

أهم نماذج النمو الاقتصادى وتجارب التطبيق على مصر

١-٣ مراجعة لأهم نماذج النمو الاقتصادى

١-١-٣	النماذج النيوكلاسيكية
٢-١-٣	النظرية الجديدة للنمو
٣-١-٣	بعض نماذج النمو الداخلى
٤-١-٣	الدراسات التطبيقية

٢-٣ بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر

١-٢-٣	تقدير آثار تراكم رأس المال و التقدم الفنى
٢-٢-٣	تقدير آثار الانفاق الحكومى و الاستثمار البشرى و حرية التجارة

٣-٣ اقتراح نموذج للنمو فى مصر : بعض الاتجاهات العامة للتطوير

الخلاصة والنتائج

مقدمة

بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى في مصر تحقق قدر من النجاح في القضاء على كثير من الاختلالات التي كانت قائمة، و لكن لم يتحقق نفس النجاح في الانطلاق في مسار النمو الاقتصادى.

فى تصنيف البنك الدولى لدول العالم وفقاً لمستوى الدخل تقع مصر فى فئة الدول متوسطة الدخل (يبلغ متوسط دخل الفرد في عام ٢٠٠١ حوالى ١,٤ ألف دولار)، هذه الفئة تنقسم إلى مجموعتين: دنيا و عليا، و تقع مصر فى الفئة الدنيا و معها من الدول العربية كل من الأردن و العراق و سوريا و الجزائر و تونس و المغرب، و فيها أيضاً روسيا والصين . أما المجموعة العليا من هذه الفئة للدخل فتضم كل من لبنان و ليبيا و عمان والسعودية. أما الدول العربية فى فئة الدخل المنخفض فتضم السودان و موريتانيا و الصومال واليمن، و تضم من غير الدول العربية الهند و كوريا الشمالية. و جدير بالذكر أن إسرائيل تصنف مع الدول المتقدمة فى الفئة العليا من الدخل.

و يرصد تقرير البنك الدولى عن توقعات النمو فى العالم فى ٢٠٠٣ متوسطات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المختلفة فى الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠٠١ ، و توضح البيانات أن متوسط معدل نمو الناتج المحلى فى مصر بلغ فى السبعينات ٦.٦ % و فى الثمانينات ٥.٥ % ، فى التسعينات ٤.٤ % و فى عام ٢٠٠١ بلغ ٢.٩ % و يقدره لعام ٢٠٠٢ بمتوسط ١ % . و رغم وجود بعض الاختلاف بين هذه التقديرات و بين تقديرات وزارة التخطيط إلا أن م يؤكد الاتجاه التنازلى أن معدل نمو الناتج المحلى فى الخمس سنوات الأخيرة لم يتجاوز ٣,٥ % و انخفض إلى ٣ % فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ و متوقع ألا يتعدى ٢,٥ % فى العام القادم.

و لا يخفى على أحد أن هذا المستوى لمعدل النمو لا يفى بأى حال من الأحوال بطموحات المستقبل بالنسبة للمصريين و لا بالنسبة للطاقات الكامنة فى مصر.

و تسعى مصر فى المرحلة الحالية إلى حشد جهودها و طاقاتها و كافة مواردها للوصول إلى أفضل الطرق و أسرعها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى بمعدلات مرتفعة ومستمرة.

و لعل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية توضح أكثر من أى وقت مضى أن تحقيق النمو لم يعد مطلوباً فقط لزيادة رفاهية الشعوب ، وإنما أصبح ضرورة حتمية لمواجهة أخطار من شأنها تهديد الأمن القومى.

و يلاحظ أن الاهتمام بقضية النمو الاقتصادى لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل أن تجدد الاهتمام بهذا الموضوع و ازدهار الأدبيات المرتبطة به قام -كالمعتاد- في الدول الغربية وأصبح واضحاً بشكل خاص فى العقدين الأخيرين. كما أن نجاح تجارب النمو المتميزة في جنوب شرق آسيا ثم الأزمات المالية التي مرت بها دفعت عدد كبير من الاقتصاديين إلى تحليل و تقييم هذه التجارب لتحديد أهم العوامل المحددة للنمو ولاستمراريته.

ومع تطور أدوات التحليل الكمي والنمذجة فإن النظريات المختلفة يصاحبها نماذج رياضية لتوضيح أهم الفروض و قياس النتائج التي تقوم عليها هذه النظريات، كما تقوم على هذه النماذج عديد من الدراسات التطبيقية لاختبار النظريات من ناحية، ولتفسير محددات ومصادر النمو فى الدول المختلفة و تفسير أسباب اختلاف مسار النمو بينها من ناحية أخرى.

وفى مصر يلاحظ عدم كفاية الدراسات التي تسعى إلى تحليل و تفسير شكل مسار النمو فى مصر و استخلاص أهم العوامل المؤثرة و التي يمكن أن تفيد فى صياغة سياسات اقتصادية مناسبة.

وتحاول الدراسة الحالية أن تقدم مساهمة في هذا المجال، و ذلك بمراجعة النظريات المختلفة وصولاً إلى أهم العوامل المحددة للنمو فى الفكر النظرى ، و كذلك تقييم تجارب النمو فى بعض الدول - بالتحديد اليابان وكوريا - وأهم الخصائص المميزة لها و أهم مصادر النمو فيها، و هو ما يتناوله الفصل الأول من البحث.

أما الفصل الثانى فيتطرق إلى تحليل تطور الاقتصاد المصرى منذ الستينات و مسار نمو الناتج المحلى و أهم المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تراكمت و تفاعلت معه، و يتعرض أيضاً لأهم المشكلات التي تشكل عوائق فى مسار النمو.

و يستعرض الفصل الثالث أهم نماذج النمو الاقتصادى و بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر ، و ينتهى باقتراح بعض الاتجاهات العامة للتطوير والاستكمال المهام

المطلوبة لنمذجة النمو في مصر، و ذلك تمهيداً لاستكمال الجزء الثاني من الدراسة و السدى
من المفترض أن يقدم صياغة مقترحة لنموذج للنمو للاقتصاد المصري و نتائج تطبيقه.

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادي

مع حلول منتصف الثمانينات استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي من جديد. واليوم أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وربما فاق الاهتمام به ذاك الاهتمام الذي نالته دراسات ما يسمى في أدبيات التنمية بالنقلات الاقتصادية في الأجل القصير.

والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي وخاصة في الأجل الطويل، تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصراً أساسياً، بل حاسماً، من عناصر التنمية. فالإختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية، فيما بين الدول، ترجع في أصلها إلى الإختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وحتى الإختلافات الصغيرة في معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن، يصبح لها مستتبعات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي استحوذت على انتباه معظم دارسي النظرية الاقتصادية الكلية لفترة طويلة من الزمن.

وكما يقول "إدوارد دنسن" (Denison, E. F, 1967) أن النمو الاقتصادي أصبح هدفاً قومياً لكل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتنافس المحتدم الآن بين الشعوب والأمم يرجع في أصله إلى التنافس في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر تزايداً.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض مراجعة تاريخية للأدبيات الخاصة بالنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له. وتهدف الدراسة أيضاً إلى الإجابة على السؤال الهام والخاص بجوهر محددات النمو وهو : لماذا تختلف معدلات النمو بين الدول؟ ولماذا تختلف من وقت لآخر؟

التعريف بالنمو الاقتصادى:

يعرف بعض الكتاب النمو الاقتصادى على أنه مجرد الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى والذى لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أى نوع، اقتصادية كانت أو اجتماعية (العيسوى إبراهيم ١٩٨٩) .

ويشير كوزنتس (Kuznets, Simon, 1959) فى تعريفه للنمو الاقتصادى، إلى ثلاث

عناصر رئيسية :

- ارتفاع متواصل فى الإنتاج
- تقدم تكنولوجى
- حدوث تغيرات فى الإطار المؤسسى والسلوكى للأفراد.

ويضيف كالدور (Kaldor . N,1957) بعض الخصائص الهامة فى تعريفه للنمو

الاقتصادى، حيث أشار إلى أن النمو الاقتصادى يعنى الزيادة المستمرة فى حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى فى بعدها الزمنى الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادى المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التى تلى فترة ركود طويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة.

ويؤكد "Kaldor" أيضاً على أن مفهوم النمو الاقتصادى الحديث يتسم بالمزج بين

المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقى، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلى. كما أشار إلى أن الزيادة فى متوسط دخل الفرد غالباً ما تأتى من التجديدات أو الابتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة فى عمليات الإنتاج والاقتصاد .

من العرض السابق يتضح أن مفهوم النمو الاقتصادى يعد أحد الموضوعات الهامة فى

النظرية الاقتصادية الكلية ، كما أن المفهوم يتضمن بطبيعته بعداً ديناميكياً يدفع إلى التطور عبر الزمن ، هو ما يفسر تعدد وتطور المحددات الخاصة به عبر الفترات الزمنية المتعاقبة كما سنرى فى الجزء التالى.

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادي:

تعددت نظريات النمو الاقتصادي خلال المراحل الزمنية لتطورها. وبوجه عام يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات فكرية أساسية كما يلي:

١-١-١ النظرية الكلاسيكية:

تضم هذه المجموعة من النظريات آراء كل من آدم سميث ١٧٧٦ ودافيد ريكاردو ١٧٨١، بالإضافة إلى فرنك رامزي، ١٩٢٨. وجوزيف شومبيتر، وغيرهم كثير ممن يطلق عليهم بالاقتصاديين الكلاسيك (Barro, Robert and Sala, Martin, 1995).

وقد ظهرت في البداية الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية في كتابات آدم سميث عن ثروة الأمم والعوامل المحددة لها والتي تقوم على افتراض أساسي وهو أن الأرض هي مصدر الثروة. وقد أشار سميث إلى دور كل من إنتاجية العمل، ونسبة القوة العاملة إلى جملة السكان في التأثير على معدل النمو الاقتصادي اللازم لزيادة ثروة الأمة. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بكل من دور التخصص وتقسيم العمل ومعدل الادخار القومي كعوامل حاسمة في زيادة الانتاجية والتراكم الرأسمالي.

وجاءت أفكار ريكاردو عن النمو متفقة بصفة عامة مع ما قدمه آدم سميث من أفكار، وإن اختلفت عنها في بعض الإضافات التفصيلية التي ناسبت التطور الاقتصادي والزمني في تلك الفترة. فعلى سبيل المثال لم يهتم ريكاردو كثيراً بمسألة التخصص كعامل هام لزيادة إنتاجية العمل وإنما أشار بدلاً من ذلك إلى دور التقدم الفني بصفه عامة، والذي عادة يصاحب عملية الاستثمار والتراكم الرأسمالي، كعامل حاسم لعملية النمو.

ومن الأفكار الهامة التي ظهرت مع هذا الاتجاه الفكري أيضاً، الأفكار المتعلقة بالسلوك التنافسي والتوازن الديناميكي، ودور تناقص الغلة وعلاقتها بتراكم رأس المال العيني والبشرى والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان، ودور المنظم كقوة محركة للنمو من خلال خلق التوليفات الجديدة لعناصر الإنتاج، وما يستتبع ذلك من تنمية منتجات جديدة، أو اكتشاف أسواق جديدة أو طرق جديدة للإنتاج، وكذلك الأفكار الخاصة بدور القوة الاحتكارية كمحفز للتكنولوجيا المتقدمة والنمو الاقتصادي.

من العرض السابق يتضح أن الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية وما قبلها قد تطورت كثيراً واعتمدت في ذلك على المجتمع والبيئة التي نشأت فيها. وعلى عكس سميث وريكاردو، فقد أنكر شومبيتر (Schumpeter, J. A, 1934) أن تكون الأرض هي المصدر الوحيد للثروة وأن ندرتها هي السبب الأساسي لتوقف أو تباطؤ النمو الاقتصادي في المجتمع.

وقد انطلق في رؤيته من افتراضية أن التطور أو النمو الاقتصادي في المجتمع يمكن أن يحدث أيضاً من خلال التغير الإيجابي النشاط للاقتصاد، والذي عادة ما يقوم به طبقة المنظمين في المجتمع من أجل الحصول على الأرباح المحتملة والمصاحبة لهذا النشاط. وبناءً على ذلك فقد أشار شومبيتر إلى أن النمو الاقتصادي في المجتمع لا يحدث عادة في شكل مستقر ومنظم، وإنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الانتاج أو الأسواق... الخ، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف أيضاً على المدة التي تبقى فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق. ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي في المجتمع قد يكون في وقت ما كبيراً أو صغيراً، وقد يستغرق وقتاً طويلاً أو قصيراً طبقاً لطبيعة الاختراع أو التجديد وأهميته بالنسبة للمجتمع.

في النهاية نلاحظ أنه على الرغم من قدم المدة الزمنية واختلاف الظروف التي نشأت فيها النظرية الكلاسيكية (وما قبلها)، إلا أن عناصر النمو التي اشتملت عليها هذه النظرية قد مثلت القواعد الأساسية لعناصر النمو في الفترة الأخيرة.

٢-١-١ النظريات الحديثة ذات النمو الخارجي:

يتمثل القاسم المشترك الأعظم لهذه النظريات، أو لهذا الاتجاه الفكري، في أن النمو الاقتصادي لمجتمع ما يتحدد بعوامل خارجية "Exogenous" مثل معدل نمو السكان، ومعدل التقدم الفني والطلب الكلي... الخ، وهي عوامل اعتبرتها هذه النظريات في ذلك الوقت أنها لا تخضع لسيطرة المجتمع أو النظام الاقتصادي فيه. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين في هذه النظريات:

الاتجاه الأول: هارود-دومار:

استمد هذا الاتجاه الفكري نظريته عن النمو من مصدرين أساسيين، الأول هو المزج النظري لعناصر نظرية النمو مع عناصر التطور الاقتصادي وما يستتبعه ذلك من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند شومبيتر. أما المصدر الثاني، فيتمثل في الأفكار الكينزية التي سادت

فى الفترة التى نشأ فيها هذا الإطار الفكرى. فالفكر الكينزى ، على عكس الكلاسيك الأوائل ، قد أنكر قانون سائ وما يتضمنه من أن العرض يخلق الطلب عليه وأن الأسواق تعمل بكفاءة وجهاز الثمن قادر على إحداث التوازن اللحظى فى الأسواق.

وكما أن كينز ركز اهتماماته على الأجل القصير (Romer, P.M. 1994) ، وذلك بإشارته إلى تأثير الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة الإضافية فى الاستثمار ، فإن نظرية هارود-دومار قد استكملت هذا التحليل بدراسة تأثير الزيادة فى الطاقة الإنتاجية الناتجة عن زيادة رصيد رأس المال. وعليه، فقد تمت صياغة نظرية كينزية للنمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط.

افترضت نظرية هارود-دومار أن الناتج القومى فى المجتمع يتحدد بالطلب الفعلى بشقيه (الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) وأن الادخار يتساوى مع الاستثمار. وأن الادخار والاستثمار دالتان خطيتان متجانستان فى الدخل القومى.

كما أوضحت هذه النظرية أن تحقيق معدلات نمو مستقرة والوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن لا يمكن أن يتركز لقوى العرض والطلب فى السوق، وإنما هناك ضرورة للتدخل النشط من جانب الحكومة بالتأثير فى جانب الطلب الكلى بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى. ومن أهم الأدوات التى يمكن استخدامها فى هذا المضمار، سياسة سعر الفائدة المنخفض والتى تؤدى فى الجانب الأهم منها إلى رفع معدل التراكم الرأسمالى وزيادة معامل رأس المال/الإنتاج ، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات النمو الاقتصادى، والوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

ويؤكد الاتجاه الفكرى الذى يمثله هارود ودومار على أن الاقتصاد الرأسمالى بطبيعته له مسار نمو متوازن، إلا إنه غير مستقر، ومن ثم فعلى الحكومة أن تحاول التأثير فى التغيرات المناسبة حتى تضمن وصول الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن. وفى الواقع تشير الخبرة العملية للاقتصادات الرأسمالية إلى أن كثير من هذه الاقتصادات قد مرت بفترات طويلة من النمو المتوازن وبدون حتى التدخل الحكومى. وهذا النوع من الممارسة قد شكل الحافز الرئيسى لتطوير نظرية النمو النيو كلاسيكية بالاعتماد على ما يسمى بنموذج النمو لسولو (Solow, R, ١٩٥٦)

ويلاحظ أن دومار رفض نموذجيه بعد أحد عشر عاما ، وصرح بأنه ليس له أيه معقولة للنمو طويل الأجل ، وساند نموذج سولو ، ومع ذلك فقد أصبح أكثر نماذج النمو شيوعا واستخداما ، حتى المؤسسات الدولية تستخدمه في حساب ما يسمى "قوة التمويل " ، اعتمادا على أن النمو يتناسب خطيا مع معدل الاستثمار وأن القيد الحاكم على نمو الإنتاج هو رأس المال المادى .

الاتجاه الثانى : النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى :

- نشأ الاتجاه الفكرى لنظرية النمو النيوكلاسيكية خلال النصف الثانى من الخمسينيات. وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالى بالارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى المتوازن لمدد متفاوتة وإن إتصفت بالطول النسبى . دفعت هذه السمة الواقعية للاقتصاد الرأسمالى إلى التغير فى التفكير وتم استبدال الاتجاه الفكرى السابق الحديث عنه (هارود - دومار) ، والذى ركز على جانب الطلب كعامل حاسم فى عملية النمو والتطور الاقتصادى ، باتجاه فكرى جديد يعتمد فى جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية . ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكى (إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض فى تفسير النمو والتنمية الاقتصادية) .

اعتمد هذا الاتجاه الفكرى على النموذج الذى قام بتطويره سولو فى سنة ١٩٥٦ وكذلك سوان ١٩٥٦ . واستند فى تطوره الأولى على مجموعة من الفروض أهمها : تتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ، سيادة المنافسة الكاملة ، الطلب والعرض قادران على التكيف - من خلال جهاز الأسعار - بطريقة تصل بالسوق إلى حالة التوظيف الكامل ، ثبات الغلة بالنسبة للحجم ومرونة الإحلال بين العمل ورأس المال. بناء على هذه الافتراضات رأت النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى أن معدل النمو الاقتصادى فى المراحل الأولى من التنمية يكون مرتفعا ثم يميل إلى التباطؤ التدريجى بصعود الاقتصاد إلى المستويات العليا من مراحل التنمية . وأرجعت النظرية هذه النتيجة إلى أن المراحل الأولى من التنمية تتميز بانخفاض نسبة رأس المال / العمل وهو ما يسهم فى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال . ومن ثم فإن تزايد المدخرات والاستثمارات تحدث نمواً قصير الأجل فى المراحل الأولى من التنمية ومع مرور الزمن يتجه معامل رأس المال / العمل إلى الارتفاع التدريجى مما يدفع بالإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض التدريجى (نظرا لثبات العائد بالنسبة للحجم ومستوى التكنولوجيا السائدة) ، مع استمرار الانخفاض فى الإنتاجية الحدية

لرأس المال فإن المدخرات المتحققة عن الدخل المتولد عن رأس المال الجديد تتجه إلى التناقص ومن ثم تنخفض تدريجيا الاستثمارات الجديدة ويعود معدل النمو الاقتصادي إلى وضع الثبات أو الاستقرار Steady State فى الأجل الطويل وعندئذ يكون الاقتصاد قد صعد إلى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية .

وبناء على الآلية التى سبق شرحها ، فإن النظرية تشير إلى أن الزيادة فى معدل النمو فى الأجل الطويل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت عوامل خارجية عن النظام الاقتصادى Exogenous Factors (مثل تزايد معدل نمو السكان أو تزايد معدلات الهجرة إلى الاقتصاد أو تزايد معدل التقدم التكنولوجى) تؤدى إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال أو رفعها مع زيادة الاستثمارات ، ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادى فى الارتفاع فى الأجل الطويل .

وقد خضعت هذه النظرية لكم هائل من الدراسات التطبيقية التى أجريت للتأكد من صحة النتائج الخاصة بها ، واتبعت هذه الدراسات منهج حسابات النمو Growth Accounting ، ويتمثل فى تجزئة معدل نمو الناتج الكلى وحساب مساهمة مدخلات الإنتاج فى تكوين هذا المعدل . وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن مدخلات العوامل التقليدية ، رأس المال والعمل ، تفسر ما يقرب من ٤٠% - ٧٠% من إجمالي نمو الناتج الكلى ، بينما يمكن تفسير الباقي بالتقدم الفنى الخارجى وهو العامل الثالث من عوامل الإنتاج. وهو ما يؤكد رؤية سولو Solow من أن التقدم الفنى ينقل دالة الإنتاج إلى أعلى مع مرور الزمن ومن ثم فإن الناتج الكلى يزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة المدخلات التقليدية للإنتاج ، العمل ورأس المال (Apramovitz, M.1986) .

يتضح من العرض السابق أن النظرية النيوكلاسيكية يمكن استخدامها فى شرح الاختلافات فى معدلات النمو الاقتصادى فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة وكذلك الاختلافات فى معدلات النمو خلال مراحل التنمية المختلفة .

على الرغم من أن هذا الاتجاه الفكرى قد استحوذ على كثير من الإعجاب والاهتمام من قبل المهتمين بنظريات النمو الاقتصادى ، إلا أنه تعرض لكثير من الانتقادات الحادة. فالدول النامية مازال الكثير ، بل الغالبية العظمى منها ، يعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة والتنمية بصفة خاصة . هذا بالإضافة إلى الافتراض غير المقنع والخاص بأن التقدم الفنى متغير خارجى معطى وما يترتب عليه من أن معدل النمو الاقتصادى أيضا هو متغير خارجى . كما لم تتحقق أيضا

فكرة التقارب Convergence Hypothesis (Broadpessy ,S.N.1992) التى تحدثت عنها النظرية والتي تقضى بأن الاقتصادات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصادات الغنية فى الأجل القصير مما يؤدي إلى أن يتجه متوسط دخل الفرد فى كلا المجموعتين وبقية المتغيرات الاقتصادية إلى التقارب فى الأجل الطويل (Broadpessy ,S.N.1992).

- الافتراضات الواردة بهذه النظرية لاتعول كثيراً على السياسات المالية الحكومية فى تحديد معدلات النمو الاقتصادى المختلفة .

٣-١-١ نظرية النمو الحديثة : The New Growth Theory

- بداية من منتصف الثمانينات ، فإن الدراسات والبحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادى قد إكتسبت رواجاً جديداً . جاء هذا الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادى مصاحباً لمساهمات Romer فى سنة ١٩٨٦ ولو كاس Lucas فى عام ١٩٨٨ . أما عن أسباب هذا الاهتمام فتتلخص فى الاعتراف بأهمية محددات النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل واعتبارها نتائج حاسمة وأكثر أهمية من العوامل المتعلقة بالدورات الاقتصادية وتأثيرات الدوائر المتقاطعة من السياسات النقدية والعينية ، ومن ناحية أخرى فشل النظرية الكلاسيكية ذات النمو الخارجى The Neoclassical Theory with Exogenous Growth فى تقديم تفسير مقنع لمعدلات النمو المتسارعة التى ظهرت فى كثير من الدول المتقدمة دون غيرها من الدول إلى ضرورة الخروج من عباءة النظرية النيوكلاسيكية وإفتراضاتها غير المقنعة فى ضوء الملاحظات المشاهدة .

- نظرا لإعادة الاعتراف بأهمية محددات النمو من ناحية ، وفشل النظريات السابقة فى تفسير الواقع الجديد من ناحية أخرى فقد جرى البحث عن مدخلات جديدة لاقتصاديات النمو والتنمية يمكن من خلالها فهم الواقع وتفسيره .

- من هذا المنطلق قدم رومر Paul Romer فى سنة ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ فكرة النمو الذاتى أو النمو الداخلى Endogenous growth والتي تقر بأن النمو طويل الأجل يتحدد من داخل النشاط الإنتاجى ، وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفنى ، وذلك على عكس النظرية النيوكلاسيكية ، كما أشارت هذه النظرية - التى دعمتها أعمال كل من Lucas فى عام ١٩٨٨ ، وريبيلو Rebelo ١٩٩١ ، والتي ترجع فى بدايتها إلى عمل آرو Arrow عام ١٩٦٢ وششنسكى Sheshinski عام ١٩٦٧ وأوزاو Uzawa فى عام ١٩٦٥ - أشارت إلى أن الاختراعات الجديدة Innovations تتم استجابة للحوافز الاقتصادية والرغبة فى تحقيق الربح ، وليست هبة من الطبيعة أو عملية خارجية تتم من جانب أفراد لا علاقة

لهم بالعملية الإنتاجية . أضافت النظرية أيضا أن القوة العاملة المتعلمة والمدرّبة جيداً (رأس المال البشرى) ، تسهم بدور خاص في تحديد معدل الاختراع الفنى وبدور حاسم في تحديد معدل النمو طويل الأجل .

أما عن أهم الفروض التى قامت عليها النظرية فتتلخص فى ثبات العائد بالنسبة لرأس المال وذلك على عكس ما قامت عليه النظرية النيوكلاسيكية والتى افترضت تناقص العائد بالنسبة لرأس المال . افترض رومر Romer فى نموذجه للنمو الداخلى أن الإنتاج الحدى لرأس المال - فى حالة توازن المنافسة الكاملة - يمكن أن ينمو بدون قيود وحتى بمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال بدلا من أن يتناقصا ، وذلك نتيجة لاقتراض النموذج تزايد الغلة مع الحجم ، وليس ثباته . ويفسر النموذج ذلك بما يسمى بالوفورات الخارجية الموجبة للاستثمار فى المعرفة ، والتى يمكن للمنشآت الأخرى داخل نفس الصناعة أو فى نفس المجتمع أن تستفيد منها نظرا لخاصية الانتشار المصاحبة للمعرفة ، وعدم القدرة على الاحتفاظ بها سراً أو حماية ملكيتها لفترة زمنية طويلة . هذا بالإضافة إلى الوفورات الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشرى والذى يسمى بالأثر الخارجى لتراكم رأس المال البشرى .

من الفروض الأساسية أيضا للنظريات الحديثة أو نظريات النمو الداخلى فرض أن التغير التكنولوجى هو متغير تابع يتحدد داخل إطار النشاط الاقتصادى بواسطة عوامل كثيرة يمكن التحكم فيها ، على سبيل المثال تراكم المعرفة الذى تقوم به الوحدات الاقتصادية الساعية لتعظيم الأرباح والقدرة على تحمل المخاطر ، أو كذلك عن طريق تراكم رأس المال البشرى وما ينتج عنه من حسن توزيع الوقت والجهد فيما بين الأنشطة المختلفة ، وهو ما يستمد من الحقيقة التى أشار إليها Romer من أن التقدم التكنولوجى ليس مجرد دالة فى الزمن وإنما هو دالة فى الأشياء التى يقوم بها الأفراد خلال الفترات الزمنية المتعاقبة .

أخيرا افترضت النظرية الحديثة أن الاكتشافات والتكنولوجيا هى عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية . وقد أطلق رومر Romer على عوامل الإنتاج غير التقليدية ، عوامل الإنتاج غير التنافسية فى الاستخدام ، وهى تشبه فى ذلك جزئيا السلع العامة . فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يمنع أو يحول استخدام شخص ما أو منشأة لها إمكانية استخدام المنشآت أو الأشخاص الآخرين بها . وهى ربما تختلف عن السلع العامة فى كونها مستبعدة Exclusive جزئيا ، بمعنى أن المنشأة التى نجحت فى تحقيق الاختراع الجديد تظل محتفظة بحق الملكية ، والحصول على أرباح

احتكارية على الأقل في البداية ، ولفترة زمنية قد تطول أو تقصر - حسب طبيعة الاختراع الجديد - قبل أن يصبح الاختراع أو المعرفة هدف سهل الحصول عليه . من العرض السابق يتضح أن النظرية الحديثة للنمو الداخلي تعطي أهمية كبيرة لتراكم المعرفة بصفة عامة والبحث والتطوير R&D وما ينتج عنهما من إكتشافات أو إختراعات جديدة . وترى أن التقدم في نشاط البحوث والتطوير يتم من خلال الانفاق عليهما من جانب المشرعات بهدف تحقيق ربح من المنتجات الجديدة .

وتضيف النظرية أن كل منتج جديد يعتبر بمثابة إضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية يترتب عليها ازدياد معدلات الاختراعات الجديدة من ناحية وإنخفاض تكلفة الاختراع من ناحية أخرى وذلك مع تراكم المعرفة في الأجل الطويل . وهكذا فإن معدل النمو الاقتصادي يتغير مع معدل إختراع المنتجات الجديدة ، ومن ثم فإن الاستثمار في البحث والتطوير من أهم مصادر النمو طويل الأجل .

وهكذا ، فإنه على خلاف ما خلص إليه سولو Solow ، فإن نظرية النمو الداخلي بريادة Romer تقرر أن النمو وتحقيق النهضة يكونا دائما أسرع في الدول التي تمتلك رصيذاً أكبر من رأس المال ، وعمالة جيدة التعليم والتدريب ، وأخيراً بيئة اجتماعية واقتصادية واعية تشجع على تراكم المعرفة الإنسانية وخلقها داخل الإطار الاقتصادي للمجتمع .

من أهم التوصيات التي تقدمها نظرية النمو الحديثة للدول والحكومات المحلية لترويج النمو والتنمية بها ما يلي :

- يجب أن تركز إستراتيجيات النمو على خلق المعرفة الجديدة بكل أبعادها ، ليس فقط داخل الجامعات والمعامل ولكن أيضا من خلال شركات الأعمال .
- كل الأفكار الكبيرة منها والصغيرة تلعب دوراً هاماً في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وأن هيكلة الأعمال ، بأى من الطرق المتعددة ، بغرض تشجيع الاختراع من جانب العاملين المشاركين مباشرة في العملية الإنتاجية - Front line Workers يعادل في أهميته - للاقتصاد المعرفي - أهمية البحوث العلمية المنظمة .

- فرص ترويج النمو تعتمد ، في جزء كبير ، على القاعدة الحالية المحلية من المعرفة والخبراء ، والمجتمعات يجب أن تطمح إلى بناء هذه القاعدة من خلال إستراتيجيتها العامة .

- النمو المعتمد على المعرفة يسهم فى تعضيد دائرة التقوية الذاتية ، ومن ثم فالنمو السريع يفجر مزيد من الابتكار المعرفى ، والأخير يؤدى إلى مزيد من النمو السريع .. وهكذا .

١-٢ تقييم تجارب النمو فى بعض الدول

تعد اليابان وكوريا من أهم النماذج الاقتصادية الناجحة فى تاريخ الاقتصاد العالمى . فكلتا القطرين قد شهد نجاحاً منقطع النظير فى تحقيق معدلات نمو عالية ولفترة زمنية طويلة . ونقل البلدان اقتصادهما من نمط المجتمعات الزراعية المنعزلة إلى نمط القوة الصناعية الرائدة فى عالم اليوم . وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادى قد بدأ نسبياً متأخراً وشهد بعض التباطؤ خلال فترة طويلة من الانعزال ، إلا أنه قد بدأ سريعاً مع القرن التاسع عشر .

وفى كوريا، بدأ النمو الاقتصادى متأخراً عن اليابان ، فى العقد الثانى من القرن العشرين، ثم ما لبث أن انقطع بسبب الحربين وبسبب انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى كوريا الجنوبية والشمالية .

وقد واجه البلدان- فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- معاناة التخلف عن اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة ، أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع بداية الخمسينات، ظهرت بوادر النمو الاقتصادى السريع وبدأت التنمية الاقتصادية تخطو مراحلها الأولى فى مسارها الطويل .

وتمثل كوريا واليابان نموذجان "للتنمية الخاطفة" ، فالبلدان لم يشهدا ذات النمط من التنمية ذات المراحل المتدرجة والتي عاصرتها دول أوروبا الغربية، وإنما اتبعا نمطاً فريداً بالنسبة لعملية النمو اتسمت بالسرعة وقلة الوقت .

ونظراً لهذا النوع الفريد من التنمية والنمو الاقتصادى منقطع النظير على مستوى التاريخ الاقتصادى الحديث، فقد أصبح الاقتصاد اليابانى والكورى- على حد سواء- مثيراً لاهتمام الباحثين على مختلف انتماءاتهم الفكرية .

وتناول الكثير من الدراسات ظاهرة النمو الاقتصادى السريع التى سادت هذه الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وقد ركزت معظم هذه الدراسات على أسباب نجاح الاقتصاد اليابانى والكورى فى إنجاز هذه المعدلات غير المسبوقة من النمو الاقتصادى. وقد صنفت هذه الدراسات إلى عدد من المدارس الفكرية أهمها:

المدرسة الأولى: وتغزو النجاح الذى حققته اليابان فى مجال النمو والتنمية إلى سياسة التدخل الحكومى الرشيدة وبصفة أساسية إلى سياسة وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI). ومن أهم الدراسات فى هذا الخصوص دراسة جونسون JOHNSON ١٩٨٢.

المدرسة الثانية: هى ما تسمى بمنهج السوق MARKET APPROACH ، وترى أن الأداء اليابانى يمكن تفسيره بالرجوع إلى التحليل النيو كلاسيكى للإنتاج، ومبادئ السوق التنافسية. فمعدلات الاستثمار والادخار المرتفعة، والمخزون المتراكم من رأس المال البشرى (من خلال تحسين التعليم والتدريب المستمر) وأيضاً استقدام التكنولوجيا من الخارج، فكل هذه العوامل المسببة للنمو فى التحليل النيو كلاسيكى تشرح النجاح الذى تحقق على أرض الاقتصاد اليابانى والكورى على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التى تنتمى إلى المنهج الثقافى وترى أن التنمية اليابانية والكورية فى جوهرها إنما ترجع إلى الثقافة الديناميكية الفريدة التى يتمتع بها الشعب اليابانى والكورى مع تأكيد هذه الدراسات على سمة التوافق والقيم الجماعية التى تحكم الشعبين.

ونحاول فى هذه الورقة التعرف على مصادر النمو أو العوامل التى ساعدت على إنجاز هذه المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادى فى ضوء الخبرة العملية والظروف الموضوعية فى البلدين.

وفى هذا الخصوص نود الإشارة إلى أننا سوف نعتمد على ما يسمى بإطار حسابات النمو "GROWTH ACCOUNTING FRAMEWORK" والذى قدمه بيلات PILAT 1994 ودنشن (Denison, E.F. 1967) ، والذى من خلاله يمكن التعرف على مساهمة مدخلات العوامل (العمل والأرض ورأس المال) وكذلك مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل فى عملية النمو الاقتصادى فى البلدين، بالإضافة إلى بعض العناصر الجوهرية للنمو والربط بينها وبين العناصر المباشرة له وذلك فى ضوء التفسيرات المستمدة من واقع نظريات النمو المتعددة.

والبحث في هذا الإطار ينتمى في بعده الكلى إلى المنهج السوقى MARKET APPROACH والذي سبق الحديث عنه.

١-٢-١ ظاهرة النمو فى الاقتصاد اليابانى:

شهدت ظاهرة النمو فى الاقتصاد اليابانى مرحلتين أساسيتين، الأولى، وتسمى مرحلة النمو الاقتصادى السريع وهى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣. فخلال ما يقرب من عشرين عاماً وظاهرة النمو الاقتصادى اليابانى تحقق معدلات غير مسبقة فى تاريخ الاقتصاد الحديث. ويبين الجدول رقم (١) بعض مؤشرات هذه الظاهرة. وتشير البيانات هنا إلى أن معدل النمو السنوى قد بلغ ٨,٦% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧٣.

أما المرحلة الثانية وهى التى جاءت فيما بعد عام ١٩٧٣، فقد شهدت إنخفاض معدلات النمو وبلغها أقل من ٤% سنوياً، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المعدلات ظلت مرتفعة بالمقارنة مع أداء الدول الصناعية الأخرى فى تلك الفترة.

أما رصيد رأس المال فقد ازداد بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة رأس المال/الناتج ولاسيما فى الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩. ولذلك فإن معامل رأس المال/العامل قد ارتفع بنسبة ٧,٤% سنوياً وحتى فى بعض الفترات كان أسرع من ذلك.

حسابات النمو فى الاقتصاد اليابانى :

تعددت دراسات حسابات النمو فى الاقتصاد اليابانى، وقد ركزت معظم هذه الدراسات على الفترة ما قبل عام ١٩٧٣. بينما الفترة الأخرى لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام. وبقدر تعدد هذه الدراسات فقد تعددت النتائج واختلفت بسبب عدم الاتفاق على مفاهيم وإجراءات الاستخدام فى أدبيات حسابات النمو. وفى هذه الدراسة فقد اعتمدنا على حسابات "بيلات" لما تتمتع به من مؤشرات معقولة لمصادر النمو الرئيسية، ولإعطاء تحليل أكثر تفصيلاً لهذه المصادر وإرشاداً لسبب النمر الجوهري.

يتم تفسير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة مدخلات العوامل (العمل، رأس المال، الأرض) ومن خلال مخرجات كل وحدة من المدخلات. وتعتمد مساهمة مدخلات العامل على معدل نمو كل مدخل والحصة المقابلة له في النمو. والجزء من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يفسر بواسطة مدخلات العوامل فيطلق عليه الإنتاجية الكلية للعوامل.

يبين الجدول رقم (١) تقديرات النمو للاقتصاد الكلي موزعاً على أربع فترات زمنية، كما يشرح مساهمات كل عنصر من عناصر النمو الكلي. مع ملاحظة أن النمو الكلي يتوزع بين مساهمات مدخلات العوامل الكلية، ومساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل، بالاعتماد على معدلات النمو في كلا المؤشرين.

وتوضح النتائج أنه على مستوى الفترات الزمنية الأربعة ، فإن ما يزيد عن ٥٠% من إجمالي النمو يمكن إرجاعها إلى الزيادة في مدخلات العوامل وأنه في الفترة (١٩٥٣-١٩٦٠) برز دور العمل كأهم عامل من عوامل النمو ، حيث بلغت مساهمته الكلية في معدل النمو ما يزيد عن ٣٠% في المتوسط.

وجاءت مساهمة رأس المال في المرتبة الثانية حيث بلغت ١٩,٦% في المتوسط. بينما جاءت مساهمة العوامل الأخرى في جانب المدخلات هامشية وبوزن منخفض.

من الناحية الأخرى، جاءت مساهمة التقدم المعرفي في تنشيط النمو في تلك الفترة حاسمة حيث بلغت نسبة مساهمته ٣٠% في المتوسط.

وساهم كل من التحسن في توزيع الموارد، والآثار الإيجابية لاقتصاديات الحجم والمناخ بنسب متفاوتة بلغت على التوالي ٥,٥%، ٢,٧%، ٢,١% في المتوسط.

أما في كل من الفترتان الثانية والثالثة (١٩٦٠-١٩٧٣) ، (١٩٧٣-١٩٧٩) فقد استحوذت مدخلات العوامل على مساهمة أكبر في عملية النمو بلغت ٦٧,٧% من إجمالي النمو في الفترة الثانية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٥,٣% في الفترة الثالثة.

ومن الناحية الأخرى بالنسبة لجانب المخرجات استمر التقدم التكنولوجى فى مساهمته الإيجابية وإن كانت أيضاً تميزت بالإنخفاض خلال الفترتين الثانية والثالثة حيث بلغت ٢٣,٩% فى المتوسط للفترة الثانية و ٧% فى المتوسط للفترة الثالثة. التحسن فى توزيع الموارد أيضاً استمر فى مساهمته الإيجابية وإن تناقصت خلال الفترتين. أما تأثير اقتصادات الحجم فقد كانت مساهمته متزايدة خلال الفترتين ٣,٢%، ٤,١% فى المتوسط على التوالى مقارنة مع ٢,٧% فى المتوسط للفترة الاولى.

أما فى الفترة الرابعة (١٩٧٩-١٩٩٠) فيلاحظ أن ٦٧% من إجمالى النمو يمكن تفسيرها بزيادة مدخلات العوامل ، بمتوسط ٢٣,٢% للعمل و ٣٣% لرأس المال. وبلغت مساهمة التقدم التكنولوجى فى إجمالى النمو ٢١,٨% فى المتوسط.

وبصفة عامة يمكن القول أن المدخلات من رأس المال لعبت الدور الحاسم فى عملية النمو، وقد بلغت مساهمتها ٣٢% فى المتوسط بالنسبة لإجمالى النمو، وجاءت مساهمة التقدم التكنولوجى فى المرتبة الثانية بنصيب ٢٥% ثم العوامل الأخرى بنسب متفاوتة: ١١,٧% لنمو العمالة فى قطاع الأعمال، ٧% مساهمة رصيد رأس المال للقطاع الأهلى، ٥,٦% للتحسن فى توزيع الموارد، ثم يساهم كل من المزيج النوعى لقوة العمل ، تحسين التعليم، والمخزون بحوالى ٤% من اجمالى النمو لكل عامل من هذه العوامل. أما بقية العوامل الأخرى فلم تتعد مساهمتها ٣% فى المتوسط من النمو الكلى.

من العرض السابق يمكن ملاحظة أن المخطط اليابانى قد استفاد بل استغل الموارد المتاحة لديه أفضل إستغلال فى تحقيق معدلات نمو غير مسبقة وتنمية إقتصادية تشبه ما يحدث فى المعجزات. ففى بداية التنمية حيث الوفرة العمالية والندرة فى رأس المال، اعتمد المخطط على زيادة المدخلات من العمل بنسب تصل إلى ١٥٠% من مدخلات رأس المال. فى ذات الوقت ، عمل على إستقدام التكنولوجيا الحديثة وجعلها أحد الركائز الهامة فى عملية النمو والتنمية. أما فى المرحلة التالية حيث انخفضت نسبة البطالة وازدادت المدخرات المحلية والتراكم الرأسمالى ، تحول المخطط من التركيز على المدخلات من العمل إلى المدخلات من رأس المال ، هذا بالإضافة إلى استمرار الاستفادة من مساهمات التكنولوجيا، واقتصاديات الحجم الكبير التى تذبذبت أهميتها فى المراحل التالية لعملية التنمية.

ومن العرض السابق أيضاً يمكن ملاحظة أن عملية النمو في الاقتصاد الياباني قد خضعت في بدايتها لما يسمى بالنظرية النيوكلاسيكية ، حيث ثبات العائد على رأس المال ، وما يستتبع ذلك من زيادة العوائد نتيجة للمزج الأمثل فيما بين العمل ورأس المال.

أما في المرحلة الثانية فإن ظاهرة النمو اليابانية، اعتمدت على ما يسمى بالنظريات الحديثة والتي تفسر النمو من داخل النموذج (النشاط) وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني والذي في الغالب يتزامن مع عملية التراكم الرأسمالي ، وهو ما نلاحظه من إرتفاع مساهمة مدخلات رأس المال والتكنولوجيا معاً إلى مايزيد عن ٧٠% في المتوسط من إجمالي النمو الاقتصادي في الفترة الثانية من فترات التنمية ومقارنة مع ٥٦% في المرحلة الاولى.

١-٢-٢ ظاهرة النمو الاقتصادي الكوري:

على الرغم من أن ظاهرة نمو الاقتصاد الكوري لم تستحوذ على كثير من الدراسات والاهتمام المماثل لنفس الظاهرة في الاقتصاد الياباني ، إلا أنها بحق أحد العلامات الساطعة في سماء أدبيات النمو والتنمية للعالم الحديث.

ويوضح الجدول رقم (٢) المؤشرات الرئيسية للنمو منذ نهاية الحرب الكورية. وتشير البيانات إلى أنه خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٣، فإن الاقتصاد الكوري قد نما بمعدل ٤% سنوياً ، ولكن نظراً لزيادة السكان السريعة فإن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد ارتفع فقط بنسبة ١,٤% سنوياً، التراكم الرأسمالي كان أيضاً منخفضاً في هذه الفترة بسبب انخفاض الإذخار المحلي ، وكانت المساعدات الأجنبية هي المصدر الرئيسي للتمويل. بداية من عام ١٩٦٣ حقق الاقتصاد الكوري معدلات نمو عالية بلغت ٩% سنوياً خلال الفترة من ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٣، على الرغم من الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد العالمي في الفترة التي تلت عام ١٩٧٣، إلا أن النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية كان الأفضل على مستوى الدول الصناعية والنامية على حد سواء ، فقد حافظ الاقتصاد الكوري على معدل نمو ٩,٣% خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩، وهو معدل فاق ما تم انجازه في الفترة السابقة (Hong.S.D 1991).

ونتيجة لزيادة الاستثمارات بعد عام ١٩٦٣، فإن رصيد رأس المال قد زاد ٢٠ ضعفاً خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٩٠.

وتظهر نماذج التنمية القطاعية في كوريا كثير من التنوع كما هو الحال في اليابان. وقد أدى تغير هيكل الإقتصاد الكورى لغير صالح قطاعات الزراعة إلى استمرار ارتفاع معدل النمو.

حسابات النمو للإقتصاد الكورى:

لا تختلف حسابات النمو للإقتصاد الكورى كثيراً عن مثيلتها في حالة الإقتصاد اليابانى إلا أن قاعدة البيانات في كوريا أضعف من مثيلتها في اليابان.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التى توصل إليها "pilat" (Denison,E,f,1993) عن النمو فى كوريا فى الجدول رقم (٢) . وتوضح النتائج أن الزيادة فى مدخلات العوامل تفسر ما يقرب من ٨٠% من النمو على مستوى الفترة الكلية. وفى مقدمة هذه المدخلات تأتى أهمية عنصر العمل كمصدر للنمو بنصيب ٣٥,٢% كمتوسط للفترة. ويرجع هذا لارتفاع مساهمة التوسع فى التوظيف فى زيادة النمو بنسبة ٢٣% خلال الفترة الأولى للنمو، وهو ما يشير إلى الزيادة السكانية السريعة التى حدثت فى كوريا فى تلك الفترة . كما أن زيادة ساعات العمل لعبت دوراً مهماً أيضاً فى زيادة معدل النمو واستمرت تساهم بنسبة ٥,٦% حتى عام ١٩٧٩ ثم تناقصت بدرجة كبيرة منذ ذلك الوقت. كذلك مارس التعليم دوراً إيجابياً خلال الفترات الزمنية الثلاثة علاوة على ارتفاع مساهمته فى النمو عبر الفترات الزمنية، ٥,٢% فى الفترة الأولى ثم ٥,٩%، ١١,٥% للفترتان الثانية والثالثة على التوالى.

ولعبت مدخلات رأس المال دوراً مشابهاً للدور الذى أدته فى حالة اليابان . فزيادة رأس مال القطاع غير الأهلى تفسر أكثر من ٣٠% من نمو المخرجات ، ورأس المال الأهلى يفسر ما يقرب من ١٠% من معدل النمو الإقتصادى.

وأدى التحسن فى توزيع الموارد إلى مساهمة حاسمة فى تكوين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، بينما التقدم المعرفى والتكنولوجى فى الحالة الكورية لعب دوراً محدوداً مقارنة بالدور الذى أداه فى الحالة اليابانية. ويرى الباحث أن ربما ترجع هذه النتيجة إلى قصور البيانات وعدم دقتها كما هو الحال فى حسابات النمو اليابانية.

بمقارنة حسابات النمو اليابانية والكورية يلاحظ أن هناك إتفاق على أهمية عنصرى العمل ورأس المال كمدخلات مساهمة فى عمليه النمو، ثم يأتى فى الأهمية بعد ذلك حسن توزيع الموارد والتقدم التكنولوجى كعوامل مساعدة لمعدل نمو الناتج الإجمالى.

ومن الاختلافات الجوهرية بين التجريبتين، الانخفاض النسبى فى مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للحالة الكورية مقارنة باليابان، وربما يشير هذا إلى حسن تدبير السياسة الاقتصادية اليابانية، ومحاولة تقليل حجم المدخلات، اعتمادا على استخدام العوامل الأخرى مثل استقدام التكنولوجيا، وفورات الحجم الكبير...الخ بما يرفع من الكفاءة الكلية للموارد ويقلل التكاليف إلى حد ما الأدنى.

جدول رقم (١)

القوة التفسيرية لمصادر النمو في الاقتصاد الياباني خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٩٠)

(متوسط سنوي لمعدلات نمو مجمعة)

١٩٥٣	١٩٧٣	١٩٥٣	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٦٠	١٩٥٣	البيان
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٣	١٩٩٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٦٠	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٦,٤٦	٣,٩٧	٨,٦٣	٤,٣	٣,٣٥	٨,٨٣	٨,٢٥	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
							المساهمة في النمو:
٦٦,١	٧٢,٧	٦٣,٥	٦٧,٣	٨٥,٣	٦٧,٧	٥٥,١	مدخلات العوامل:
٢٠,١	١٩,٥	٢٠,٣	٢٣,٢	١٠,٩	١٥,١	٣٠,٥	مدخلات العمل لقطاع الأعمال:
١١,٧	١٢,٨	١١,٣	١٥,١	٧,٤	٩,٥	١٤,٨	- التوظيف
٠,٢-	٣,٨-	١,٢	٢,٥-	٦,٩-	٢,٣-	٨,٢	- ساعات العمل
٤,٢	٤,٠	٤,٣	٦,١	١,١-	٤,٦	٣,٦	- المزيج العمري والنوعي
٤,٤	٦,٥	٣,٥	٤,٥	١١,٤	٣,٣	٣,٨	- التعليم
٣,٢	٣,٦	٣,٠	٢,١	٧,٠	٣,١	٢,٩	مدخلات عمل القطاع العائلي
٣٥,٨	٣٨,١	٣٤,٩	٣٢,٩	٥٠,٢	٤٢,٦	١٩,٦	مدخلات رأس المال لقطاع الأعمال
٣١,٨	٣٥,٣	٣٠,٤	٣١,٢	٤٤,٨	٣٦,٩	١٧,٥	- رأس المال الثابت لقطاع الأعمال الخاص
٤,٠	٢,٨	٤,٥	١,٧	٥,٤	٥,٧	٢,١	المخزون الرأسمالي الخاص
٧,١	١١,٦	٥,٣	٩,١	١٧,٢	٦,٩	٢,٠	مدخلات رأس مال القطاع العائلي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الأرض
٣٣,٩	٢٧,٣	٣٦,٥	٣٢,٧	١٤,٧	٣٢,٣	٤٤,٩	مخرجات كل وحدة من المدخلات
٥,٦	٦,٦	٥,٢	٧,٤	٤,٧	٥,٥	٥,٥	التحسن في تخصيص الموارد
٤,٥	٤,٤	٤,٦	٤,١	٤,٧	٤,٥	٤,٦	- من مدخلات الزراعة
١,١	٢,٢	٠,٧	٣,٢	٠,٠	٠,٦	٠,١	- من القطاع العائلي غير الزراعي
٠,٥	٠,٥-	٠,٨	٠,١-	١,١-	٠,١	٢,١	أثر التحسن في المناخ على الزراعة
٣,٢	٣,٩	٣,٠	٣,٧	٤,١	٣,٢	٢,٧	إقتصاديات الحجم
٢٤,٦	١٧,٢	٢٧,٥	٢١,٨	٧,٠	٢٣,٩	٣٤,٦	التقدم التكنولوجي

Sources- piLat DirK,1996 The Economic of Rapid Growth .Edward Elgar, UK.

- الحسابات تمت بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢)

القوة التفسيرية لمصادر النمو في الاقتصاد الكورى خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٩٠)

(على مستوى الفترة الزمنية،%)

١٩٦٣	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٦٣	البيان
١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٩	١٩٧٣	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى(%)
٨,٧٤	٨,٢١	٩,٢٦	٩,٠٠	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
				المساهمة فى النمو:
٧٩,٦	٧١,٨	٩٧,٢	٧٦,٣	مدخلات العوامل:
٣٤,٧	٣٢,٤	٣٧,٣	٣٥,٢	مدخلات العمل لقطاع الأعمال
٢٢,٧	٢٠,١	٢٢,٧	٢٥,٢	-التوظيف
٣,١	٠,٨-	٥,٦	٥,٦	-ساعات العمل
١,١	١,٧	٣,٢	٠,٧-	- المزيج العمرى والنوعى
٧,٨	١١,٥	٥,٩	٥,٢	- التعليم
٣٤,٧	٣٠,٩	٤٨,٧	٢٩,٧	مدخلات رأس المال لقطاع الأعمال
٢٩,١	٢٦,٧	٤٣,١	٢٢,٩	- رأس المال الثابت لقطاع الأعمال الخاص
٥,٥	٤,٢	٥,٦	٦,٨	-المخزون
٩,٦	٧,٥	١٠,٦	١١,١	مدخلات رأس مال القطاع العائلى
٠,٦	٠,٩	٠,٦	٠,٣	الأرض
٢٠,٤	٢٨,٢	٢,٨	٢٣,٧	مخرجات كل وحدة من المدخلات
١٤,١	١١,٧	١٦,٧	١٣,٥	التحسن فى تخصيص الموارد
١٢,٧	١٠,٢	١٤,٧	١٢,٩	- من مدخلات الزراعة
١,٤	١,٥	٢,٠	٠,٧	- من القطاع العائلى غير الزراعى
٠,٩	١,٤-	١,٧	٢,٦	أثر التحسن فى المناخ على الزراعة
٢,٩	٢,٦	٣,٢	٢,٩	إقتصاديات الحجم
٢,٥	١٥,٣	١٨,٧-	٤,٧	التقدم التكنولوجى

Sources- piLat DirK,1996 The Economic of Rapid Growth .Edward Elgar, UK.

- الحسابات تمت بمعرفة الباحث

دوامش ومراجع الفصل الأول

- 1- Barro J . Robert and Sala-I- Martin Xavier (1995) . Economic Growth N.Y. Mc Graw- Hill, Inc .
- 2- Kuznets Simon (1959) . Six Lectures on Economic Growth . Toronto, The Free Press.
- 3- Barro J . Robert (2001) . “Quantity and Quality of Economic Growth ”. The Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile, November 2001 .
- 4- Laursen Keld (1998). “How Structural Changes Differs, and why it Matters. (for Economic Growth)” .
Danish Research Unit for Industrial Dynamics – Druid Working Paper No . 98 – 25
- 5- Vaglio A. (1988) . “ Static and Dynamic Economies of Scale in Export – Led Growth . “ Economic Notes 2- 1988 .
- 6- Lucas, R.E. (1998) . “On the Mechanics of Economic Development “ . Journal of Monetary Economics 22: 3
- 7- Malecki, E.J.(1997) . Technology and Economic Development . Essex, Addison Wesley Longman .
- 8 – .Kaldor, N.(1957). Model of Economic Growth , Economic Journal, 268,Dec vol LXVII.
- 9- Romer, P.M. (1986) . “ Increasing Returns and Long Run Growth". Journal of Political Economy vol.94 : 1002 – 38 .
- 10- Romer, P.M. (1993a) . Ideas and Things : the Concept of Production is Being Retooled (The Future Surveyed :150 Economist Years). The Economist : (September11, 1993) F70 (3)
- 11- Romer, P.M. (1993B). “ Implementing a National Technology Strategy with Self-Organizing Industry Investment Boards”. Brookings Papers on Economic Activity : Microeconomics 2 : 345 .
- 12- Romer, P.M. (1994a). “Beyond Classical and Keynesian Macroeconomic Policy . Policy Options" 15 (July – August, 1994) : 15 – 21
- 13- Romer, P.M. (1994b). “ New Good, Old theory and the welfare Costs of Trade Restrictions “ . Journal of Development Economics 43: 5 .
- 14- Romer, P.M. (1998) . “Innovation : The New Pump of Growth ”. Blueprint :Ideas for a New Century (winter,1998) .

- 15- Schumpeter, J.A. (1934). The Theory of Economic Development . Oxford, oxford University Press.
- 16- Solow, R.S . (1957) . “ Technical Change and the Aggregate Production Function . “ Review of Economics and Statistics 39: 312 - 20
- 17- Apramovitz,M.(1986)Catching UP, Forging Ahead and Falling Behind, Journal Of Economic History Vol.46 JUNE PP 385-406.
- 18-Allen Q. (1981) A Short Economic History Of Modern JAPAN Macmillan,London.
- 19- Amsden, A .H. (1989) Asia’s Next Giant – South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press Oxford.
- 20- Ando, A.,and A.J.uerpach (1988) , The Cost OF Capital in theUnited States and JAPAN: A Comparison, Journal OF the JAPANESE and International Economics, Vol.2,PP 134-58
- 21- AOKI, M.(1988),Information Incentives and Bargaining in the Japanese Economy, Campridge University Press,Campridge.
- 22- ARK, B. Van and D. Pilat(1933), Productivity Levels in GERMANY, JAPAN and the UNITED STATES: Differences and Causes, Brookings Papers On Economic Activity (Microeconomics) NO.2 PP.1-69
- 23- Broadperry,S.N.(1992), Manufacturing and the Convergence Hypothesis: What the Long Run Data Show, CEPR Discussion Paper NO.708 LONDON, JULY.
- 24- Denison, E.F.(1964),Measuring the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in:OECD, the Residual Factor and Economic Growth, Paris. PP 13-55.
- 25- Denison,E.F.(1967),Why Growth Rates Differ, the Brookings Institution,Washington DC.
- 26-Denison ,E.F.(1993),the Growth Accounting Tradition and Proxies to Sources of Growth in :A. Szirmai.b.Van Ark and D.Pilat Explaining Economic Growth –Essays in Honor of Angus Maddison, North Holand, Amsterdam.PP37-64.
- 27-Denison,E.F.and W.K. CHUNG(1976),How JAPAN'S Economy Grew so Fast the Brookings Institution, Washington DC.
- 28-Gordon,R.J. and M.n.Baly (1991), Measurement Issues and the Productivity Slowdown in Five Major Industrial Countries, In:OECD, Technology and Productivity: the Challenge for Economic Policy, Paris

29-Hayashi,F.(1986),why Japan's Saving Rate so Apparently High.NBER Macroeconomics Annual 1986,MIT press, Cambridge,pp.147-234.

30-Hong,S-D.(1991), Estimating Sources of Factor Productivity Growth In the Korean Economy, Policy Research Paper 91-02, Korea Development Institute (In Korean).

31-Horioka, C.Y.(1990), Why is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey. Japan's Saving Rate; the Impact of the Age Structure of the Population and Other Factors. Journal of Economic Studies Quarterly, vol.42, No.3,pp.236-53,September.

32-Jorgeson,D.W. and .Kuroda,M. (1992), Productivity, and International Competitiveness In Japan and the United states, 1960-1985, the Economic Studies Quarterly,vol.43.Decemper,pp.313-25.

33-Lucas,R.E.(1988),on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics,vol.22,pp.3-42.

34-Nakamura, T.(1981),the Postwar Japanese Economy ITS Development and Structure, University of Tokyo Press, Tokyo.

35-Nishimizu,M.and C.R.Hulten (1978),the Sources of Japanese Economic Growth,1955-1971, the Review of Economics and Statistics, Vol.60,pp.351-61.

الفصل الثانى

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

الفصل الثانى

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

٢-١ العوامل المحددة لنمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢)

عرفت أدبيات التنمية ثلاثة محددات رئيسية للنمو الاقتصادى وهى : التوزيع الكفء للموارد المتاحة على أساس المنافسة ، والاستثمار المادى والبشرى ، والتقدم التكنولوجى سواء عن طريق ابتكار تكنولوجيات جديدة ، أو عن طريق تطوير وتطويع التكنولوجيات المستوردة للظروف المحلية . وأصبح الأهم بين هذه المحددات الثلاثة فى الوقت الحالى هو التقدم التكنولوجى بسبب دوره الكبير فى استمرارية النمو الاقتصادى المرتفع ، على خلاف المحددات الأخرى التى لا تضمن استمرارية النمو الاقتصادى المرتفع لفترة زمنية طويلة ، وان كان ذلك لايعنى إهمالها ^(١) ، بل ولاتماثل محددات النمو الاقتصادى فى جميع الدول ، فهى قد تختلف بعض الشئ من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى . ومن ثم سيتم فى هذا الجزء تحديد أهم محددات النمو فى الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال استعراض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) ، وما طرأ من تغيرات على أهم المتغيرات الاقتصادية والهيكل الإنتاجية والمؤسسية ومؤشرات التعامل مع العالم الخارجى ذات العلاقة بهذا النمو وسيتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين رئيسيتين هما (١٩٦٠ - ١٩٧٤) ، (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) مع التركيز على الفترة الثانية لحداتها وامتدادها لسنوات أطول ، وهذا التقسيم بسبب الاختلاف الكبير ما بين هاتين الفترتين فى التوجهات والسياسات الاقتصادية مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية محل البحث .

٢-١-١ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٤) :

حدثت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية بعد ثورة ١٩٥٢ انعكست بصورة واضحة على الاقتصاد المصرى ، وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلى الإجمالى ، ومتوسط دخل الفرد ، والاستهلاك الخاص والعام ، والاستثمار والادخار ، والتعامل مع العالم الخارجى ، وتوزيع الدخل والثروة . وأهم ما يميز فترة ما بعد الثورة مباشرة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الأرض الزراعية ، وما ترتب على ذلك من إعادة لتوزيع الملكية الزراعية ، وخلق طبقة جديدة فى الريف المصرى ، مع التحيز لصالح المستأجرين الزراعيين وعلى حساب ملاك الأرض الزراعية ، نتيجة لتجميد الإيجارات الزراعية عند مستويات منخفضة . ولكن فى مقابل ذلك تم استغلال فائض قطاع

الزراعة لصالح القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة ، فانخفض نصيبه النسبي من الاستثمارات ، مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو إنتاجه عن معدلات النمو فى القطاعات الأخرى ، وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية فترتب على ذلك زيادة استيراد هذه المحاصيل من الخارج ، ومن ثم التأثير السلبى على ميزان المدفوعات (٢) .

ومن العلامات البارزة لتلك الفترة تنفيذ برنامج التصنيع (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ، ثم تطبيق أول خطة خمسية فى مصر خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ، وذلك بعد انتهاج أسلوب التخطيط المركزى ، ثم تطبيق مبادئ الاشتراكية خاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع . وتم تطبيق برنامج التصنيع والخطة الخمسية الأولى باتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات، فترتب على تطبيق هذه الاستراتيجية التوسع فى صناعات الاستهلاك بصفة خاصة، بجانب التوسع فى صناعات ضخمة كثيفة الاستخدام لرأس المال ، وذات نسبة مكون أجنبي مرتفعة، مما أثر بالسلب على ميزان المدفوعات ، وأدى إلى زيادة الديون الخارجية لتمويل الاستثمارات الكبيرة . كما كان الاعتماد خلال تلك الفترة على السوق المحلى دون الاهتمام بالتصدير (٣) .

ولكن على الرغم من ذلك نجحت الخطة الخمسية الأولى فى تنفيذ استثمارات كبيرة كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) ، كما حققت معدل نمو حقيقى مرتفع وصل إلى ٦% سنويا ، أدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى بحوالى ٣,٦% سنويا . كما تحقق تقدم ملحوظ فى معظم القطاعات الاقتصادية وفى الخدمات على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة والظروف السياسية غير المواتية كالحروب ، أيضا اتسمت فترة هذه الخطة بالاستقرار الاقتصادى بدرجة كبيرة (٤) .

وخلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٤) تم إعادة توزيع الملكية لصالح القطاع العام وعلى حساب القطاع الخاص ، وأصبح القطاع العام هو المستثمر الأول فى قطاع الصناعة والخدمات ، ويعمل به النسبة الأكبر من العمالة الصناعية ، ومن العوامل التى ساهمت فى التوسع الصناعى خلال هذه الفترة الحماية الجمركية التى منحت للصناعة الوطنية ، وقيدت من منافسة السلع المستوردة المماثلة لها (٥) .

ولكن بدأت بعد فترة تظهر على القطاع العام مظاهر عدم الكفاءة نتيجة لسوء الإدارة ومافرض عليه من سياسات اجتماعية أخلت بشروط كفاءته الاقتصادية ، كفرض أسعار

جدول رقم (٣)
تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٤)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وبأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة وبأسعار ١٩٦٠/٥٩	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة وبأسعار	الاستثمار الثابت الإجمالي	معدل الاستثمار	عدد السكان	متوسط دخل الفرد الحقيقي بالجنيه *
١٩٦١/٦٠	١٣٦٣,٦	١٣٦٣,٦	٦,١	٢٢٥,٦	١٥,٥	٢٦,٣٣٢	٥٥,٤
١٩٦١/٦١	١٤١١,١	١٤١١,١	٣,٤٨	٢٥١,١	١٦,٦	٢٦,٩١٨	٥٦,٢
١٩٦٣/٦٢	١٥٦٢,٨	١٥٣٦,٧	٨,٩	٢٩٩,٦	١٧,٨	٢٦,٦٠٢	٦٢,٣
١٩٦٤/٦٣	١٧٣٩,٦	١٦٦٩,٧	٨,٦٥	٣٧٢,٤	١٩,٧	٢٨,٣٠٣	٦٥,١
١٩٦٥/٦٤	١٩٦٢,٦	١٨٣٥,٩	٩,٩٥	٣٥٨,٤	١٦,٢	٢٩,١٥٧	٧٤
١٩٦٦/٦٥	٢١٠٩,٧	١٩١٦,٧	٤,٤	٣٧٧,٤	١٥	٣٠,٠٧٦	٧٧,٦
١٩٦٧/٦٦	٢١٧٩,١	١٩٢٩,٦	٠,٦٧	٣٥٨,٨	١٤,٤	٣١,٠٢٣	٧٨,٤
١٩٦٨/٦٧	٢١٨٧,٨	١٩١٦,٥	٠,٦٨-	٢٩٢,٢	١١,٥	٣٢,٠٠١	٧٨,٢
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩,٤	٢٠٣٤,٣	٦,١٥	٣٣٣,٢	١٢,٤	٣٣,٠٠٩	٨١,١
١٩٧٠/٦٩	٢٨٠٤,٢	٢٣٧٦,٤	١٦,٨٢	٣٥٠,٨	١١	٣٤,٠٤٨	٩١,١
١٩٧١/٧٠	٢٩٧٧	٢٤٨٧,١	٤,٦٦	٣٥٥,٥	١٠,٦	٣٥,١٢١	٩٤,٣
١٩٧٢/٧١	٣٢٠٩,٩	٢٦٠٣,٣	٤,٦٧	٣٦٥	١٠,٣	٣٦,٢٢٧	٩٦,٣
١٩٧٣	٣٥٢٦,١	٢٦٥٧,٢	٢,٠٧	٤٦٣,٥	١١,٧	٣٧,٣٧٨	٩٨,٧
١٩٧٤	٤١٩٩,٦	٢٧٨٨,٦	٤,٩٥	٦٨٠,١	١٥,٣	٣٨,١٠٢	١٠٢,٧

المصدر

مجلس التورى . دور الاعتقاد العادى الخامس ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ،

دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٢ - ١٩٥٢

* ثم تقدير متوسط دخل الفرد الحقيقى بقسمة الناتج المحلى الحقيقى بسعر السوق على عدد السكان

منخفضة عن التكلفة لمنتجاته لدعم المستهلكين أصحاب الدخل المحدودة ، أو إلزامه بتعيين عمالة ليس العمل في حاجة إليها ٠٠ الخ .

وبسبب تمويل معظم التوسع الاستثمارى من الموارد العامة للدولة ، حدث تزايد فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وظهور ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى من ناحية، وزيادة الديون الخارجية من ناحية أخرى ، خاصة وإن الادخار الخاص لم يزد بالقدر الكافى لتمويل هذه الاستثمارات الكبيرة ، نتيجة للتغيرات الكبيرة التى حدثت فى هيكل الملكية سواء فى قطاع الزراعة أو فى قطاع الصناعة ، وإعادة توزيع الدخل والثروات بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق فرض الضرائب أو إعطاء الدعم لفئات معينة فى المجتمع ، بالإضافة إلى انخفاض الوعى الادخارى ، وإن كان قد زاد الادخار الإجبارى نتيجة التوسع فى أنظمة التأمين والمعاشات (٦) .

وعلى الرغم من النجاح الواضح الذى حققته الخطة الخمسية الأولى سواء فى مجال الاستثمار أو نمو الناتج المحلى ، أو فى الهيكل النسبى للقطاعات الاقتصادية أو فى حجم الخدمات ، أو توزيع الدخل ، إلا أن هذا الإنجاز لم يستمر طويلا . وتوقف التخطيط الخمسى بعد الإنتهاء من هذه الخطة بسبب ظروف الحرب وتوجيه معظم الموارد العامة للإنفاق الحربى ، فلم تجد الخطط طريقها إلى التنفيذ بعد عام ١٩٦٥ ، وتدهورت كافة المتغيرات الاقتصادية ، فلم تتحقق زيادة تذكر فى متوسط دخل الفرد ، وانخفضت معدلات الاستثمار والادخار وتصادت الاعتمادات الحكومية لخفض تكاليف المعيشة ، واستمر التضخم الكامن بسبب التسعير الجبرى ، وزيادة الديون الخارجية خاصة قصيرة الأجل ، وقصور الموارد من النقد الأجنبى عن الوفاء بالاحتياجات منه ، واستمر الوضع بهذه الصورة المتردية حتى منتصف السبعينيات (٧) .

٢-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢):

مر الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) بعدة تغيرات من أهمها التحول من التخطيط المركزى إلى الانفتاح الاقتصادى بدءا من عام ١٩٧٥ ، وإن كان لم يتم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى بصورة كاملة إلا فى التسعينيات ، حيث بدأ تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى بدءا من عام ١٩٩١ بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لإعادة جدولة الديون التى تراكت على مصر خلال عقد الثمانينيات نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بدرجة كبيرة خلال هذا العقد ، وتفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية فى

الاقتصاد المصرى ، ومن ثم صعوبة أداء الالتزامات الدولية فى توقيتاتها • . وبتطبيق هذه السياسات التحررية والانكماشية فى نفس الوقت حدثت تغيرات عديدة فى الاقتصاد المصرى أثرت على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية • .

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة تم العودة إلى التخطيط الخمسى فى عام ١٩٨٣/٨٢ بعد ما أوصى بذلك المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ وذلك بعد توقف دام حوالى سبعة عشر عاما ، وتوالى الخطط الخمسية الواحدة تلو الأخرى حتى وصلت إلى أربعة خطط خمسية تم تنفيذها بالفعل ، وجارى الآن تنفيذ الخطة الخامسة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) • .

وللتعرف بالتفصيل على هذا التطور الذى لحق بالاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة سيتم فيما يلى عرض وتحليل لأهم المتغيرات ذات الصلة بالنمو خلال هذه الفترة وهى : الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط دخل الفرد والاستثمار والادخار والعمالة والإنتاجية والصادرات والواردات والتقدم التكنولوجى والعوامل المؤسسية • .

أولا : تطور الناتج المحلى الإجمالى :

لم يحقق الاقتصاد المصرى معدلا مرتفعا فى الناتج المحلى الإجمالى ومستمرًا لبعض السنوات طوال هذه الفترة سوى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) ، فقد حقق خلال هذه الفترة معدلات نمو حقيقى مرتفعة وصلت إلى ١٥,٧% فى عام ١٩٨١/٨٠ كما هو موضح فى الجدول رقم (٤) ، وبمتوسط سنوى حوالى ١١,٨% ، أى حوالى ضعف معدل نمو الناتج المتحقق خلال الخطة الخمسية الأولى فى الستينيات مع بعض التحفظات على مدى دقة ومصادقية هذه البيانات المتاحة وتضاربها فى كثير من الأحيان خاصة مع تعدد مصادرها ، مما أدى إلى ظهور بعض القيم الشاذة ممثلة فى طفرات وانخفاضات حادة فى بعض السنوات بدون تبرير واقعى لذلك • . ولم تتحقق معدلات نمو حقيقى مرتفعة مرة أخرى إلا فى بعض أعوام متفرقة كعامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ، وعام ١٩٩٥/٩٤ ، وعام ٢٠٠٠/٩٩ • .

وفىما يتعلق بأسباب هذا النمو خلال تلك الفترة يظهر بوضوح تزايد نصيب قطاع البترول فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢,٩% فقط فى بداية هذه الفترة إلى ١٨,٥% فى عام ١٩٨١/٨٠ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ، وزيادة قيمة الصادرات البترولية ، فاقترب بذلك نصيب قطاع البترول فى الناتج المحلى الإجمالى من نصيب قطاع الزراعة

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	الناتج المحلي بتكلفة العوامل بالأسعار الجارية (بالمليار جنية)	معدل نمو الناتج المحلي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية %	الارقام القياسية لأسعار المستهلكين بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ بالمليار جنية	الناتج المحلي بتكلفة العوامل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦ بالمليار جنية	معدل نمو الناتج المحلي بالتأثير الثابتة %	متوسط دخل الفرد الحقيقي بالتأثير* (بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦)	معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ %
١٩٧٥	٥,٠٦		٢٠,٢	٢٥,٠٥		٦٦٨,٦	
١٩٧٦	٦,١٧	٢١,٩	٢٢,٨	٢٧,٠٦١	٨,٤	٧٣٩,٣	١٠,٦
١٩٧٧	٧,٥٣	٢٢	٢٥,٥	٢٩,٥٢٩	٨,٩	٧٩٠,١	٦,٩
١٩٧٨	٩,٠٢	١٩,٨	٢٧,٣	٣٣,٠٤	١١,٩	٨٥٩,٥	٨,٨
١٩٧٩	١٢,١	٣٤,١	٣١,٨	٣٨,٠٥	١٥,٥	٩٢٨,٢	٨
١٩٨١/٨٠	١٦,٥٥	٣٦,٨	٣٧,٥	٤٤,١٣٣	١٥,٧	١,٠٩٨,٣	١٨,٣
١٩٨٢/٨١	٢٠,١	٢١,٥	٤١,٤	٤٨,٥٥١	١٠,٢	١,١٩٢,٦	٨,٦
١٩٨٣/٨٢	٢٣,٢٤	١٥,٦	٤٧,٦	٤٨,٨٥٤	٠,٦	١,١٠٩,٦	٧ -
١٩٨٤/٨٣	٢٧,٤	١٧,٩	٥٥,٢	٤٩,٦٣٨	١,٦	١,١١٧,٦	٠,٧٢
١٩٨٥/٨٤	٣١,٩٥	١٦,٦	٦٤,٦	٤٩,٤٥٨	٠,٣	١,٠٨٧,٦	٢,٧ -
١٩٨٦/٨٥	٣٦,٢٣	١٣,٤	٧٣,٢	٤٩,٤٩٥	صفر	١,٠٤٣,٢	٤,١ -
١٩٨٧/٨٦	٤٢,٠٣	١٦	١٠٠	٤٢,٠٣	١٥,١ -	٨٩٥,٤	١٤,٢ -
١٩٨٨/٨٧	٥٢,٠٥	٢٣,٨	١٠٧,٤	٤٨,٤٦٤	١٥,٣	٩٨٥,٥	١٠,١
١٩٨٩/٨٨	٦١,٠٥	١٧,٣	١٣٤,٩	٤٥,٢٥٦	٦,٦ -	٩٢٣,٢	٦,٣ -
١٩٩٠/٨٩	٧٢,٦٥	١٩	١٧٣,٣	٤١,٩٢٢	٧,٤ -	٨٤٧,١	٨,٢ -
١٩٩١/٩٠	٩١,٠٧	٢٥,٤	١٨٥,٨	٤٩,٠١٥	١٦,٩	٩٥٩,٦	١٣,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١,١	٤٤	٢٣٣	٥٦,٢٦٦	١٤,٨	١,٠٩٠,٥	١٣,٦
١٩٩٣/٩٢	١٤٦,٢	١١,٥	٢٦١,٥	٥٥,٩٠٨	٠,٦٤ -	١,٠٦٩,١	٢,٠ -
١٩٩٤/٩٣	١٦٣	١١,٥	٢٩٧,٠٥	٥٤,٨٧٣	١,٩ -	١,٠٤٥,٣	٢,٢ -
١٩٩٥/٩٤	١٩٢,٤	١٨	٣٢٢,٨٥	٥٩,٥٩٤	٨,٦	١,١١١,١	٦,٣
١٩٩٦/٩٥	٢١٦,٦	١٢,٦	٣٥٣,٠٥	٦١,٣٥١	٢,٩	١,١١٦,٣	٠,٤٧
١٩٩٧/٩٦	٢٤٧,٣	١٤	٣٨٣,٢	٦٤,٤٦٥	٥,١	١,١٣٧,١	١,٩
١٩٩٨/٩٧	٢٦٦,٧٦	٨	٣٩٧	٦٧,١٩٣	٤,٢	١,١٥٥,٢	١,٦
١٩٩٩/٩٨	٢٨٢,٥٨	٥,٩	٤٠٨,٤	٦٩,١٩١	٣	١,١٧٨,٨	٢
٢٠٠٠/٩٩	٣١٥,٦٧	١١,٧	٤١٨,٤	٧٥,٤٤٦	٩	١,٢٤٦,٦	٥,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٣٢,٤٤	٥,٣	٤٢٧,٨	٧٧,٧٠٩	٣	١,٢٥٩,٩	١,١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣٥٤,٥٢	٦,٦					

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة من :

- وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبيانات غير منشورة .
- مجلس الشورى ، دور الانعقاد العاشر الخامس ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ،
- دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .
- وزارة التخطيط ، تقييم الاداء الاقتصادى خلال خطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .
- World Bank Tables, Various Volumes .
- * تم تقدير متوسط دخل الفرد بقسمة الناتج المحلي الحقيقي بسعر السوق بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ على عدد السكان .

(٢٠,٦%) • ولقد ترتب على ذلك زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي نتيجة زيادة قيمة صادراتها البترولية بالإضافة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وحصيلة المرور في قناة السويس وارتفاع معدلات الاستثمار ، ومن ثم انخفاض معدلات البطالة ، وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي ، ومتوسط الإنتاجية الحقيقية للعامل •

وبعد هذه الفترة مباشرة حدث انخفاض كبير في معدلات النمو الحقيقية سواء بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي ، أو متوسط دخل الفرد ، حتى كان معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي سالباً بصفة مستمرة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩) باستثناء عام واحد هو ١٩٨٨/٨٧ ، حيث اتسمت هذه الفترة بالانخفاض المستمر في الأسعار العالمية للبترول بعد الارتفاع الكبير الذي لحق بها في عام ١٩٨٠/٧٩ ، إبان الثورة الإسلامية بإيران ثم بداية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ، وترتب على ذلك حالة ركود سادت الاقتصاد المصري ، مع تفاقم الاختلالات به سواء بالنسبة للعجز الداخلي في الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم ، أو بالنسبة للعجز الخارجي في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية ، ذلك على الرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار خلال تلك الفترة ، ولكن تركزت معظم الاستثمارات العامة التي كانت تمثل غالبية الاستثمار المحلي في مشروعات للبنية الأساسية لا تنتج إنتاجاً مباشراً ، وإنما ذات أهمية كبيرة لأي نشاط اقتصادي •

وأما السنوات العشر الأخيرة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) من فترة البحث فهي السنوات التي تم خلالها تطبيق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي بدأ تنفيذه اعتباراً من عام ١٩٩١ بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد اتسمت هذه السنوات باستمرار حالة الركود في الاقتصاد المصري ، مع تحقيق بعض التحسن في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي ، خاصة في العامين الأوليين من هذه الفترة • ويرجع ذلك إلى طبيعة سياسات هذا البرنامج الانكماشية التي تعمل على امتصاص السيولة من الاقتصاد ، من أجل تخفيض معدل التضخم ، وذلك عن طريق تخفيض حجم الانفاق العام ورفع سعر الفائدة ، والحد من الاقتراض من الجهاز المصرفي وغيرها من أدوات السياسات النقدية والمالية ، وبناء على ذلك نجحت هذه السياسات الانكماشية في معالجة الاختلالات المالية والنقدية ، خاصة في السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ، ثم بدأت هذه الاختلالات في الظهور مرة أخرى في أواخر عقد التسعينيات نتيجة انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي بعد أزمة جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ ، وما ترتب عليها من آثار سلبية على معدل نمو الاقتصاد العالمي وحركة التدفقات الرأسمالية ، بالإضافة إلى إطالة فترة

تطبيق السياسات المالية والنقدية الانكماشية سابقة الذكر ، ووجود خلل فى أولويات الاستثمارات العامة التى نفذت فى النصف الثانى من التسعينيات ، وعدم تنفيذ القطاع الخاص الاستثمارات المخططة له وعدم كفاءة الجهاز المصرفى فى إدارة الائتمان بما يخدم أهداف التنمية ، وعدم زيادة الصادرات إلى المستوى المطلوب لعلاج العجز فى الميزان التجارى نتيجة انخفاض القدرة التنافسية للسلع المصرية من حيث التكلفة أو الجودة ، وزيادة الواردات المنافسة للسلع المحلية بعد تحرير التجارة الخارجية ، والانخفاض الكبير فى أسعارها خاصة الواردات الآسيوية ^(٨) ، ومن ثم بدأت تتفاقم مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى متمثلة فى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وارتفاع معدلات البطالة .

لقد حقق الاقتصاد المصرى معدلا لنمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠) لا يتعدى ١,٥% فى المتوسط ، بينما حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا بلغ ٢,٦% ، كما حققت إندونيسيا معدلا بلغ ٦,٤% ، والهند ٥,٨% ، وتركيا ٥,٢% ، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢,٥% . ثم ارتفع هذا المعدل فى مصر ليبلغ ٤,٨% فى المتوسط خلال العشر سنوات التالية (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) وذلك بعد تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى واستقرار الأوضاع المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى ، ومن ثم تحول بعض التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى سوق المال المصرى ، مما ساهم فى بعض الانتعاش المؤقت لهذه السوق ، الذى لم يستمر طويلا ، مع عدم ارتفاع معدل الاستثمار المحلى إلى المستوى المطلوب لتحقيق معدل نمو مرتفع طويل الاجل . وفى المقابل حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا أقل لنمو ناتجها الحقيقى بلغ ٣,٢% ، وإندونيسيا ٤,٢% ، والهند ٥,٦% ، وتركيا ٣,٥% . ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣,٢% ، أى لم يحقق الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات معدلات نمو فى الناتج المحلى الحقيقى مماثلة لمعدلات نموه فى دول أخرى متقاربة فى ظروفها الاقتصادية لظروف الاقتصاد المصرى ، ولكنه نجح فى العقد التالى (عقد التسعينيات) أن يتعدى معدل نمو ناتجه معظم معدلات نمو الناتج فى هذه الدول محل المقارنة ^(٩) ، ولكن لم يصل هذا المعدل إلى المستوى الذى يحقق الانتعاش للاقتصاد المصرى لفترة طويلة ، لأن مصادر هذا النمو مؤقتة وغير دائمة ، ولم تحدث تغيرات هيكلية حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، وتركزت فى بعض استثمارات للقطاع الخاص وتدفقات رأسمالية أجنبية فى سوق المال كما سبق الذكر .

أما بالنسبة لمعدلات نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال الفترات السابقة ، فقد حقق معدل نمو سالب خلال الفترة الأولى (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠) ، بلغ - ٤٥ ، % ، بينما حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا منخفضا أيضا بلغ ٠,٧ % ، ولكنه ليس بالسالب ، كما حققت اندونيسيا معدلا بلغ ٤,٤ % ، والهند ٣,٦ % ، وتركيا ٢,٨ % ، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢,٨ % . وقد ارتفع هذا المعدل بالنسبة لمصر في الفترة التالية (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) ليبلغ ٢,٨ % ، بينما بلغ في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط ١,٦ % ، وفي اندونيسيا ٢,٥ % ، وفي الهند ٣,٧ % ، وفي تركيا ١,٩ % ، وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١ % فقط (١٠) . أى ارتفع معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال هذه الفترة في مصر ، بينما انخفض في معظم الدول محل المقارنة ، وهذا نجاح يحسب للسياسات الاقتصادية التي طبقت في مصر في بداية عقد التسعينيات ، وحققت قدرا مناسباً من الاستقرار المالى والنقدى ساهم في تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية التي لم تستمر فترة زمنية طويلة لأسباب داخلية وخارجية سبق ذكرها .

ولقد صاحب ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) انخفاض نصيب القطاعات السلعية فى الناتج المحلى من ٥٥,٦ % فى عام ١٩٧٥ إلى ٥٢ % فى عام ١٩٨٢/٨١ باستثناء عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، وكذلك انخفاض نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٢ % فى عام ١٩٧٥ إلى ١٨ % فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وذلك مقابل ارتفاع نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٢٢,٤ % فى عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ % فى عام ١٩٨٢/٨١ ، أى اعتمدت معدلات النمو خلال هذه الفترة على نمو ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية ، وليس على نمو ناتج القطاعات السلعية التى تتسم بقدرتها على ضمان استمرارية النمو لفترات زمنية طويلة ، ولكن ما زالت القطاعات السلعية هى المساهم الأكبر فى توليد الناتج المحلى . ومن الواضح من جدول رقم (٥) استمرار هذا الاتجاه السابق حتى أوائل التسعينيات ، ثم ظهور اتجاه مضاد طفيف بعد ذلك حتى نهاية الفترة محل البحث . أى أنه بصفة عامة هناك اتجاه واضح خلال الفترة محل البحث لتزايد نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية فى الناتج المحلى على حساب القطاعات الأخرى (سلعية وخدمات اجتماعية) ، وهى القطاعات ذات الدور الأكبر فى تحقيق معدلات النمو المرتفعة ، ويعزى ذلك إلى تراجع دور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى خاصة بعد البدء فى خصخصته منذ عام ١٩٩١ ، فتناقصت مساهمته فى الناتج المحلى بصفة عامة بما فيه الناتج السلعى ، وفى نفس الوقت لم يحل القطاع الخاص محله بالكامل فى هذا النوع من الإنتاج الذى يتطلب قدرا

جدول رقم (٥)
هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	جملة القطاعات السلعية	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية
١٩٧٥	٢٩,١	١٧,٥	٢,٩	٥٥,٦	٢٢,٤	٢٢
١٩٧٦	٢٨,٣	١٦,١	٤	٥٤,١	٢٤	٢١,٩
١٩٧٧	٢٧,٥	١٥,١	٦,٣	٥٤,٩	٢٤,٤	٢٠,٧
١٩٧٨	٢٥,٤	١٤,٦	٦,٩	٥٣,٦	٢٦,٦	١٩,٨
١٩٧٩	٢١	١٣,٧	١٥,٨	٥٧,٣	٢٦	١٦,٧
١٩٨١/٨٠	٢٠,٦	١٢,٤	١٨,٥	٥٧	٢٥,٩	١٧,١
١٩٨٢/٨١	١٩,٣	١٣,٣	١٣,٣	٥٢	٣٠	١٨
١٩٨٣/٨٢	١٨,٥	١٣,٦	١٤	٥١,٧	٣٠,٨	١٧,٥
١٩٨٤/٨٣	١٧,٩	١٣,٧	١٤,٨	٥٢	٣٠,٥	١٧,٥
١٩٨٥/٨٤	١٧,١	١٤	١٥,٣	٥١,٩	٣٠,٣	١٧,٨
١٩٨٦/٨٥	١٦,٩	١٤,٤	١٤,٧	٥١,٦	٣٠	١٨,٤
١٩٨٧/٨٦	٢١,١	١٧	٤,١	٤٨,٤	٣٣,٨	١٧,٨
١٩٨٨/٨٧	٢٠,٦	١٧,٢	٤,٢	٤٨,٣	٣٣,٩	١٧,٨
١٩٨٩/٨٨	٢٠,١	١٧,٥	٣,٨	٤٧,٧	٣٤,٣	١٨
١٩٩٠/٨٩	١٩,٧	١٧,٩	٣,٦	٤٧,٥	٣٤,٤	١٨,١
١٩٩١/٩٠	-	-	-	٤٧,٧	٣٤	١٨,٣
١٩٩٢/٩١	١٦,٥	١٦,٦	٩,٩	٤٩,٩	٣٣,٣	١٦,٨
١٩٩٣/٩٢	١٦,٥	١٦,٧	٩,٨	٤٩,٨	٣٣,١	١٧,١
١٩٩٤/٩٣	١٦,٥	١٦,٧	١٠,٣	٥٠,٣	٣٢,٦	١٧,١
١٩٩٥/٩٤	١٥,٦	١٧,٢	٩,٨	٥٠,١	٣٢,٨	١٧,١
١٩٩٦/٩٥	١٦	١٧,٦	٩,٤	٤٩,٨	٣٣	١٧,٢
١٩٩٧/٩٦	١٧,٤	١٨	٧,٣	٤٩,٥	٣٢,٣	١٨,٢
١٩٩٨/٩٧	١٧,٣	١٨,٦	٦,٣	٤٩,٣	٣٢,٤	١٨,٣
١٩٩٩/٩٨	١٦,٨	١٩,٢	٥,٩	٤٩	٣٢,٨	١٨,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٦,٥	١٩,٧	٥,٦	٤٨,٨	٣٣,٣	١٧,٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٥	١٩,٩	٤,٨	٤٨,٢	٣٣,٥	١٨,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦,٦	٢٠,١	٤,٨	٤٨,٤	٣٢,٧	١٨,٨

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة في :

- وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادي الخامس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ،
- دراسة عن سياسات الاستثمار ، خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .
- وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

كبيرا من المخاطرة وطول دورة رأس المال ، وهذه المتطلبات لا تتوافق مع مؤهلات نسبة كبيرة من القطاع الخاص المصرى فى الوقت الحاضر ، والذي يبحث عن الربح السريع بأقل قدر من المخاطرة ، بغض النظر عن مدى حاجة التنمية إلى مثل هذه المشروعات سريعة الربح قليلة المخاطرة ، والتي تتوفر فى قطاعات الخدمات الإنتاجية كالنقل والسياحة والتجارة . . الخ ، التي زادت مساهمته فيها عن القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ومن الواضح أن قطاع البترول هو القطاع السلعى ذو المساهمة الأكبر فى تحقيق معدلات النمو المرتفعة كما سبق الذكر ، ثم بدأ فى الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلى ٣,٦% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، ثم أخذ فى الارتفاع مرة أخرى حتى عام ١٩٩٦/٩٥ ، وبعدها بدأ يأخذ الاتجاه النزولى مرة أخرى نتيجة تدهور وضع القطاع عن ذى قبل بسبب عدم ظهور اكتشافات بترولية كبيرة ، ومن ثم تناقص الاحتياطيات البترولية مع تزايد حجم الاستهلاك المحلى بمعدلات مرتفعة ، وبالتالي تناقص كمية الصادرات منه . وفى مقابل هذا تناقص النصيب النسبى لأهم قطاعات التنمية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة ارتفاع معدلات النمو ، وهما قطاعى الزراعة والصناعة ، واستمر هذا الاتجاه حتى منتصف الثمانينيات ، ثم بدأ فى التحسن بعض الشيء بعد ذلك . وبناء على ذلك فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) بسبب الاعتماد على نمو ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية وقطاع البترول ذو الناتج الربعى .

إن هذه الصورة السابقة لهيكل التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالى ، ليست هى الصورة المثلى لتحقيق النمو المستهدف ، فقد اختلف هذا الهيكل خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥) عن مثيله فى الدول حديثة التصنيع ، التي حققت خطوات واضحة فى طريق النمو مثل دول جنوب شرق آسيا ، فبينما استحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الإنتاج فى مصر خلال هذه الفترة ، كان نصيب قطاع الصناعة لا يتعدى ١٣,٥% فى عام ١٩٨٥ ، انخفض إلى ١٤,٨% فى عام ١٩٩٥ ، بينما ارتفع نصيب هذا القطاع فى الدول حديثة التصنيع خلال نفس الفترة من ٢٥,٧% ، ٣٠,٤% ، أى ازداد نصيب هذا القطاع فى الإنتاج فى هذه الدول مما ساهم بدور كبير فى ارتفاع معدلات النمو بها، مقابل تناقص نصيب كل من القطاع الأولى وقطاع الخدمات . بينما ينخفض نصيب القطاع الأولى فى مصر فى عام ١٩٩٠ ثم يرتفع مرة أخرى فى عام ١٩٩٥ ، حتى يصل إلى أكثر من ربع الإنتاج (٢٦,٢%)^(١١) ، وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة للنمو فى مصر تعمل فى الاتجاه الصحيح .

وقد صاحب فترة ارتفاع معدلات النمو سيطرة القطاع العام على غالبية النشاط الاقتصادي ، ومن ثم كانت مساهمة هذا القطاع كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالى ، ثم تناقصت هذه المساهمة بعد ذلك مع تقلص حجم هذا القطاع ، وتشجيع القطاع الخاص ، حتى انعكس هيكل الملكية فى نهاية الفترة محل البحث ، وأصبحت مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالى ٢٣,٧% فقط ، مقابل ٧٦,٣% للقطاع الخاص ، ومع ذلك لم ترتفع معدلات نمو الناتج خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات إلا فى بعض السنوات القليلة المنفرقة كما سبق القول ، إذن لم تتأثر معدلات النمو بتغير ملكية الجهاز الإنتاجى ، كما يتم الترويج لذلك فى إطار الترويج لنظام السوق الحر وتقليص دور الدولة ، وإن تزايد مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى لم تحقق ارتفاعا فى معدلات نمو الناتج ، ويوضح ذلك أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة لا يتوقف على نوعية ملكية الجهاز الإنتاجى بقدر توقيفه على كفاءة ونجاح هذا المالك أيا كان نوعه فى تحقيق هدف النمو .

ثانيا : تطور التراكم الرأسمالى:

يعتبر الاستثمار سواء ماديا أو بشريا أحد المحددات الهامة للنمو كما سبق الذكر ، ولذا سيتم تناول تطور هذا الاستثمار وهيكله خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) سواء أكان ماديا أو بشريا .

١- تطور الاستثمار المادى

لقد صاحب تحقيق معدلات النمو المرتفعة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٢/٨١) ارتفاع معدل الاستثمار عن ٢٠% ، مع وجود فجوة كبيرة بين الادخار المحلى والاستثمار وصلت إلى أكثر من ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى بعض سنوات الفترة المذكورة كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) ، وهذا يعنى الاعتماد الكبير على العالم الخارجى فى تحقيق هذه المعدلات المرتفعة للنمو ، مما أدى إلى تزايد الدين الخارجى وأعباء خدمته خلال عقد الثمانينيات .

ولقد استمر معدل الاستثمار فى الارتفاع خلال عقد الثمانينيات حتى تعدى ٣٠% فى كثير من السنوات ، نتيجة إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية مما أدى إلى عدم انعكاس هذا المعدل المرتفع للاستثمار على معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال هذا العقد. وقد صاحب ذلك انخفاض معدلات الادخار وارتفاع نسبة فجوة الادخار - الاستثمار للناتج المحلى عن ذى قبل، فلم يتعدى معدل الادخار ١٦,٦% طوال هذا العقد ، ووصلت

جدول رقم (٦)
تطور الاستثمار والايداع المحلي ومعامل رأس المال خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الناتج المحلي بسعر السوق وبالأسعار الجارية	الاستثمار	معدل الاستثمار %	الايداع المحلي	معدل الايداع %	فجوة الايداع - الاستثمار	نسبة الفجوة للناتج المحلي الإجمالي %	المعامل الحدى لرأس المال/الناتج
١٩٧٥	٥,٢	١,٣	٢٤,١	٠,٨	١٥,٣	٠,٥	٩,٥	-
١٩٧٦	٦,٧	١,٥	٢١,٦	١,٢	١٧,٤	٠,٣	٤,٥	١
١٩٧٧	٨,٢	١,٨	٢٢,٤	١,٦	١٩,٤	٠,٢	٢,٤	١,٢
١٩٧٨	٩,٨	٢,٦	٢٧	١,٧	١٧,٢	١	١٠,٢	١,٧
١٩٧٩	١٢,٦	٣,٧	٢٩,٤	٢,٢	١٧,٧	١,٥	١١,٩	١,٣
١٩٨١/٨٠	١٨,٤	٤,١	٢٢	٢,٢	١١,٩	١,٩	١٠,٣	٠,٧
١٩٨٢/٨١	٢٢,٥	٥	٢٢	٢,٥	١٢,٣	٢,٤	١٠,٧	١,٢
١٩٨٣/٨٢	٢٤,٥	٥,٩	٢٤,٢	٣,٨	١٥,٧	٢,١	٨,٦	٢,٩
١٩٨٤/٨٣	٢٩,٢	٩,٣	٣١,٨	٣,٧	١٢,٨	٥,٥	١٨,٨	٢
١٩٨٥/٨٤	٣٣,٩	١٠,٨	٣١,٧	٥,١	١٤,٩	٥,٧	١٦,٨	٢,٣
١٩٨٦/٨٥	٣٧,٦	١٣	٣٤,٦	-	-	-	-	٣,٥
١٩٨٧/٨٦	٤٤,٩	١٤,٧	٣٢,٨	٧,٣	١٦,٣	٧,٤	١٦,٥	٢
١٩٨٨/٨٧	٥٤,٢	٢٠,٦	٣٨	-	-	-	-	٢,٢
١٩٨٩/٨٨	٦٥	٢٠,٧	٣١,٩	٩,٥	١٤,٥	١١,٢	١٧,٢	١,٩
١٩٩٠/٨٩	٧٨,١	٢٣,٢	٢٩,٧	١٣	١٦,٦	١٠,٢	١٣,١	١,٨
١٩٩١/٩٠	٩٦,٧	٢٥,٣	٢٦,١	١٥,٩	١٦,٤	٩,٤	٩,٧	١,٤
١٩٩٢/٩١	١٤٠,٦	٢٥,١	١٧,٩	٢٠,٧	١٤,٧	٤,٤	٣,١	٠,٦
١٩٩٣/٩٢	١٥٧,٨	٣١,٦	٢٠,١	٢٠,٨	١٣,٢	١٠,٨	٦,٨	١,٨
١٩٩٤/٩٣	١٧٨,٧	٣٣,٥	١٨,٧	٢٤,٧	١٣,٨	٨,٨	٤,٩	١,٦
١٩٩٥/٩٤	٢١٠,٥	٣٩,٤	١٨,٧	٢٦,٣	١٢,٥	١٣,١	٦,٢	١,٢
١٩٩٦/٩٥	٢٣٥,٩	٤٢,١	١٧,٩	٢٨,٧	١٢,٢	١٣,٤	٥,٧	١,٧
١٩٩٧/٩٦	٢٦٥,٩	٤٦,٧	١٧,٦	٣٠,٦	١١,٥	١٦,١	٦,١	١,٥
١٩٩٨/٩٧	٢٨٧,٥	٥٨,٧	٢٠,٤	٣١,٤	١٠,٩	٢٧,٣	٩,٥	٢,٧
١٩٩٩/٩٨	٣٠٧,٦	٦٢	٢٠,٢	٣٦,٦	١١,٩	٢٥,٤	٨,٣	٣,١
٢٠٠٠/٩٩	٣٤٠,١	٦٢,١	١٨,٣	٣٩,٦	١١,٦	٢٢,٥	٦,٦	٢,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨,٧	٦١,١	١٧	٤٣,٧	١٢,٢	١٧,٤	٤,٩	٣,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٨١,٧	٦١,٦	١٦,١	٤٣,٤	١١,٤	١٨,٢	٤,٨	٢,٧

المصدر : تم تقدير من البيانات الواردة فى :

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبيانات غير منشورة .
مجلس الشورى ، دور الاعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .
وزارة التخطيط ، تقييم الاداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

فجوة الادخار - الاستثمار ١٨,٨% في عام ١٩٨٤/٨٣، في حين ارتفع معدل الادخار في دول شرق آسيا سريعة النمو خلال نفس العقد حتى وصل إلى حوالي ٣٠% في بعض السنوات، وأصبح هناك فائض في مدخراتها عن استثماراتها، ويعد ذلك هو أحد المحددات المفسرة لنمو هذه الدول، لأن المدخرات تمويل كلاً من الاستثمار المادي والاستثمار البشري الذي يحقق التقدم التكنولوجي أحد محددات النمو أيضاً، كما أنها تخفض من الضغط على اتجاه سعر الفائدة نحو الارتفاع، مما يؤثر سلباً على معدلات الاستثمار (١٢) .

أما عقد التسعينيات فقد اتسم بانخفاض كل من معدلات الاستثمار والادخار المحلي واستمرار فجوة الادخار - الاستثمار، مع تناقص نسبتها للناتج المحلي بدرجة كبيرة، نتيجة الانخفاض الكبير الذي حدث في معدلات الاستثمار، على الرغم من الاستقرار المالي والنقدي الذي ساد الاقتصاد المصري حتى أواخر هذا العقد كما سبق الذكر، ومع ذلك ما زالت هذه الفجوة أعلى من مثيلاتها في دول نامية أخرى كالبرازيل والهند والمغرب وتركيا وباكستان ولم يتعدى معدل الادخار ١٦,٤% طوال هذا العقد، بينما وصلت معدلات الادخار في دول شرق آسيا ارتفاعها حتى وصلت إلى حوالي ٣٧% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، وهي أعلى من معدلات الادخار في الدول مرتفعة الدخل خلال نفس الفترة (٢٢%)، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع قيمة مدخرات هذه الدول على الرغم من انخفاض معدلاتها بالنسبة لمثيلاتها في دول أخرى، وذلك لارتفاع قيمة ناتجها بدرجة كبيرة عن ناتج هذه الدول (١٣) .

وقد اتسم المعامل الحدي لرأس المال/الناتج بالاعتدال طوال فترة الدراسة بصورة عامة كما هو موضح في الجدول رقم (٦)، حيث بلغ هذا المعامل في المتوسط ١,٩، ولكنه تميز بالانخفاض خلال فترة النمو (١٩٧٥-١٩٨٢/٨١)، فبلغ حوالي ١,٢ فقط في المتوسط، ولكنه ارتفع بدرجة ملحوظة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-١٩٩١/٩٠) حتى بلغ ٣,٣ في المتوسط، وذلك لارتفاع نسبة الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية كثيفة رأس المال خلال تلك الفترة . ثم انخفض بعض الشيء خلال الفترة (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٢/٢٠٠١)، فبلغ حوالي ٢,١ في المتوسط، وذلك بعد الانتهاء من إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية خلال عقد الثمانينيات، ولكن ثم البدء في إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية الكبيرة مرة أخرى في أواخر التسعينيات مثل مشروعات توشكى وترعة السلام ومنطقة خليج السويس، مما دفع هذا المعامل للارتفاع مرة أخرى في أواخر التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين.

لا يعكس هيكل التوزيع القطاعي للناتج المحلي السابق الذكر هيكل التوزيع القطاعي للاستثمارات خلال الفترة محل البحث كما هو موضح في الجدول رقم (٧) ، فمع أن قطاعات الخدمات الإنتاجية هي القطاعات التي زاد نصيبها النسبي في الناتج ، إلا أن نصيبها النسبي في الاستثمارات قد تناقص بما في ذلك قطاع النقل والمواصلات الذي يحتاج استثمارات كبيرة في مقابل تزايد نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات حتى أوائل التسعينيات ثم انخفاضه بعد ذلك على الرغم من تناقص نصيبها النسبي في الناتج المحلي ، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في قطاع الصناعة والتعدين خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) مما يشير إلى ارتفاع معامل رأس المال بهذا القطاع من ناحية ، وسوء إدارته وانخفاض كفاءته الاقتصادية من ناحية أخرى خلال تلك الفترة ، وذلك لأنه كان يسيطر عليه في ذلك الوقت القطاع العام الذي كان وما زال يعاني من مشاكل عديدة إدارية وتمويلية وتسويقية ومشاكل خاصة بالعمالة ، ثم انعكس هذا الاتجاه بعد تلك الفترة ، حتى أصبح يتزايد النصيب النسبي لهذا القطاع في الناتج المحلي مقابل تناقص نصيبه النسبي في الاستثمارات خاصة في النصف الثاني من التسعينيات ، مما يشير إلى انخفاض معامل رأس المال بهذا القطاع .

كما يلاحظ عدم التناسب بين النصيب النسبي لقطاع الزراعة في الناتج والاستثمارات خلال فترة الدراسة ، ففي بداية الفترة كانت مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج مرتفعة مع انخفاض نصيبه النسبي في الاستثمارات ، ثم انعكست هذه الصورة في نهاية الفترة ، فتناقصت مساهمته في توليد الناتج ، ومع ذلك ارتفع نصيبه في الاستثمارات خاصة بدءاً من عام ١٩٩٨/٩٧ ، ربما يعزى ذلك إلى أنه في بداية فترة الدراسة لم توجه استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة ، لأنه كان قد تم مؤخراً الانتهاء من مشروع السد العالي في عام ١٩٧٠ الذي استفد استثمارات كبيرة ، وحن الوقت للاستفادة من عائده دون إنفاق استثمارات كبيرة أخرى في قطاع الزراعة . أما في نهاية الفترة فقد تزايد الإنفاق الاستثماري الموجه لهذا القطاع بسبب تمويل المشروعات الزراعية الكبيرة الجديدة التي تم البدء فيها في النصف الثاني من التسعينيات كمشروعى توشكى وترعة السلام .

ومع تزايد مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة ارتفاع معدلات النمو كما سبق الذكر ، ارتفع نصيب قطاع الطاقة (بترول وكهرباء) من الاستثمارات ، حيث حدث توسع كبير في هذا القطاع خلال هذه الفترة ، وذلك مع ارتفاع

%

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة في :

وزارة التخطيط، تقييم الأداء الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢)، مارس ٢٠٠٢.

الأسعار العالمية للبترول ، وتحول بعض الاستكشافات البترولية غير الاقتصادية إلى استكشافات اقتصادية ، ومن ثم زيادة صادراته ، وكذلك التوسع فى الطاقة الكهربائية المولدة لتغطية زيادة الاستهلاك منها خاصة مع إنارة الريف .

ومع تزايد نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من الاستثمارات خلال فترة ارتفاع معدلات النمو ، زاد نصيب قطاع المرافق العامة من هذه الاستثمارات ، ولكن لانتوافر بيانات عن حجم الاستثمارات فى قطاعى التعليم والصحة خلال هذه الفترة ، وهما القطاعان اللذان لهما دور كبير فى الاستثمار البشرى أحد محددات النمو الاقتصادى .

وكان يقوم القطاع العام بمعظم الاستثمارات خلال فترة ارتفاع معدلات النمو ، وينطبق هذا على جميع القطاعات ، مع ملاحظة تناقص النصيب النسبى لهذا القطاع فى هذه الاستثمارات خلال الفترة المذكورة ، مقابل تزايد نصيب القطاع الخاص زيادة كبيرة بعد ذلك، حتى وصل نصيبه إلى أكثر من نصف الاستثمارات فى بعض سنوات النصف الثانى من عقد التسعينيات . ومع تزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وفى جميع القطاعات باستثناء قطاع المرافق العامة (مياه الشرب والصرف الصحى) لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة ، ذلك على الرغم من الحوافز الضريبية التى يتيحها له قانون الاستثمار، كفترة الإعفاء الضريبى التى تتراوح ما بين ٥ - ٢٠ عاما ، وتخفيض المعدل الأقصى للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ٤٨% إلى ٤٠% ، وإن كان مازال هذا المعدل مرتفعا ^(١٤) ، حيث يعتبر النظام الضريبى من أكثر العوائق التى تعوق الاستثمار الخاص فى مصر ^(١٥) . وهكذا فإن ضعف خبرة ومؤهلات القطاع الخاص وعدم ملائمة البيئة الاقتصادية والمؤسسية السائدة فى الوقت الحاضر تمكنه من تحقيق التنمية المستهدفة .

٢- تطور الاستثمار البشرى

لم يزد معدل نشاط السكان خلال فترة ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) إلا زيادة طفيفة كما هو موضح فى الجدول رقم (٨) ، مع التزايد المستمر فى عدد السكان بحوالى مليون نسمة فى المتوسط سنويا ، وزادت العمالة بحوالى ٣% فى المتوسط سنويا ، وحقق متوسط إنتاجية العامل أعلى قيمة حقيقية طوال الفترة محل البحث (٤٤٤٠ جنيه)، وذلك فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع سرعان ما أخذت الإنتاجية فى التناقص المستمر بعد ذلك ، مع تناقص معدلات نمو الناتج

جدول رقم (٨)

تطور السكان وقوة العمل والعمالة وإنتاجيتها والبطالة خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	السكان بالمليون	قوة العمل بالمليون	العمالة بالمليون	معدل نمو العمالة %	معدل البطالة %	متوسط الإنتاجية العامل الحقيقية بالجنيه *	معدل نمو إنتاجية العامل %
١٩٧٥	٣٨,٨٤١	٩,٤	٩,١٦٥	-	٢,٥	٢٧٣٣,٢	-
١٩٧٦	٣٩,٧٧٦	١٠,٩٨٢	١٠,١٣٢	١٠,٦	٧,٧	٢٦٧٠,٨	٢,٣ -
١٩٧٧	٤٠,٧٣٤	١٠,٥٧١	١٠,٢٧٥	١,٤	٢,٨	٢٨٧٣,٩	٧,٦
١٩٧٨	٤١,٧١٥	١٠,٧٤٣	١٠,٣٨٨	٣,٣	٣,٣	٣١٨٠,٦	١٠,٧
١٩٧٩	٤٢,٧٢	١٠,٩٧١	١٠,٥١٣	٣,٢	٤,٢	٣٦١٩,٣	١٣,٨
١٩٨١/٨٠	٤٤,٦١٤	١١,٤٤٢	١٠,٩٠٦	٣,٧	٤,٧	٤٠٤٦,٧	٩,٧
١٩٨٢/٨١	٤٥,٤٩٧	١١,٥٠٧	١٠,٩٣٥	٠,٣	٥	٤٤٤٠	٩,٧
١٩٨٣/٨٢	٤٦,٣٩٦	١١,٦٣٨	١١,٠٣٢	٠,٩	٥,٢	٤٤٢٥,٧	٠,٣٢ -
١٩٨٤/٨٣	٤٧,٣١٤	١٢,٠١٤	١١,٤٥٣	٣,٨	٤,٧	٤٣٣٤,١	٢,١ -
١٩٨٥/٨٤	٤٨,٢٥	١٢,٣٨٥	١١,٥٩٤	١,٢	٦,٤	٤٢٦٥,٨	١,٦ -
١٩٨٦/٨٥	٤٩,٢٠٤	١٢,٧٧٤	١٢,٠٠٦	٣,٦	٦	٤١٢٢,٥	٣,٤ -
١٩٨٧/٨٦	٥٠,١٧٧	١٢,٩٥٦	١١,٩٩٨	٠,٧ -	٧,٤	٣٥٠٣,١	١٥
١٩٨٧/٨٧	٥١,١٧	١٣,٣٧٩	١٢,٥١٥	٤,٣	٦,٥	٣٧٦٢,٧	٧,٤
١٩٨٧/٨٨	٥٢,١٨٢	١٣,٨٥٢	١٢,٨٨	٢,٩	٧	٣٥١٣,٧	٦,٦ -
١٩٨٨/٩٧	٥٣,٢١٤	١٤,٣٣٢	١٣,٢٤٧	٢,٨	٧,٦	٣١٦٤,٦	٩,٩ -
١٩٩٠/٨٩	٥٤,٢٦٦	١٤,٧٦	١٣,٥٢٧	٢,١	٨,٤	٣٦٢٣,٥	١٤,٥
١٩٩١/٩٠	٥٥,٣٣٩	١٥,١٤١	١٣,٧٤٢	١,٦	٩,٢	٤٠٩٤,٥	١٣
١٩٩٢/٩١	٥٦,٤٣٤	١٥,٥٧١	١٣,٩٩١	١,٨	١٠,١	٣٩٩٦	٢,٤ -
١٩٩٣/٩٢	٥٧,٥٥	١٦,٠١٣	١٤,٤٣٦	٣,٢	٩,٨	٣٨٠١,١	٤,٩ -
١٩٩٤/٩٣	٥٨,٦٨٧	١٦,٤٥٢	١٤,٨٩٣	٣,٢	٩,٥	٤٠٠١,٥	٥,٣
١٩٩٥/٩٤	٥٩,٨٤٨	١٦,٩٢٥	١٥,٣٨٥	٣,٣	٩,١	٣٩٨٧,٧	٣,٤ -
١٩٩٦/٩٥	٦١,٠٢١	١٧,٢٧٧	١٥,٨٣	٢,٩	٨,٤	٤٠٧٢,٣	٢,١
١٩٩٧/٩٦	٦٢,٦٨٨	١٧,٦٣	١٦,١٨٣	٢,٢	٨,٢	٤١٥٢,١	٢
١٩٩٨/٩٧	٦٣,٨٩٥	١٨,٢٣١	١٦,٧٥	٣,٥	٨,١	٤١٣٠,٨	٥١ -
٢٠٠٠/٩٩	٦٥,٢٠٥	١٨,٩٠١	١٧,٢٠٣	٢,٧	٩	٤٣٨٥,٦	٦,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٦,٥٥٢	١٩,٣٣٦	١٧,٥٥٦	٢,١	٩,٢	٤٤٢٦,٣	٠,٩٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧,٨٨٦	١٩,٦٦٦	١٧,٨٨٦	١,٩	٩,٠٥	-	-

المصدر :

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسبوتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

* تم تقدير متوسط إنتاجية العامل الحقيقية بقسمة الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة العوامل على عدد العاملين

المحلى الإجمالي ، وتفسير ذلك أن هذا الارتفاع فى متوسط إنتاجية العامل ، وفى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي يرجع إلى تزايد المتحصلات الخارجية من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة ، نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات البترولية وحصيلة المرور فى قناة السويس مما شجع على زيادة الاستثمار المحلى ، دون إحداث تطوير حقيقى محفز للنمو فى الهيكل الانتاجى ، أو تطوير تكنولوجى يؤدى إلى ارتفاع الإنتاجية .

ولقد زاد معدل نشاط السكان خلال فترة الدراسة بحوالى ٥,٦ نقطة مئوية، أى حوالى ٢,٠ نقطة مئوية سنوياً فى المتوسط، مما أدى إلى تزايد قوة العمل من ٩,٤ مليون نسمة فى بداية الفترة (عام ١٩٧٥) إلى ١٩,٧ مليون نسمة فى نهاية الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١)، أى زادت قوة العمل بحوالى ١٠٩,٦% خلال ستة وعشرون عاماً ، أى زادت هذه القوة بأكثر من الضعف خلال فترة الدراسة ، وهى مؤشرات مشجعة على النمو والتنمية إذا تم استغلال هذه القوى البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل لها، وتم إعدادها الإعداد المناسب لمهاراتها وقدراتها من أجل تحقيق أهداف النمو، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة فى رأس المال البشرى لا تقل أهمية عن الاستثمار فى رأس المال المادى، فقد أصبح الاستثمار البشرى من أهم محددات النمو كما سبق الذكر.

وتوضح المؤشرات الاقتصادية خلال تلك الفترة أنه لم يتم استغلال القوى العاملة المتزايدة الاستغلال الأمثل لها ، عن طريق الاستثمار البشرى والمادى المناسبين ، مما أدى إلى عدم تزايد الطلب على العمالة بنفس قدر زيادة قوة العمل ، فترتب على ذلك تزايد أعداد العاطلين وارتفاع معدلات البطالة، خاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن ثم انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى. فقد زادت العمالة خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى بحوالى ٣% سنوياً فى المتوسط كما سبق الذكر، ثم انخفضت إلى حوالى ٢,٥% فقط خلال الفترة التالية (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)، وزادت بحوالى ٩٥,٢% خلال فترة الدراسة بأكملها مقابل زيادة قوة العمل بحوالى ١٠٩,٦% خلال نفس الفترة كما سبق الذكر، ويشير ذلك إلى قصور كل من الاستثمار البشرى والمادى عن استيعاب هذه الزيادة فى قوة العمل، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، مما أدى إلى تدنى متوسط إنتاجية العامل خلال هذه الفترة، وعدم تزايدها بالقدر المناسب الذى يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو . فقد ارتفعت هذه الإنتاجية فى المتوسط طوال فترة الدراسة بحوالى ٢,٢% سنوياً فقط ، معظم هذه الزيادة خلال فترة ارتفاع معدلات النمو حيث ارتفعت بحوالى ٨,٦% فى المتوسط سنوياً، بينما لم ترتفع سوى بحوالى ٢,٠% فقط فى المتوسط خلال الفترة التالية (١٩٨٣/٨٢ -

(٢٠٠١/٢٠٠٠). ذلك مع ملاحظة الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة غير المبررة في بعض سنوات فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى الارتفاعات والانخفاضات المماثلة في الناتج المحلي الإجمالي في نفس هذه السنوات، والتي سبق التشكك في مدى دقتها ومصداقيتها.

ويعتبر قطاعا التعليم والصحة هما القطاعان الأساسيان المعنيان بالاستثمار البشرى وبناء قدرات القوى البشرية ، وقد ارتفع نصيبهما النسبي في إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-٢٠٠١/٢٠٠٢) وهي الفترة التي تتوافر عنها بيانات ، كما هو موضح في الجدول رقم (٧) ، فارتفع نصيب قطاع التعليم من ١,٧% فقط في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٤,٨% في نهاية فترة الدراسة، وارتفع نصيب قطاع الصحة من ٨, % في نفس العام إلى ٣,٢% في نهاية الفترة. وتقوم الحكومة بمعظم هذه الاستثمارات حتى نهاية الفترة محل البحث، مع تزايد مساهمة القطاع الخاص تدريجيا لكنها مازالت هي الأقل ، فتساهم الحكومة بحوالي ٧٨% من استثمارات قطاع التعليم ، ٦٩,٢% من استثمارات قطاع الصحة في نهاية الفترة محل البحث . ولكن على الرغم من تزايد النصيب النسبي لهذين القطاعين في الاستثمارات لم ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي بالقدر المطلوب ولفترة زمنية طويلة ، فما زالت هذه الاستثمارات قاصرة ولا تتناسب مع عدد السكان والاحتياجات المتزايدة لخدمات التعليم والصحة ، بالإضافة إلى انخفاض مستوى نوعية الخدمات التي تقدمها هذه الأنشطة .

ومن المؤشرات الدالة على حال وتطور الاستثمار البشرى في مصر " دليل التنمية البشرية " الذي يأخذ في اعتباره نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في سن ١٥ عاماً فأكثر من إجمالي السكان في هذه المرحلة العمرية، ونسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، وتوقع الحياة عند الميلاد، بجانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فارتفع هذا الدليل بالنسبة لمصر من ٤٣٣,٠ في عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٥,٠ في عام ١٩٩٩، وبذلك أصبحت التنمية البشرية في مصر في المرحلة المتوسطة وفقاً لهذا الدليل (بين ٧٩٩-٠,٥) ، ولكن تأخر ترتيبها بين دول العالم ، فبعد أن كان ترتيبها ١١٠ من بين ١٧٣ دولة في عام ١٩٩٢ ، أصبح ترتيبها ١٠٥ من بين ١٦٢ دولة في عام ١٩٩٩، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع نسبة الأمية بها مقارنة بدول أخرى كثيرة ، مما يشير إلى قصور الاستثمار البشرى في مجال التعليم ^(١٦) . ذلك على الرغم من التزايد المستمر في الإنفاق العام على التعليم خاصة خلال عقد التسعينيات، حيث وصلت نسبة الإنفاق العام على التعليم للناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٦) حوالى ٥,٦%، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٣,٨% خلال نفس الفترة في الدول ذات تنمية بشرية متوسطة ، ٣,٦% في الدول النامية ، ٥,١% في

الدول ذات تنمية بشرية عالية . كما وصلت هذه النسبة لإجمالي الانفاق العام خلال نفس الفترة إلى ١٣,٨%، بينما تصل إلى ١٣,٩% في الدول ذات تنمية بشرية متوسطة، ١٤,٨% في الدول النامية، ١٢,٥% في الدول ذات تنمية بشرية عالية^(١٧)، أى يتعدى الانفاق العام على التعليم في مصر، كنسبة من الناتج القومى الإجمالي أو كنسبة من إجمالي الانفاق العام مثيله في دول كثيرة أخرى سواء دولاً نامية أو دولاً متقدمة، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق الذى ينخفض في مصر عن مثيله في الدول الأخرى .

وتتركز أوجه القصور فى مجال التعليم فى مصر فى ارتفاع نسبة التسرب، وتدهور نوعيته، وانخفاض متوسط عدد سنوات التمدرس خاصة بالنسبة للمرحلة العمرية ٢٥ عاماً فأكثر، فيبلغ عدد سنوات التمدرس فى هذه المرحلة العمرية عام ١٩٩٢ حوالى ٣ سنوات فقط، بينما تصل إلى ٤,٦ عاماً فى الدول ذات تنمية بشرية متوسطة (باستثناء الصين)، ٧ سنوات فى الدول ذات تنمية بشرية عالية، ٥,٢ عاماً فى العالم ككل .^(١٨) بالإضافة إلى جوانب التحيز المتعددة التى يتسم بها الانفاق العام على التعليم، فهو متحيز للتعليم العالى على حساب التعليم الأساسى، وللحضر على حساب الريف، وللنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، وللذكور على حساب الإناث، وللأغنياء على حساب الفقراء^(١٩). ومن ثم لابد من العمل على إصلاح النظام التعليمى، بجانب المحافظة على نسبة الانفاق عليه، بل وزيادتها، مع مراعاة كفاءة هذا الإنفاق لى يؤتى ثماره فى الارتقاء بمهارات العمالة، وزيادة قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، مما يساهم فى رفع مستوى إنتاجيتها، ومن ثم رفع معدلات نمو الناتج المحلى وتحقيق التنمية المستهدفة.

أما بالنسبة للانفاق على الصحة فقد بلغ حوالى ٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٨)، سواء انفاق عام أو خاص، بينما وصلت هذه النسبة إلى ٤,٥% فى الدول متوسطة الدخل والعالم ككل، ٤,٦% فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أى تنخفض نسبة الانفاق على الصحة فى مصر عن مثيلاتها فى الدول النامية، بالإضافة إلى تدهور مستوى تقديم هذه الخدمة الصحية، والذى يعد انعكاساً لانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق خلال نفس الفترة السابقة مقارنة بمثيله فى دول أخرى، فلا يتعدى هذا المتوسط ٤٨ دولاراً سنوياً للفرد فى مصر، بينما يصل إلى ١١٧ دولاراً فى الدول المتوسطة الدخل، ١٢٦ دولاراً فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٤٨٩ دولاراً فى العالم (٢٠) . أى لا يتعدى متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة ٤١% مقارنة بمثيله فى الدول متوسطة الدخل، ٣٨% بالنسبة لمثيله فى دول الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، ولا يمثل سوى ٩,٨% فقط من مثيله على مستوى العالم . فنتبين المؤشرات السابقة مدى التدنى الكبير فى حجم الانفاق على الصحة ، مما يؤثر بالسلب على إنتاجية العامل ، ومن ثم على معدلات نمو الناتج المحلى .

ثالثا : تطور التعامل مع العالم الخارجى

تأكيدا لما سبق قوله من ارتباط ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) فى مصر بتزايد المتحصلات من العالم الخارجى ، أى اعتماد ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى على تحسن ظروف التعامل مع العالم الخارجى ، يوضح الجدول رقم (٩) تحسن غالبية مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) ، خاصة المؤشرات الخاصة بالصادرات ، فقد كانت تتميز هذه الفترة بارتفاع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية ، حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها طوال الفترة محل البحث ، وهى ٥٠,٨% فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وهو ذلك العام الذى تميز بارتفاع ملحوظ فى معدل نمو الناتج المحلى ، كما تميزت هذه الفترة عن غيرها من الفترات التالية بارتفاع نسبة الصادرات السلعية للناتج المحلى ، ووصلت أيضا إلى أعلى نسبة لها طوال الفترة محل البحث فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذى حدث فى معدل نمو الصادرات السلعية فى ذلك العام نتيجة لزيادة قيمة الصادرات البترولية بسبب الارتفاع الكبير الذى حدث فى الأسعار العالمية للبترول فى عام ١٩٨٠/٧٩ نتيجة حرب الخليج الأولى . ومن الملاحظ بصفة عامة الارتباط الوثيق بين اتجاهات مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى واتجاهات معدلات نمو الصادرات البترولية التى تعد انعكاسا للتغيرات فى الأسعار العالمية للبترول ، حتى أنه فى جميع السنوات التى انخفضت خلالها حصيلة الصادرات البترولية انخفضت أيضا حصيلة الصادرات السلعية ككل ، مما يبين مدى التركيز السلعى الكبير فى هيكل الصادرات السلعية المصرية ، بل واعتماد هذا التركيز على سلعة أولية من أكثر السلع الأولية تقريبا فى مستوى أسعارها نتيجة لارتباطها الوثيق بالتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية ، فيصل نصيب الصادرات البترولية فى إجمالى الصادرات السلعية المصرية فى السنوات الأخيرة إلى أكثر من الثلث تقريبا فى المتوسط ^(٢١) ، بعد أن وصل هذا النصيب إلى حوالى ٢٢,٣% فى عام ١٩٨٢/٨١ وهى نسبة كبيرة لا يستهان بها ، تجعل الاقتصاد المصرى شديد التأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، مما يثقل سلبيا بدرجة كبيرة على خطط وأهداف التنمية به .

جدول رقم (٩)

بعض مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	الصادرات السلعية بالمليون جنيه	الواردات السلعية بالمليون جنيه	نسبة حيز الميزان التجارى للناتج المحلى بسعر السوق	نسبة الصادرات البيروالية الاجمالية الصادرات السلعية %	معدل النمو فى عائدات قناة السويس والسياحة %	معدل نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج %
١٩٧٥	٦١٢,٨	١٦٩١,١	٢٠,٦	-		
١٩٧٦	٦٢٩,٧	١٦٤٦,٢	١٥,٢	-		
١٩٧٧	٧٧٩,٦	١٧٦٦	١٢	-		
١٩٧٨	٧٧٦,٢	٢٠٦٧,١	١٣,٢	-		
١٩٧٩	١٧٥٨,٤	٤٦٧٢,٦	٢٣,١	٥٦,٩		
١٩٨١/٨٠	٢٦٩٧,١	٥٣٠٤,٤	١٤,٢	٦٩,١		
١٩٨٢/٨١	٢٧٦٥,١	٦٥٦٩	١٣,٧	٧٢,٣		
١٩٨٣/٨٢	٢٨١١	٦٠٢٣,٧	١٣,١	٦٦,٧	١٨,٢	٥٢,١
١٩٨٤/٨٣	٢٥٨٢,٧	٥٨٤٧,٥	١١,٢	-	٢,٥ -	٢٤,٢
١٩٨٥/٨٤	٢٧٠٣,٢	٧١٩٥,٣	١٣,٣	-	٢,٥	١١,٠ -
١٩٨٦/٨٥	٢٦٨٣,١	٦٤٨٦,١	١٠,١	-	٢٥	١٧,٤ -
١٩٨٧/٨٦	٢٧٠٢,١	١٣٧٦٨,٥	٢٤,٦	٤٣,٦	٢٦,٧	٩٥,٧
١٩٨٨/٨٧	٣٧٦٦	١٧٧٣٧,٧	٢٥,٨	٤١,٥	١,٥	١٢,٤
١٩٨٩/٨٨	٤٦٠٦,١	٢٣٢٣٤,٢	٢٨,٧	٣٩,٥	٤٥,٠ -	٥٣,٢ -
١٩٩٠/٨٩	٥٥٦٧,٢	٢٥٥١٦,٩	٢٠,٨	٣٩,١	١٥,٢	٦
١٩٩١/٩٠	٩٤٣٨,٩	٣١٣٩٢	٢٢,٢	٥٤,٩	١,٩	٣١,٤ -
١٩٩٢/٩١	١١٥٤٢,٦	٣٢٩٧١,٢	١٥,١	٤٨,٩	٧,١	١٧,٩
١٩٩٣/٩٢	١٢٤١٩,٥	٣٥٦٦٢,٤	١٤,٨	٥٦,٧	٢,٤ -	٢٦,٦
١٩٩٤/٩٣	١١٢٢٦,٣	٣٥٨٨٠,٦	١٢,٦	٥٣,١	٦٧,٣	١٥,٧ -
١٩٩٥/٩٤	١٦٨١٩,٣	٤٣٤٨١,٧	١٢,٣	٤٣,٩	٤	١,٤
١٩٩٦/٩٥	١٥٦٤٤	٤٧٨٨٥,٨	١٣,٦	٤٨,٣	١٢,٣	١٤,٧ -
١٩٩٧/٩٦	١٨١٤٤	٥٢٨٣٠,٥	١٣	٤٨,٢	١٢,٣	١٦,٤
١٩٩٨/٩٧	١٧٤٠٥,٧	٥٧٣٥٥,٩	١٣,٩	٣٣,٧	١٤,٢ -	١٤,٢
١٩٩٩/٩٨	١٥١٠٠,١	٥٧٧٧٢,٤	١٣,٩	٢٢,٥	٦,١	١,٥
٢٠٠٠/٩٩	٢١٨٢١,٩	٦٠٩٩٥,٩	١١,٥	٣٥,٦	٢١,٧	٠,٦٧ -
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦١٠٥,٢	٦٠٤٩٢	٩,٦	٣٧,٢	١,١	٢٠,٧ -
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩١٥٤	٦٩٤٤٩,٨	١٠,٦	٣٢,٢	٢٢,٩ -	١,٥ -

المصدر : تم تقدير من البيانات الواردة فى :

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

وزارة التخطيط ، تقييم الاداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

إذن ارتبط ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) فى مصر بزيادة حصيلة الصادرات البترولية وما صاحب ذلك من تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وعائدات قناة السويس والسياحة . والعكس صحيح ، أى تأثرت هذه المعدلات بالسلب مع انخفاض هذه العوائد الأربعة ، يتضح ذلك فى السنوات الأخيرة من الفترة محل البحث ، حيث انخفضت معدلات النمو مع انخفاض حصيلة الصادرات البترولية ، ومن ثم حصيلة الصادرات السلعية ككل فى بعض السنوات ، بجانب الانخفاض الواضح أيضا فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وكذلك عائدات قناة السويس والسياحة . ولكن فى نفس الوقت تحقق بعض التحسن فى هيكل الصادرات السلعية لصالح السلع المصنعة ، فبعد أن كانت تمثل الصادرات الزراعية الأولية ٤٤,٨% من إجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٥ ، أصبحت لاتمثل سوى ١٠,٩% فى عام ١٩٩٩ ، وذلك مقابل تزايد نصيب السلع المصنعة من ٥٠,٦% فى عام ١٩٧٥ إلى ٧٨,٩% فى عام ١٩٩٩ ، أما بالنسبة للسلع التعدينية ومنها البترول فقد كانت لاتمثل سوى ٤,٦% من إجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٥ ، ثم أخذت فى الارتفاع طوال عقدى الثمانينات والتسعينيات حتى وصلت إلى أعلى نصيب لها فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٥٨% من إجمالى الصادرات السلعية ، وذلك لزيادة قيمة الصادرات البترولية ، انخفاض هذا النصيب بوضوح فى أواخر التسعينيات حتى وصل إلى ٧,٢% ، ١٠,١% فى عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على التوالى (٢٢) ، وذلك نتيجة لانخفاض كمية الصادرات البترولية بسبب تزايد الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية من ناحية ، وبسبب انخفاض الأسعار العالمية للبترول من ناحية أخرى .

كما يلاحظ الارتفاع الكبير فى قيمة الواردات السلعية فى بعض السنوات خلال الفترة محل البحث ، دون أن يصاحب ذلك ارتفاع مماثل فى حصيلة الصادرات السلعية أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى ، ومن ثم التأثير السلبى على معدلات نمو الناتج المحلى فى حالة عدم تعويض ذلك بباقى مكونات ميزان المدفوعات . وفى حالة زيادة الواردات الرأسمالية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية ، ينبغى محاولة تعويض ذلك بزيادة حصيلة الصادرات السلعية أو حتى الخدمية ، وذلك لتغطية الزيادة فى قيمة الواردات السلعية .

وقد تناقصت نسبة عجز الميزان التجارى للناتج المحلى الإجمالى خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج عن بدايتها باستثناء عام ١٩٧٩ ، وذلك لانخفاض معدل نمو الصادرات السلعية بدرجة كبيرة فى ذلك العام. ثم ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) ، حتى تجاوزت ربع الناتج المحلى الإجمالى فى عامى

١٩٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨ ، بسبب انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي ، ومن ثم تزايد حدة الاختلالات المالية والنقدية والتجارية قبل تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي .

إن زيادة نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك زيادة نسبة تغطيتها للواردات من المؤشرات الإيجابية للنمو ، ولكن ذلك يتوقف على نوع الصادرات ، وكذلك نوع الواردات ، فمن الأفضل اقتصاديا كما تشير تجارب الدول الأخرى أن ترتفع نسبة التصنيع في الصادرات بقدر الإمكان ، حتى ترتفع قيمتها من ناحية ، ولاتكون عرضه لتقلبات الطلب العالمي عليها كما في حالة السلع الأولية والمواد الخام من ناحية أخرى ، كما أنه الأفضل أن يكون هناك تنوع سلعي وجغرافي في هيكل الصادرات حتى لا تتأثر حصيلتها كثيرا بتقلبات الطلب على سلعة ما نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية . أما بالنسبة للواردات فيجب إعطاء الأولوية للسلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة للعملية الإنتاجية ، خاصة في مراحل التنمية الأولى ، مع العمل على تقليص قيمة الواردات الاستهلاكية إلى أقل حد ممكن ، خاصة الكمالية منها ، مع الأخذ في الاعتبار أيضا التنوع الجغرافي لكل من الواردات والصادرات، حتى لا تخضع للتغيرات الاقتصادية والسياسية .

ويلاحظ أيضا أنه كان هناك قدر كبير من الاستقرار في سعر الصرف طوال الفترة محل البحث بصفة عامة ، مع حدوث طفرات في سنوات معينة نتيجة لاتباع سياسات اقتصادية جديدة كعام ١٩٧٩ ، ثم أعوام ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ قبل وبعد تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي مباشرة ، ثم في العامين الآخرين من الفترة محل البحث بدرجة أقل ، بسبب النقص الكبير في المعروض من النقد الأجنبي بعد خروج التدفقات الرأسمالية الأجنبية ، التي تدفقت على الاقتصاد المصري في منتصف التسعينيات للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة والمضاربة في سوق المال .

٢-١-٥ التقدم التكنولوجي :

يتزايد الاهتمام يوما بعد يوم بالتقدم التكنولوجي كأحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي ، فالتقدم التكنولوجي له دور كبير في رفع إنتاجية العوامل وتحسين جودة المنتج ، مما يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج المحلي من ناحية ، وزيادة القدرة التنافسية على التصدير من ناحية أخرى . والتقسيم الدولي الحديث من وجهة نظر النمو طويل الأجل يقوم على أساس تقسيم الدول إلى فئتين : فئة الدول القادرة على إنجاز ابتكارات تكنولوجية بمعدل مرتفع ، وفئة الدول الغير قادرة على تحقيق ذلك الهدف .

هناك عدة مؤشرات تستخدم لتوضيح مدى الاهتمام بتحقيق التقدم التكنولوجى وذلك مثل نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الدخل القومى ، ونسبة العلماء والمهندسين والفنيين العاملين فى قطاع البحث والتطوير بالنسبة لإجمالى السكان ، ونسبة الصادرات ذات التكنولوجيا المرتفعة لإجمالى الصادرات المصنعة ، ولا تتعدى نسبة الانفاق على البحث والتطوير فى مصر خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٧) ٠,٢٢% من الدخل القومى الإجمالى ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٠,٩% فى الدول متوسطة الدخل ٢,٤% فى الدول مرتفعة الدخل . ويبلغ عدد العلماء والمهندسين فى قطاع البحث والتطوير فى مصر خلال نفس الفترة ٤٥٩ فرد لكل مليون نسمة من السكان ، بينما يصل هذا العدد إلى ٦٦٨ فرد فى الدول متوسطة الدخل ، ويرتفع إلى ٣١٦٦ فرد فى الدول مرتفعة الدخل . أى أن عدد هؤلاء العلماء والمهندسين فى مصر لا يتعدى ٦٨,٧% من العدد المماثل لهم فى الدول متوسطة الاجل ، ١٤,٥% فقط فى الدول مرتفعة الدخل .

أما فيما يتعلق بنسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لإجمالى الصادرات المصنعة فلا وجود لها فى مصر فى عام ١٩٩٩ (صفر) ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٢١% فى نفس العام فى الدول متوسطة الدخل ، ٢٢% فى الدول مرتفعة الدخل ، وتصل هذه النسبة إلى أعلى قيمة لها (٣١%) فى دول شرق آسيا والمحيط الهادى (٢٣) .

ويتم تصنيف الدول وترتيبها وفقا لمؤشر التقدم التكنولوجى الذى يعتمد على عدد براءات الاختراع التى يسجلها مواطنى الدولة سنويا تبعا لعدد سكانها ، وفى أحد التقارير الدولية تم تحديد الدول التى يعتمد نموها الاقتصادى بصفة أساسية على قدرتها على الابتكار ، بأنها تلك الدول التى تنجز على الأقل خمسة عشر براءة اختراع سنويا لكل مليون نسمة من السكان ، وتم إعداد دليل للتكنولوجيا ، وجرى ترتيب خمسة وسبعون دولة وفقا له فى عام ٢٠٠١ ، فجاء ترتيب مصر فى الثلث الأخير من هذه الدول (مرتبة ٦٤) (٢٤) ، مما يشير إلى الانخفاض الشديد فى قدرتها على الابتكار نتيجة تدنى المستوى التعليمى بها ، واحجام الطلاب عن الالتحاق بالكليات العملية ، وانخفاض حجم الانفاق على البحث العلمى والتطوير ، وعدم إعطاء الاهتمام المناسب للعاملين بالبحث العلمى ، وعدم وعى القطاع الخاص بأهمية البحث والتطوير فى رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة قدرته على المنافسة المحيية "عالمية ، مما يجعله يحجم عن المشاركة فى تمويل البحوث والاختراعات ، ويؤثر ذلك سلبيا على تحقيق معدلات النمو المستهدفة ، ويعوق من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى الأسواق العالمية ، مما يساهم أيضا فى احتلال مصر مراتب متأخرة عند ترتيب الدول وفقا لدليل المنافسة .

توضح المؤشرات السابقة أن هناك فجوة كبيرة بين مصر والدول الأخرى سواء نامية أو متقدمة في مجال البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي ، يتحتم العمل على تضييقها ، وذلك عن طريق إعطاء القطاع الخاص حوافز تشجعه على المساهمة في الانفاق على البحث والتطوير ، من أجل تحسين جودة منتجاته وزيادة قدرتها التنافسية سواء في السوق المحلي أو العالمي ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للعلماء والفنيين العاملين بهذا المجال وتكريمهم ، وتوفير لهم بيئة مناسبة يعملون بها من معامل وأدوات ومواد وخلافه ، وتطوير مناهج العلوم الطبيعية في المراحل التعليمية المختلفة بحيث تشجع الطلاب على الالتحاق بالكلية التي تدرس هذه العلوم ، وزيادة وعي المجتمع بأهمية هذه العلوم لتحقيق التقدم التكنولوجي والاقتصادي .

٢-١-٦ العوامل المؤسسية :

من المتغيرات التي حظيت باهتمام متزايد في الفكر الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، والتي ثبت تأثيرها الواضح على النمو الاقتصادي ، العوامل المؤسسية التي تتضمن مدى ملائمة وقدرة المؤسسات القائمة على المساهمة في تحقيق النمو ، وكذلك مدى ملائمة القوانين السائدة لتحقيق هذا الهدف ، وأخيرا درجة الفساد السائدة في هذه المؤسسات ، وكذلك العوامل الثقافية ومدى تأثيرها على السلوكيات المؤثرة في النشاط الاقتصادي .

وبالنسبة لمصر يمكن القول إن تحسين الوضع المؤسسي بها يتطلب مراجعة خمسة عوامل مؤثرة على هذا الوضع ، وهذه العوامل هي ^(٢٥):

- مدى محافظة الحكومة على حقوق الأفراد في المجتمع ، وردها لأصحابها .
- تأمين الممتلكات الخاصة .
- الفساد .
- تطبيق القانون والنظام .
- البيروقراطية .

ولقد تم قياس هذه العوامل الخمسة السابقة وتطورها بالنسبة لمصر ودول أخرى في عامي ١٩٨٤ ، ١٩٩٥ ، واتضح تدنى معظم هذه المؤشرات بالنسبة لمصر في عام ١٩٨٤ وتأخر ترتيبها بين الدول الأخرى ، كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) خاصة بالنسبة لانتشار الفساد والبيروقراطية وعدم محافظة الحكومة على حقوق الأفراد وردها لهم . ولكن

تحقق تحسن واضح في هذه المؤشرات بالنسبة لمصر وترتيبها بين الدول الأخرى في عام ١٩٩٥ ، خاصة بالنسبة لعدم تأمين الممتلكات الخاصة والمحافظة على حقوق الأفراد . ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه العوامل المؤسسية في معظم الدول محل المقارنة مع مصر باستثناء إسرائيل متدهورة مثل حالة مصر ، خاصة بالنسبة للبيروقراطية وانتشار الفساد . وهكذا فإن تفشى البيروقراطية والفساد وعدم سيادة القانون والنظام تعد من العوامل المؤسسية الهامة المعرقلة للنمو الاقتصادي في مصر ، وبالتالي فإن تحفيز النمو يتطلب تحسين هذه العوامل ومعالجة أوجه القصور فيها .

جدول رقم (١٠)

قياس العوامل المؤسسية في مصر ودول أخرى

في عامي ١٩٨٤ ، ١٩٩٥

الدولة	رد الحكومة لحقوق الأفراد *		التأمين *		الفساد **		تطبيق القانون والنظام **		البيروقراطية **	
	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤
مصر	٤,٧٥	٩	٥	١٠	١,٥	٤	٢,٥	٤	٢	٣
الجزائر	٥	٧	٢,٢٥	١٠	٣	٣	٢	٣	٢	٢
الأردن	٢,٢٥	٨	٤	٩	٣	٤	٢	٥	٣	٤
المغرب	٤,٢٥	٨	٤,٧٥	٩	٢	٣	٢	٦	٣,٥	٣
تركيا	٥٥,٢٥	٨	٥,٧٥	٩	٣	٤	٣	٤	٣	٤
إسرائيل	٦,٥	٥	٧,٥	١٠	٥	٥	٥	٢	٣,٥	٥

المصدر : Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective , First Report 1998 , P. 46

* المؤشر من ١٠ درجات ، وكلما ارتفع أفضل .

** المؤشر من ٦ درجات ، وكلما ارتفع أفضل .

كما تم تقدير دليل للفساد في إحدى التقارير الدولية سابقة الذكر لخمسة وسبعون دولة في عام ٢٠٠١ ، وجاء ترتيب مصر في الثلث الأخير من هذه الدول (المرتبة ٥٤) ، مما يدل على انتشار الفساد بها مقارنة بدول أخرى كثيرة ، حيث يسبقها في الترتيب ثلاثة وخمسون دولة . ومن المشاهد تزايد درجة الفساد في المؤسسات بالدولة في السنوات الأخيرة مع انخفاض معدلات النمو ، مما يشير إلى التأثير السلبي لهذا الفساد على معدلات النمو مقارنة بما كان عليه الوضع في السبعينيات وأوائل الثمانينات مع ارتفاع معدلات النمو ، وتوضح إحدى الدراسات هذا التزايد خلال عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ (٢٦) .

ومن العوامل الأخرى الهامة والمحددة للنمو توافر البيئة الاقتصادية المحفزة للاستثمار والنمو، والتي تتضمن استقرار السياسات النقدية والمالية، والمؤسسات المالية وشفافيتها، وتطبيق نظام ضريبي عادل ومعتدل، ومساندة الانفاق العام للقطاع الخاص لتحفيزه على القيام بدوره المستهدف في الاستثمار والإنتاج، واستقرار سعر الصرف. وتعانى البيئة الاقتصادية المصرية من بعض أوجه القصور في هذه النواحي مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادى وعدم وجود نظام ضريبي عادل ومعتدل، وعدم شفافية وملائمة السياسات النقدية والمالية للأوضاع الاقتصادية السائدة، وعدم توافر الثقة بين الحكومة وأفراد المجتمع سواء كمنتجين أو مستهلكين^(٢٧). ذلك على الرغم من أهمية توافر عوامل مؤسسية وبيئة اقتصادية ملائمة ومحفزة للنمو، خاصة في حالة الدول النامية التي من الصعب اعتمادها على التقدم التكنولوجي في تحقيق نموها في الوقت الحاضر كحالة مصر.

وفي واقع الأمر أن هناك عديد من المشاكل التي تشكل عقبات في طريق النمو في مصر، وقد اتضح معظم هذه المشاكل خلال استعراض تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، إلا أن الأمر يتطلب تقديم تحليل أكثر تفصيلاً لنوعية هذه المشاكل وربطها بتطور الفكر الاقتصادي ومقتضيات السياسة الاقتصادية لعلاج هذه المشاكل وهو ما نتناوله في الجزء التالي من هذا الفصل.

٢-٢ معوقات ومشاكل التنمية في الاقتصاد المصري

على الرغم مما حققه الاقتصاد القومي من إنجازات خلال العقدين الماضيين تمثل في ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه والتطور الكبير في البنية الأساسية في مجالات النقل والاتصالات وغيرها وتقدم وتطور قطاع التشييد والمقاولات فضلاً عن مزيد من تحسن مستوى الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم وغيرها، إلا أن الاقتصاد المصري عانى ومازال يعاني، من العديد من المشاكل والعقبات التي حالت دون الارتفاع بمستويات النمو والتنمية الحقيقية إلى مستويات أفضل مما تحقق فعلاً، وهذه بطبيعة الحال تمثل تحديات المرحلة المقبلة حتى يمكن تحقيق ما تستهدفه استراتيجية التنمية للعشرين سنة القادمة وخططها الخمسية من نمو يربو على ثلاثة أضعاف معدل نمو السكان في إطار من التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وبطبيعة الحال تشمل تلك المشاكل أو العقبات، عقبات داخلية ترجع فى معظمها إلى ضعف القدرة على الادخار وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد القومى، ضعف الأداء الحكومى أو تخلف المستوى الإدارى سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى على مستوى المشروع والمشاكل المرتبطة بالإطار المؤسسى والتشريعى بالإضافة إلى مشاكل ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة والدين الداخلى... وغيرها. وقد تسببت هذه العقبات بالإضافة إلى بعض التطورات الاقتصادية العالمية مثل المشاكل الاقتصادية التى عانت منها دول جنوب شرق آسيا خلال ١٩٩٧ وما بعدها وانخفاض أسعار البترول العالمية والركود الاقتصادى فى كثير من الدول المتقدمة فى إحداث حالة من الركود فى الاقتصاد القومى كانت أهم مظاهره انخفاض معدلات النمو المحققة عن المستهدفة خاصة فى الخطة الخمسية السابقة ٩٨/٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢ وتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع أرقام المخزون السلى وارتفاع معدل البطالة وتباطؤ معدل نمو الصادرات وتدهور سعر الصرف... الخ

وفيما يلى نستعرض هذه العقبات بشئ من التحليل.

٢-٢-١ ضعف معدل الادخار والاستثمار

يمثل الادخار المحلى مصدر التمويل الرئيسى لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعبارة أخرى يحدد معدل الادخار المحلى (والقومى) معدل الاستثمار فى الاقتصاد القومى. وبالرجوع إلى البيانات المتاحة عن الفترة ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢ (فترة الخطة الخمسية الرابعة) نجد أن هذين المعدلين قد تطورا على النحو التالى:

جدول رقم (١١)

تطور معدل الادخار والاستثمار فى مصر

خلال الفترة (٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢)

البيان	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة
معدل الادخار المحلى	١١,٣	١٢,١	١١,٧	١٢,٢	١٠,٤	١١,٥
معدل الادخار القومى	١٧,٣	١٧,٥	١٦,٤	١٦,٣	١٤,٣	١٦,٣
معدل الاستثمار	٢١,١	٢٠,٥	١٨,٣	١٧,٠	١٦,٩	١٨,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

يتضح من هذا الجدول حجم الفجوة بين معدل الادخار المحلى ومعدلات الاستثمار حيث بلغت خلال السنوات الخمس نحو ٧,٣% فى المتوسط، كما بلغت الفجوة بين معدل الادخار القومى ومعدل الاستثمار نحو ٢,٥% فى المتوسط. وقد تطلب سد هذه الفجوة الاعتماد على الادخار الأجنبى بما قد يسبب من صعاب إذا كان مصدر هذا التمويل الأجنبى القروض ، خاصة غير الميسرة منها.

ورغم أن حجم الفجوة قد تضاعف بشكل ملحوظ عند أخذ الادخار القومى فى الحسبان إلا أن احتمالات التقلب فى صافى عوائد الدخل من الخارج تجعل الاعتماد الكامل على ذلك محفوف بالمخاطر، الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على تضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار عن طريق تنمية الإيداع المحلى بتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية التى تحقق ذلك ^(٢٨).

ومن جهة أخرى يمكن القول أن ضعف معدل الادخار -المحلى(والقومى) يضع حداً أقصى لمعدل الاستثمار ، وذلك فى ضوء سياسة الدولة الرامية إلى تحجيم مصادر التمويل الخارجى خاصة من خلال القروض. والنتيجة الطبيعية لذلك-بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها-هى انخفاض معدل النمو المحقق عن المستهدف فى الخطة كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (١٢)

معدل النمو المستهدف والمحقق فى مصر
خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

%

البيان	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة
معدل النمو المستهدف	٦,٢	٦,٢	٦,٨	٧,٠	٥,٥	٦,٣
معدل النمو المحقق	٤,٦	٦,٣	٥,١	٣,٣	٣,١	٤,٥

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق.

و تجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت توجد علاقة ظاهرة بين انخفاض معدل الادخار (وانخفاض معدل الاستثمار) ووجود انخفاض فى معدل النمو المحقق عن المستهدف خلال هذه الفترة القصيرة وذلك بافتراض أن معدل الاستثمار الفعلى أقل من المعدل المخطط، إلا أنه قد

يصعب تطبيق ذلك على العلاقة بين التغير السنوى فى معدل الاستثمار والتغير السنوى فى معدل النمو، مما يعنى أن هناك عوامل أخرى تفسر الاختلاف بين تحركات معدل الاستثمار ومعدل النمو - فمثلاً بينما انخفض معدل الاستثمار بنسبة ١٠,٧% بين عامى ٢٠٠٠/٩٩،٩٩/٩٨ (من ٢٠,٥% إلى ١٨,٣%) إلا أن معدل النمو انخفض بنسبة ١٩% من ٦,٣% إلى ٥,١%، كذلك انخفض معدل الاستثمار بنسبة ٧% فقط بين عامى ٢٠٠١/٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٩٩ فى حين إنخفض معدل النمو بنسبة ٣٥% بين ذات السنتين، ويمكن ارجاع ذلك بصورة إجمالية إلى نمط توزيع الاستثمار بين القطاعات المختلفة وطبيعة المشروعات التى وجهت لها تلك الاستثمارات هل هى مشروعات جديدة أم مشروعات إستكمال أو إحلال وفيما إذا كانت بعض هذه الاستثمارات لتشغيل طاقات عاطلة... وغيرها، الأمر الذى يحتاج لتحليل فترة أطول عن الخمس سنوات المشار إليها وتفاصيل الاستثمار وتوزيعه بين الأنشطة والمشروعات وإنتاجية عنصر العمل... وغيرها. وهذا يشير إلى أن النمو لا يتحقق فقط بالتراكم الرأسمالى ولكن بعوامل أخرى تعمل على زيادة كفاءة وفعالية هذا الاستثمار. ولقد توصلت إحدى التقارير إلى ذلك حيث أشارت إلى أن تراكم الاستثمارات فى الآلات ورأس المال البشرى لا يفي وحده بهدف تحقيق النمو السريع، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الانتاجية لا يكفيان وحدهما لتحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو. ويسترشد هذا التقرير بمثال الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا حيث تمكنت هذه الدول من تحقيق إستثمارات ونمو سريع لعدة عقود إلا أن هذه الاقتصاديات قد انهارت فى الثمانينات نظراً لوجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأس المال المادى والبشرى مع التركيز بصورة أقل كثيراً على كفاءة تخصيص الموارد والانتاجية (٢٩).

وتوضح دراسة للبنك الدولى ذلك فى استعراضها للعلاقة بين معدل الاستثمار للنواتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو دخل الفرد خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣ فى الجدول التالى (٣٠).

جدول رقم (١٣)
العلاقة بين معدل الاستثمار
ومعدل نمو دخل الفرد في بعض دول العالم

%

الدولة	معدل نمو دخل الفرد	معدل الاستثمار / الناتج
الصين	٨,٢	٤١
كوريا الجنوبية	٨,٠	٣٤
هونج كونج	٥,٤	٢٧
سنغافورة	٥,٨	٤٤
تايلاند	٦,٥	٤٠
أندونيسيا	٤,١	٢٨
ماليزيا	٣,٧	٣٣
الهند	٣,٢	٢٤
مصر	٢,٣	١٧

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٢ ، ص ص ١٢ - ١٣ .

حيث يتضح أن إرتفاع الاستثمار يؤدي إلى إرتفاع معدل النمو في دخل الفرد مثل الصين وكوريا. غير أنه يلاحظ على الرغم من أن معدل الاستثمار في سنغافورة ٤٤% (أعلى من معدل الاستثمار في كوريا ٣٤%) إلا أن معدل النمو في كوريا كان أعلى من مثيله في سنغافورة (٨% مقارنا ب ٥,٨%) ويمكن يلاحظ أن ذلك بالنسبة لدول أخرى ، الأمر الذي يؤكد أن قضية النمو لا ترتبط فقط بمعدل الاستثمار أو التراكم ولكن بنمط تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها ومستوى إنتاجية رأس المال المادى والبشرى ومستوى التقدم التكنولوجى وتطبيقاته في الدول المختلفة وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة ... الخ

٢-٢-٢ ضعف الانتاجية

يرتبط مستوى إنتاجية عناصر الانتاج (العمل مثلاً) ارتباطاً مباشراً بالزيادات الممكنة تحقيقها سواء في الانتاج أو الناتج المحلى الاجمالى. وإذا افترضنا أن أساليب الانتاج المستخدمة في الكثير من الدول النامية-ومنها مصر-تركز إلى حد كبير على استخدام أساليب انتاجية كثيفة نسبياً للعمل بسبب ضعف المستوى التكنولوجى الناجم عن محدودية الموارد خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية، يمكن القول أن إنتاجية العمل تمثل أحد الركائز الأساسية للنمو والتنمية. ذلك أن نمو الانتاجية يمكن أن تعوض النقص النسبى في حجم التراكم الرأسمالى المطلوب لتحقيق معدل معين للنمو الاقتصادى.

وباستعراض بعض البيانات الخاصة بمتوسط انتاجية العمل - والواردة في جزء سابق من الدراسة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-٢٠٠١/٢٠٠٢ فأنا نجد أن متوسط انتاجية العامل بلغ ٤٤٢٦ جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى نحو ٣٥١٤ فى عام ١٩٨٩/٨٨ لترتفع إلى نحو ٤٠٠٢ جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ثم تصل إلى ٤٤٢٦,٣ جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نفس مستواها عام ١٩٨٣/٨٢ وبعبارة أخرى لم يتغير مستوى متوسط إنتاجية العامل خلال نحو عشرين عاماً. ولاشك أن ذلك يرتبط بعوامل كثيرة منها مستوى التعليم والثقافة والأساليب التكنولوجية المستخدمة ودرجة استيعابها والقدرة على التعامل معها بل وتطويرها... وغيرها.

٢-٢-٣ مشاكل تتعلق بالأداء الحكومى والاطار التشريعى والمؤسسى:

فى التحول نحو اقتصاديات تعتمد على آليات العرض والطلب أو نظام السوق يتضح أهمية تطوير أجهزة الادارة الحكومية وإصلاح الاطار التشريعى والمؤسسى لخلق مناخ حافز للاستثمار الخاص الوطنى والأجنبى خاصة فى ضوء ما تستهدفه الخطة عادة من قيام القطاع الخاص بتنفيذ أكثر من ٦٠% من اجمالى الاستثمار وتوليد ٧٠% أو أكثر من الناتج الاجمالى وانطلاقاً من تزايد أهمية الرأى المتعلق بالدور الرئيسى للإصلاحات المؤسسية لعملية النمو أكد بعض الاقتصاديين على أن عدم قدرة المجتمعات على تطوير وتوفير أساليب فعالة وقليلة التكلفة لتنفيذ العقود تمثل أحد التفسيرات الرئيسية للركود التاريخى والتخلف فى دول العالم الثالث^(٣١) وفى هذا الإطار يمكن التركيز على القضايا الرئيسية التالية:

أولاً : مشاكل البيروقراطية

تمثل البيروقراطية أحد عوائق التنمية بما تسببه من عرقلة وتعطيل للنشاط الاقتصادي خاصة في مجال الاستثمار ويتمثل في بطء الإجراءات وتعددتها وزيادة تكلفتها.

وترتبط البيروقراطية بتضخم الجهاز الحكومي الذي وصل حجم العمالة به في فترة ما لأكثر من ٥ مليون عامل وموظف بالإضافة إلى تعدد القوانين واللوائح وتغيرها وعدم وضوحها أو شفافيته وربما ضعف فهم القائمين على تطبيقها بأحكامها نصاً وروحاً، وأربما قد يرتبط أيضاً بمحاولات للتصعيب أو التعقيد للحصول على منافع شخصية معينة. ولاشك أن لذلك آثاره السلبية على عجلة النشاط الاقتصادي في مناخ عالمي تزداد فيه المنافسة على استقطاب رأس المال الأجنبي لدعم الاستثمار الوطني والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية.

وفي هذا المجال أشار تقرير البنك الدولي إلى الارتباط الواضح بين عدد الإجراءات المطلوبة للحصول على الموافقة اللازمة لإقامة مشروع معين وتشغيله وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي من جهة ومستوى الفساد من ناحية أخرى.

فقد اتضح من دراسة الأوضاع الإدارية والتنظيمية في عدد كبير من الدول النامية والمتقدمة أن هناك ارتباط عكسي بين عدد الإجراءات اللازمة للموافقة بإقامة مشروع معين ومتوسط دخل الفرد. وكانت الدول التي تتجاوز فيها عدد الإجراءات (أو خطوات) الحصول على الموافقة ١٦ إجراء هي أقل الدول دخلاً بالنسبة لدخل الفرد. مقابل ذلك كانت الدول التي لم تتجاوز فيها عدد الإجراءات ٥ إجراءات هي أعلاها دخلاً.

من ناحية أخرى اتضح وجود ارتباط طردي بين عدد الإجراءات اللازمة ومؤشر الفساد (من رشوة وتعطيل للموافقات وارتفاع تكلفة المعاملات) حيث وجد أن أعلى مستوى للفساد يتركز في الدول التي تزيد فيها عدد الإجراءات أو خطوات الحصول على موافقة معينة عن ١٦ ، أما أقل مستوى للفساد فكان بالدول التي لا تتجاوز فيها عدد الإجراءات ٥ إجراءات. وقد أشار التقرير إلى أن ما يثير الدهشة أن الدول النامية التي لديها قدرة إدارية أقل تشترط إجراءات أكثر لتسجيل منشآت الأعمال مما يقلل المنافسة ويرفع التكاليف (٣٢) .

وفى حديث مع أحد رجال الأعمال فى مصر حول معوقات الاستثمار أشار إلى هذه المشكلة حيث أوضح أن إقامة مشروع جديد تحتاج إلى التعامل مع ٢٨ جهة حكومية فى مرحلة الإنشاء كما يحتاج إلى التعامل مع ١٨ جهة حكومية فى مرحلة التشغيل . (٣٣)

ولاشك أن ارتفاع عدد الاجراءات المطلوبة أو التعامل مع الجهات الحكومية يمثل مشكلة يجب التصدى لها من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار خاصة للاستثمار الأجنبى الذى عادة ما يتعامل مع جهات رسمية أقل للحصول على الموافقة اللازمه لإقامة مشروع أو تشغيله. وعلى الرغم من قيام الحكومة بتبسيط عدد كبير من الإجراءات وتركز عملية الحصول على الموافقات اللازمة فى موقع واحد يشمل جميع الوزارات المعنية الا أنه مازالت هناك مجالات عديدة لتبسيط المعاملات وتقليل الإجراءات خاصة بالنسبة للاستثمار فى المحافظات.

وبعبارة أخرى ينطوى التعامل مع أجهزة الحكومة على ميراث بيروقراطى يتعين القضاء عليه أو التخفيف منه كأحد الأولويات الرئيسية لبرامج الحكومة فى سعيها لتشجيع الاستثمار الأجنبى والوطنى وعلى أن يتضمن تقليل الفترة اللازمة للحصول على موافقات التأسيس والتشغيل وعلاج مشاكل التسجيل والحصول على الاراضى اللازمة للمشروع وغيرها (٣٤).

ثانيا : إصلاح وتطوير الإطار التشريعى والقانونى

إن القضاء على مشكلة البيروقراطية أو التخفيف من حدتها يتطلب مناخاً تشريعياً وقانونياً حافزاً للاستثمار. إن استقرار القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة ووضوحها يساعد فى تحقيق الشفافية وسرعة انجاز الأعمال فضلاً عن أنه تساعد فى محاربة الفساد وسهولة التنبؤ بما قد يكون ضرورياً لاتخاذ من بعض التعديلات فى إطار تطورات داخلية أو خارجية معينة.

ولاشك أنه فى إطار التحول نحو اقتصاديات السوق تزداد أهمية ذلك نظراً لعدم كمال نظام السوق الحر فى الدول النامية ، خاصة فى بدايات عملية التحول المشار إليها. لقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أنه حتى مع هذا التحول مازال للدولة دور هام فى إدارة الاقتصاد القومى لتعويض فشل نظام السوق ، خاصة اذا تم التمييز بين السوق الاقتصادى (والذى من المفترض أن

تحكمه ظروف المنافسة) والسوق السياسى والذى قد تحكمه عوامل أخرى ترتبط بتحقيق مصالح شخصية عن طريق التقارب مع السلطة أو الجهاز الحكومى بعيداً عن قواعد المنافسة الحرة فى الاقتصاد القومى^(٣٥).

هذا ويمكن القول أن مشاكل الجوانب التشريعية ترتبط إما بالافراط فى التشريعات والقوانين ، خاصة إذا تمت على عجل دون دراسة متأنية لآثارها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادى ودون إستيعاب كامل للظروف الداخلية والخارجية المرتبطة بهذه التشريعات. كما قد تظهر تلك المشاكل نتيجة التأخر فى إصدار بعض التشريعات أو القوانين ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادى فى ظل نظام السوق الحر مثل قانون المنافسة ومنع الاحتكار أو قوانين الضرائب وغيرها. وقد أشير فى هذا الصدد إلى أن المطلوب هو إصلاح تشريعى شامل لا يتم بالتجزئة أو قانون ثانوى ولكن يتم فى إطار مراجعة شاملة . إن ما هو مطلوب هو "إيقاف التضخم التشريعى لأنه ليس كل ما يتعلق بالتنمية والتغير فى المجتمع يتم من خلال التشريعات... فلا يعقل فى المنظومة الحديثة لإدارة شئون المجتمع أن يكون الأسلوب التشريعى والإدارة الرسمية والهيكل الرسمية هى كل شئ فى إدارة التنمية وإدارة شئون المجتمع... نحن فى حاجة لأن نبني قدرات ذاتية على الضبط وعلى الادارة وعلى التوجيه لدى القطاعات ولدى المؤسسات"^(٣٦).

ويتصل بهذه المشكلة المشاكل الخاصة بالتقاضى والبطء فى التحكيم خاصة بالنسبة للقضايا التى ترتبط بعلاقة المستثمرين بأجهزة الدولة مثل مصلحة الضرائب ، أو حتى بين المستثمرين أنفسهم. إن ذلك يرجع إلى هذا الكم الكبير من القضايا ومحدودية قدرات رجال القضاء على إنجاز تلك القضايا خلال فترة معقولة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة النظر فى انشاء محاكم متخصصة للبت فى القضايا المتعلقة بالاستثمار والضرائب والمشاكل المرتبطة بالتجارة وغيرها. وفى هذا المجال قدر أن نصيب القاضى فى مصر يبلغ نحو ٣٠٠٠ قضية يتعين أن ينظر فيها سنوياً مما قد يحول دون اعطاء الوقت الكافى للدراسة المطلوبة واتخاذ القرار الملائم^(٣٧).

ثالثاً: إستقرار السياسات الاقتصادية

تلعب السياسات الاقتصادية المختلفة دوراً أساسياً فى إدارة الاقتصاد القومى فى إطار نمو اقتصاديات أو نظام السوق ، والتحول تبعاً لذلك من التخطيط المركزى أو الأمر إلى التخطيط الناشرى الذى تلعب فيه السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية وغيرها من السياسات دوراً رئيسياً فى إدارة عجلة النشاط الاقتصادى. وترداد أهمية ذلك مع ما تستهدفه تلك الاقتصاديات عادة من زيادة دور القطاع الخاص فى الاستثمار والانتاج والتصدير والعمالة... الخ. وقد دأبت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خاصة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) ، والتي تزامنت مع برنامج الاصطلاح الاقتصادى ، على التركيز على هذا الهدف بحيث يتولى القطاع الخاص الدور الرئيسى فى تنمية القطاعات السلعية فى مجال الزراعة والصناعة والتشييد والخدمات الانتاجية فى النقل والمواصلات... وغيرها، على أن يتم تركيز القطاع الحكومى على صيانة البنية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتغطية المجالات التى قد يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بطبيعة الحال:

- أ - مجموعة من السياسات المتناسقة التى تعمل جميعاً نحو تحقيق الهدف المنشود.
- ب - إستقرار هذه السياسات بحيث تستطيع الوحدات الاقتصادية خاصة فى القطاع الخاص ، أن تتنبأ بالظروف والسياسات الاقتصادية خلال الفترة القادمة على الأقل خلال الأجل القصير والمتوسط. ولكى يتحقق هذا الاستقرار المستهدف فى السياسات (والذى لايعنى الجمود) يتعين أن يتم إشراك جميع الاطراف الفاعلة والمؤثرة أو المتأثرة بتلك السياسات فى دراستها (التخطيط بالمشاركة) بحيث تصاغ هذه السياسات فى ضوء رؤية متكاملة تضمن لها خدمة الهدف الذى تصدر من أجل تحقيقه.
- ج - تحديد واضح لأدوار الأجهزة المسئولة عن تنفيذ هذه السياسات وتلافى أى ازدواجية بين مهام الأجهزة الرسمية أو الادارية فى تطبيق أو متابعة هذه السياسات. فكثيراً ما يلاحظ تداخل بين الاجهزة الرسمية بالنسبة لبعض السياسات خاصة فى مجالات معينة مثل السياسات النقدية. بالاضافة إلى ذلك حدثت تغيرات فى مهام بعض الجهات الرسمية أو الوزارات أو ضم ثم فك بعضها بعد ذلك مثلما حدث لوزارة التعاون الدولى التى ضمت فترة لوزارة الاقتصاد ومرة أخرى لوزارة التخطيط وأخيراً فصلت عنها... الخ هذا

التغيير لايساعد على تحقيق الاستقرار المطلوب سواء فى عمل تلك الأجهزة الرسمية أو فى السياسات التى يتم اتخاذها مع كل تغيير .

إن استقرار وفاعلية السياسات الاقتصادية المختلفة لايتوقف فقط على موضوعية تلك السياسات من الناحية الفنية بل كذلك على قدرة الأجهزة القائمة على تنفيذها والتى قد تتأثر سلبياً بالتغيرات فى هذه السياسات أو فى مهام تلك الأجهزة أو تبعيتها للأجهزة السيادية المختلفة.

وفى دراسة للأهمية النسبية للاعتبارات (القيود) المؤسسية لعملية التنمية اتضح أن عدم التأكد من إستقرار السياسات الاقتصادية تمثل أحد الجوانب المؤسسية الرئيسية التى تعوق النشاط الاقتصادى والتنمية كما يتضح من البيان التالى الذى تم من واقع بحث عينة من رجال الأعمال فى بعض الأنشطة الصناعية الرئيسية :

جدول رقم (١٤)
الأهمية النسبية للقيود المؤسسية

ترتيب الأهمية	الجانب ٠ أو القيد) المؤسسى
٧٨	عدم التأكد من استقرار السياسات الاقتصادية
٦٧	الضرائب
٦٠	التمويل

المصدر: AHMAD GALAL, OP. Cit. . P. 12٠

من الواضح أن ٧٨% من رجال الاعمال الذين تم استقصاؤهم أشاروا إلى أن عدم التأكد من استقرار السياسات الاقتصادية يمثل عائقاً رئيسياً من عوائق قراراتهم الاستثمارية .ذلك أنه من الطبيعى أن يقوم رجال الاعمال قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بإجراء دراسات تسويقية ودراسات جدوى أولية لمشروعاتهم والتى تعتمد على توقعاتهم بالنسبة لحالة السوق والمناخ الاقتصادى المتوقع بصفة عامة ، الأمر الذى يرتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية المختلفة

الحالية والمتوقعة. وكلما كانت درجة اليقين فى استقرار تلك السياسات معقولة كلما ساعد ذلك على تقديرات واقعية فى تلك الدراسات مما يسهل فى اتخاذ القرار السليم.

٢-٢-٤ ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى:

فى اقتصاد منفتح على العالم الخارجى تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً هاماً فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الا أن مستوى الدور يرتبط بمدى قدرة الاقتصاد القومى على الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتحقيق المزايا أو المكاسب التى يتيحها هذا الاندماج فى ظل الواقع الاقتصادى العالمى الجديد الذى تنظمه اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. وهذا يتطلب الارتفاع بالقدرة التنافسية للاقتصاد القومى حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الصادرات (السلعية والخدمية) وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية التى تدعم بدورها الاستثمار الوطنى من أجل تحقيق المعدل المستهدف للنمو الاقتصادى.

فى هذا الإطار وبدراسة واقع تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى تشير البيانات المتاحة إلى ما يلى:

تراجع نسبة صادرات مصر من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى من ٢٦,٣% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٨,٣% عام ١٩٩٠/٩٩ وإذا أخذنا فى الاعتبار الصادرات والواردات السلعية فإننا نجد أن نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية قد انخفضت من ٣٧,٢% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٥,٣% عام ١٩٩٩/٩٨ وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التغطية إلى نحو ٤٥% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلا أن ذلك يرجع لانخفاض الواردات أكثر منه كنتيجة لزيادة الصادرات، بل أن إحصاءات ميزان المدفوعات تشير إلى أن الصادرات السلعية قد انخفضت عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بنسبة ٦,١% (من نحو ٧٠٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٦٦٤٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١) فى الوقت الذى انخفضت فيه الواردات السلعية من نحو ١٦٤٤١ مليون دولار إلى نحو ١٤٦٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة وبنسبة انخفاض قدرها ١١% ومن المهم الإشارة إلى أن أكبر نسب انخفاض كانت فى ثلاث بنود رئيسية وترتبط مباشرة بحالة الاقتصاد القومى وما يعانیه من مشاكل ركود كما يتضح مما يلى:

جدول رقم (١٥)

هيكل الواردات السلعية فى عامى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢/٢٠٠١

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	نسبة التغير %
المواد الخام	٣٦٧٩,٣	٣٢٧٦,٨	١١-
السلع الوسيطة	٣٩٧٣,٤	٣٧٠٢,١	٧-
السلع الاستثمارية	٣٦٩٦,١	٣٠٢٢,٧	١٨-
الإجمالى	١١٣٤٧,٨	١٠٠٠١,٦	٢١-

المصدر: البنك المركزى ، مذكرة بشأن ميزان المدفوعات عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ٢٠٠٢/٩ .

وبناء على ما سبق فإنه عند تحليل نسبة تغطية الصادرات للواردات (خاصة السلعية)

يجب مراعاة ما يلى:

أ - أن يكون التحسن فى نسبة التغطية يكون نتيجة لزيادة الصادرات أكثر منه نتيجة لانخفاض الواردات .

ب - فى حالة حدوث انخفاض فى الواردات (مع افتراض زيادة الصادرات أو عدم انخفاضها) لا يكون هذا الانخفاض فى البنود التى تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى والقدرة على التصدير، وهى الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية) بل يكون فى البنود الأقل أهمية مثل السلع الكمالية أو غير الضرورية بصفة عامة.

أن ضعف الأداء التصديرى يرجع إلى عدة أسباب منها:

- مازالت سياسات التجارة الخارجية لا تتمتع بنفس درجة الانفتاح التى طبقتها الدول الأخرى التى حققت طفرات تصديرية فى السنوات الماضية، ومازالت هناك بعض الإجراءات الجمركية المعقدة التى لها آثار سلبية على الصادرات غير البترولية وعلى الاستيراد الذى يدعم عملية التصدير . هذا فضلاً عن مشاكل سعر الصرف الذى عانى منه الاقتصاد القومى لسنوات عديدة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادى الأمر الذى اضطرت معه السلطات النقدية إلى إجراء عدة تغييرات كان آخرها سياسة التحرير التى تمت فى يناير ٢٠٠٣ .

ويشير خبراء البنك الدولي أن إلى ضعف الأداء التصديري للاقتصاد المصري يرجع في جزء كبير منه إلى عدم قدرة الاقتصاد القومي على التكيف مع الطلب في السوق العالمي، بل أن الكثير من المشروعات الجديدة كانت ذات توجه داخلي بمعنى تركيز نشاطها على البيع في السوق المحلي، إما لارتفاع مستوى الربحية في السوق الداخلي عن السوق الخارجي أو بسبب شدة المنافسة في الأسواق الخارجية خاصة من دول النـمـور الآسيوية والصين وغيرها ٠ وقد قدرت إحدى الدراسات أن معدل الربح في السوق الداخلي قد يصل إلى ٤٠% بالمقارنة بنحو ١٠% فقط في السوق الخارجي.

وقد قدر خبراء البنك الدولي أن زيادة صادرات مصر إلى ١٠ مليار دولار (هو عادة هدف معلن من قبل الحكومة) كان يتطلب أن تنمو الصادرات بأكثر من ٢٥% سنوياً (من عام ١٩٩٣) وهو ما لم يتحقق حتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، حيث وصلت صادرات مصر السلعية إلى أكثر قليلاً من ٦ مليارات دولار وبناء عليه قل النصيب النسبي لصادرات مصر في التجارة العالمية، والتي انخفضت من ٠,٢ % عام ١٩٨٥ إلى نحو ٠,٠٧% عام ١٩٩٥.

وبناء على ماسبق فإن تحقيق طفرة كبيرة في الصادرات السلعية (خاصة من السلع غير التقليدية) تتطلب انتهاج سياسة توجه نحو الخارج تركز على زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية (سعراً وجودة) واتخاذ كل ما يلزم من سياسات لدعم عملية التصدير وتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على تدفق الصادرات للخارج فضلاً عن ضرورة تكيف الانتاج الوطني الموجه للتصدير مع متطلبات الأسواق العالمية (٣٨).

الخلاصة وأهم النتائج :

يتضح من العرض السابق لتطور معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وأهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) ، أن هناك تذبذب واضح فى معدلات نمو هذه المتغيرات جميعها ، ولم يستمر ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى لفترات طويلة حتى يمكن القول انه كان هناك نموا حقيقيا ، فالفترات القليلة التى اتسمت بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى ، كانت فترتين قصيرتين فقط إحداهما فى النصف الأول من الستينيات ، والثانية فى النصف الثانى من السبعينيات . ولقد صاحب هاتان الفترتان ارتفاع فى معدلات نمو متوسط الدخل الحقيقى وفى معدلات الاستثمار والإنتاجية ، وتحسن بعض مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى ، ولكن فى نفس الوقت لم ترتفع معدلات الادخار لمستوى معدلات الاستثمار المتحققة ، مما أدى إلى تزايد الفجوة بينهما ، والاعتماد على التمويل من الموارد العامة للدولة ومن الخارج ، مما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة من جهة ، وتزايد المديونية الخارجية من جهة أخرى .

ولقد ارتبطت فترة النمو الأولى بتنفيذ خطة خمسية لها أهداف محددة فى النمو والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ، تحقق بعضها ، ولم يتحقق البعض الآخر ، ولكنه كان نموا مخططا صاحبه بعض أوجه القصور والاختلالات لنقص المدخرات وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة عجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ولم يستمر هذا النمو أكثر من ٥ سنوات بسبب ظروف سياسية فى المقام الأول ، أدت إلى توجيه الموارد المتاحة للانفاق العسكرى على حساب الانفاق المدنى . أما فترة النمو الثانية فقد تحقق النمو خلالها بدون وجود خطة أو التخطيط من أجل تحقيق هذا النمو ، أى تحقق النمو فى هذه الحالة تلقائيا ولأسباب خارج نطاق النشاط الاقتصادى المحلى ، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للبتروول ، وما ترتب على ذلك من زيادة قيمة الصادرات البترولية التى كانت تمثل فى ذلك الوقت أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية المصرية ، وزيادة حصيلة المرور فى قناة السويس ، وزيادة عائدات السياحة ، ثم زيادة تحويلات العاملين بالخارج نتيجة زيادة الانفاق الاستثمارى فى دول الخليج النفطية ، وأيضا لم يستمر هذا النمو طويلا ، فقد تراجع بمجرد انخفاض الأسعار العالمية للبتروول ، وما ترتب على ذلك من انخفاض قيمة المتحصلات السابقة من النقد الأجنبى .

ومن الإنجازات التى تحققت خلال فترة النمو الأولى تعديل الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى ، بحيث تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة عن ذى قبل . أما فى فترة النمو

الثانية فكان تعديل الهيكل القطاعي لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية كالنقل والمواصلات والسياحة والمال .

ولقد اعتمدت فترة النمو الأولى بالنسبة للتمويل - بجانب الاقتراض الخارجى - على الموارد التى حصلت عليها الدولة من تأمين القطاع الخاص سواء الأجنبى أو المصرى . أما فترة النمو الثانية فقد اعتمدت كما سبق الذكر على زيادة المتحصلات الخارجية من النقد الأجنبى .

خلال تلك الفترة والتى ساهمت فى تأجيل زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة للدولة إلى عقد الثمانينيات .

وربما يمكن القول أن فترة النمو الأولى قد نجحت فى إحداث بعض التعديل المخطط له فى الهيكل الإنتاجى للاقتصاد المصرى ، ولكن هذه التغيرات الهيكلية لم تستثمر فى فترة النمو الثانية فى إحداث أى تعديلات جوهرية محفزة للنمو فى الهيكل الإنتاجى للاقتصاد المصرى ، بل ربما كانت التعديلات التى تحققت خلال تلك الفترة ضد النمو ، وليست محفزة له .

كما لم يصاحب فترتى النمو اهتمام كبير بالاستثمار البشرى والتقدم التكنولوجى ورفع مستوى الإنتاجية ، بدليل أن هناك دول كانت فى نفس مرحلة التطور الاقتصادى لمصر فى بداية الستينيات أو أقل منها ، وأصبحت الآن أعلى منها فى هذه المجالات كدول جنوب شرق آسيا ، وأيضا بعض الدول العربية التى تخطت مصر فى مجال التنمية البشرية كدول الخليج .

وقد كان القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادى خلال فترتى النمو ، مع تضائل دور القطاع الخاص فى معظم أوجه القطاعات الاقتصادية عدا قطاع الزراعة . ولم يحقق القطاع الخاص الإنجاز المتوقع منه بعد تزايد مشاركته فى النشاط الاقتصادى خلال عقد التسعينيات ، وذلك لأنه لم يكن مؤهلا بعد لقيادة التنمية نتيجة قلة تراكم خبراته فى الفترة السابقة، وبسبب أوجه القصور العديدة التى تعترى السياسات الاقتصادية وتنعكس على البيئة الاقتصادية المحيطة بهذا القطاع من ناحية أخرى .

وبناء على التحليل السابق يمكن اقتراح بعض التوجهات التى يمكن أن تساهم فى تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستمرة لفترة زمنية طويلة وذلك على النحو الآتى:

- تدقيق قاعدة بيانات المتغيرات الاقتصادية وإعداد سلاسل زمنية طويلة تتسم بالانساق والمصدقية ، وذلك حتى يمكن تحليل الظواهر الاقتصادية ووضع السياسات المناسبة لعلاج المشكلات على أساس علمى سليم ، وحتى يمكن لمتخذى القرار أن يأخذ القرار السليم فى الوقت المناسب . ويتطلب تحقيق هذا الأمر تدريب ورفع كفاءة أجهزة المعلومات وجمع البيانات فى مصر وتطوير أساليب عملها ، وتمكينها من الحصول على البيانات المطلوبة فى الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة ، مع أهمية التعاون والتنسيق بينها وبين الأجهزة التخطيطية والإدارة الاقتصادية .
 - أهمية دور الدولة القوية فى المرحلة الأولى من مراحل النمو ، حتى يمكنها مساندة القطاع الخاص الذى لا تؤهله مؤهلاته وخبرته فى هذه المرحلة التنموية من تحقيق أهداف النمو المرجوة . كما تبرز أهمية الدولة القوية فى تطبيق السياسات الاقتصادية التى تضعها الإدارة الاقتصادية دون استثناءات أو تجاوزات وفى حفظ النظام وتطبيق القانون بحزم على الجميع دون استثناء، ويتطلب هذا توافر الشفافية والمصدقية ، وبالتالي الثقة بين الحكومة والمجتمع ، بالإضافة إلى أهمية استقرار السياسات الاقتصادية لفترات زمنية معقولة حتى يمكن أن تؤتى النتائج المرجوة منها من جهة ، وتحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادى من جهة أخرى حيث يعتبر هذا الاستقرار من العوامل الهامة المحفزة للاستثمار الخاص والأجنى على حد سواء .
 - إصلاح النظام التعليمى عن طريق علاج أوجه القصور العديدة به ، والتحيزات التى يتسم بها الانفاق عليه ، وزيادة وعى المجتمع بأهمية تطوير التعليم حتى تتلائم نوعية مخرجاته مع متطلبات سوق العمل ، وتساهم بفعالية فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة .
 - وضع الحوافز الكفيلة بزيادة كل من معدلات الادخار والاستثمار ، مع العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الذى يتنقص من قيمة الادخار ، وذلك عن طريق ترشيد الاستهلاك العام وزيادة فعالية الانفاق العام ، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك الخاص ، ووضع القيود على استيراد السلع الاستهلاكية الترفية ، وهذا إجراء مطلوب اقتصاديا فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها الاقتصاد المصرى .
- لأن الطريق الأساسى لتحقيق النمو والتنمية المستهدفة هو الاعتماد على الذات أولا عن

طريق المدخرات المحلية ، ثم الاستعانة بعد ذلك بالاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية إذا اتيح ذلك بشروط ميسرة .

تعديل أولويات الاستثمار بما يحقق معدلات النمو المستهدفة ، ويزيد من القدرة التنافسية للسلع المصرية سواء في السوق المحلي أو الخارجى .

الاهتمام بقطاع البحث والتطوير وزيادة نسبة الانفاق المخصص له ، وتحفيز المتخصصين على الابتكار ، مع استيراد بعض التكنولوجيات المتقدمة الملائمة للظروف المحلية وتطويرها من أجل تحسين نوعية المنتج .

تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل باستخدام الأدوات المالية والنقدية بحيث يكون أكثر عدلا ، فتوزيع جميع ثمار التنمية بالعدل بين جميع أفراد المجتمع من العوامل الهامة لاستمرارية النمو واستدامة التنمية .

مواش ومراجع الفصل الثانى

- 1- John W . Mearthur and Jeffrey D. Sachs., The Growth Competitiveness Index : Measuring Technological Advancement and the Stags of Development , Global Competitiveness Report 2001 – 2002, Center for International Development at Harvard University, Nov ., 2001 , P. 29
وأيضا: Jeffrey Sachs. Achieving Rapid Growth : The Road Ahead for Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 3,1996,P.8
- 2- Mark Thissen , Building Financial CGE Models Data, Parameters, and the Role of Expectations, Financial CGE Model for Egypt, Labyrinth Publication, 2000, P. 26
- ٣- على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣٨ - ٤٥
- ٤- المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١١٨ .
- 5- Mark Thissen, op. Cit ., P. 26
- ٦- على الجريتلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٧ - ٧٨
- ٧- المرجع السابق ، ص ص ٢٠ - ٢٢ .
- ٨- مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ص ٣١ - ٥٠ .
- 9- World Bank, Global Economic Prospects, 2003, P. 200 .
- 10- Ibid., P. 201
- ١١- وزارة الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .
- ١٢- إبراهيم العيسوى ، نموذج النمر الأسبوية ، البحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ١٩٩٥ ص ٦٧ . وأيضا : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ما هى الأولويات لتحقيق نمو اقتصادى سريع وعادل فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، يناير ١٩٩٨ ، ص ص ٢ - ٣ . وأيضا
Malcolm Dowling, Savings! The Key to Economic Growth, WWW. conomics unimelb . edu . au/ Tldevelopment / econochat/ Dow ling Econ 6- Hlml, PP. 1-2 .
- 13- World Bank, Development Indicators 2002 , P.196 .
- ١٤- وزارة الاقتصاد ، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية ، آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى ، التقرير الأول ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤ - ٥ .

- ١٥- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .
- ١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ ، ص ص ١٤٣ - ١٤٤ . وأيضا :
- فايز مراد مينا ، التعليم في مصر ، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مصر ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣ .
- ١٧- المرجع السابق ، ص ص ٣٨٠ - ٣٨١ .
- ١٨- المرجع السابق ، ص ٣١٨ .
- ١٩- معهد التخطيط القومي ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ ، ص ٧٩
- 20- World Bank, World Development Indicators 2001 , PP. 98 – 100 .
- ٢١- وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧ - ٢٠٠٢) مارس ٢٠٠٢ ، ص ٧ .
- 22- United Nations, International Trade Statistics Year Book, Various Volumes.
- 23- World Bank, World Development Indicators, 2001., p. 210, 212 .
- 24- John W. Mearthur and Jeffey D. Sachs, Op cit., p.33
- 25- Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998, p.44
- 26- Vito Tanzi, " Corruption Around the World: Causes, Consequences, Slope and Cures, IMF staff Papers , Vol. 45, No.4, Dec. 1998 ,PP. 579 – 580
- ٢٧- مصطفى السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥ - ٢٧ .
- ٢٨- تشير الاحصاءات إلى أن الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار كانت قائمة قبل عام ١٩٩٨/٩٧ ، فمثلا بلغ معدل كل من الادخار المحلي والاستثمار المحلي عام ١٩٩٦/٩٥ بلغ ١٢,٧% ، ١٦,٦% على الترتيب ، وفي عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت هاتين النسبتين ١١,٥% ، ١٧,٦% على الترتيب (راجع في هذا وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية يناير ٢٠٠٣ ، ص ١) .
- ٢٩- المركز المصري للدراسات الاقتصادية "آراء في السياسة الاقتصادية" ، عدد (٣) يناير ١٩٩٨ .
- ٣٠- البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٢ ، ص ص ١٢ - ١٣
- ٣١- الاهرام في ١٤/٤/٢٠٠٢ .

- ٣٢- Anne Krueger: Government Failure in Development and M. C. Chauduri Market Failure and Government Failure .
- ٣٣- لمزيد من التفاصيل راجع : فادية عبد السلام ، جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي ، نوفمبر ٢٠٠٢ .
- ٣٤- احمد صقر عاشور : معوقات ومشاكل إدارة التنمية في مصر (نظرة مستقبلية) ، سلسلة ندوات معهد التخطيط القومي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حول الرؤية المستقبلية في مصر ، ٢٥/١٢/٢٠٠١ ، ص ١٣ .
- ٣٥- نفس المرجع السابق ١٤ .
- ٣٦- لمزيد من التفاصيل راجع فادية عبد السلام ، "رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري" ورقة مقدمه إلى : مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي نوفمبر ٢٠٠٢ .

الفصل الثالث

أهم نماذج النمو الاقتصادي وتجارب التطبيق على مصر

الفصل الثالث

أهم نماذج النمو الاقتصادي وتجارب التطبيق على مصر

٣-١ مراجعة لأهم نماذج النمو الاقتصادي

ترتبط نماذج النمو الاقتصادي بالنظريات التي تحاول تحديد مصادر النمو وتفسير أسباب اختلافه بين الدول المختلفة، وقد عرضنا فى الفصل الأول أهم هذه النظريات وتطورها، ونقدم فى هذا الجزء أهم نماذج النمو ، والتي تقوم على الفروض والعلاقات التى تضمنتها هذه النظريات ، وتعبّر عنها فى شكل صياغة رياضية متكاملة . ثم نتعرض بعد ذلك لتجارب تطبيق بعض هذه النماذج على الاقتصاد المصرى ، ومن خلال تقييم هذه التجارب نقدم بعض الاتجاهات العامة لتطوير نموذج نمو أكثر ملاءمة للاقتصاد المصرى .

تندرج أهم نماذج النمو بصفة عامة فى مجموعتين رئيسيتين:

- (١) نماذج نيوكلاسيكية
 - (٢) نماذج النمو الداخلى.
- و نستعرض فيما يلى أهم النماذج فى إطار هاتين المجموعتين.

٣-١-١ النماذج النيوكلاسيكية:

تعتمد هذه النماذج على استخدام دالة انتاج تعبر عن مساهمة كل من مدخلات الإنتاج والتقدم الفنى فى تحقيق معدل نمو الناتج، و يتحدد التقدم الفنى ، والذى تعبر عنه الإنتاجية الكلية للعوامل ، خارج العملية الإنتاجية (يعتبر دالة فى الزمن) وفقاً لفروض النظرية النيوكلاسيكية. و عادة ما تستخدم دالة انتاج من نوع كوب دوجلاس.

و نوضح فيما يلى أهم النماذج النيوكلاسيكية و هى نموذج سولو و كيفية التعبير عن مصادر النمو فى هذه النماذج ^(١).

(١) مصادر النمو الاقتصادي The Sources of Economic Growth

يعتمد الناتج من السلع والخدمات لاقتصاد ما على كميات عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال المتاحة وعلى إنتاجية هذه العوامل ويتحدد من معادلة الإنتاج التالية :

(١)

$$Y = A F(K, N)$$

حيث Y = الناتج الكلى K = رأس المال N = العمل A = الإنتاجية

وتحدد المعادلة التالية العلاقة بين معدلات النمو لهذه المتغيرات

(٢)

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + a_K \frac{\Delta K}{K} + a_N \frac{\Delta N}{N}$$

—

$$\text{حيث } \frac{\Delta A}{A}, \frac{\Delta N}{N}, \frac{\Delta K}{K}, \frac{\Delta Y}{Y} \text{ هي معدلات نمو الناتج ورأس المال}$$

والعمل والإنتاجية على الترتيب ،

 a_K = مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال ، وهى النسبة المئوية للزيادة فى الناتج

الناتجة عن زيادة مقدارها ١% فى رأس المال .

 a_N = مرونة الناتج بالنسبة للعمل ، وهى النسبة المئوية للزيادة فى الناتج الناتجة عن

زيادة مقدارها ١% فى كمية العمل المستخدمة .

وهذه المرونات تقدر من بيانات تاريخية وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد .

المعادلة السابقة تسمى معادلة حسابات النمو Growth accounting equation وهى نفسها

معادلة دالة الإنتاج على شكل معدل النمو . ومنها نجد أن

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta y}{y} - a_K \frac{\Delta K}{K} - a_N \frac{\Delta N}{N}$$

أى أن معدل نمو الإنتاجية يحسب كالفرق Residual بين معدل نمو الناتج ومعدلات

نمو كل من رأس المال والعمل مضروبة فى مرونة كل منهم - أى أن النمو فى الإنتاجية هو

الجزء من النمو فى الناتج الغير راجع للنمو فى رأس المال أو العمل .

(٢) نموذج سولو

يوضح نموذج سولو العلاقة المتبادلة بين التراكم فى رأس المال والنمو الاقتصادى

- نفرض أن N_t = عدد العمال فى السنة t وأنه يزيد بنفس المعدل الثابت لزيادة السكان n .
- و K_t = رصيد رأس المال المتاح فى أول السنة t .

ويفترض النموذج أن الاقتصاد مغلق وأنه لا توجد مشتريات حكومية . أى أن الناتج يقسم بين الاستهلاك والاستثمار .

$$C_t = Y_t - I_t \quad (٣)$$

وحيث أن السكان وقوة العمل تتزايد مع الزمن فإن النموذج يركز على قيم متغيرات الناتج والاستهلاك ورصيد رأس المال لكل عامل وذلك بقسم المتغيرات Y_t ، C_t ، K_t على عدد العمال N_t لنحصل على المتغيرات y_t ، c_t ، k_t ويسمى k_t أيضا نسبة رأس المال للعمل . Capital- Labor ratio

ويهتم النموذج بتوضيح كيفية التغير مع الزمن للمتغيرات : الناتج لكل عامل والاستهلاك لكل عامل ونسبة رأس المال إلى العمل .

نفترض مؤقتا أن $I = \lambda$ أى أن الإنتاجية ثابتة ، وبفرض ثبات الغلة يمكن كتابة دالة الإنتاج لكل وحدة عمل كالتالى :

$$y_t = f(k_t) \quad (٤)$$

حالة الثبات Steady State

يقرر النموذج أنه فى حالة ثبات الإنتاجية فإنه فى الأجل الطويل يقترب الاقتصاد من حالة ثابتة ، وفيها يكون كل من الناتج لوحدة العمل والاستهلاك لوحدة العمل ورصيد رأس المال لوحدة العمل مقدار ثابت . أى أن K_t ، c_t ، y_t تثبت ولا تتغير مع الزمن ، أى k_t ، C_t ، Y_t تنمو بنفس معدل نمو قوة العمل .

خصائص الحالة الثابتة

يستخدم الاستثمار الكلى فى السنة t (I_t) فى غرضين :

(١) يحل محل الجزء المستهلك من رأس المال

(٢) يزيد من حجم رأس المال • فإذا كان d هو معدل الإهلاك لرأس المال ، فيكون إجمالي الإهلاك في السنة t هو $d k_t$ • ويكون صافي الاستثمار في الحالة الثابتة $n k_t$ ذلك لأن رصيد رأس المال يزيد بنفس نسبة زيادة العمالة n • فيكون إجمالي الاستثمار في الحالة الثابتة •

$$I_t = (n + d) K_t \quad (٥)$$

ويكون الإستهلاك في الحالة الثابتة

$$C_t = Y_t - (n + d) K_t \quad (٦)$$

بالقسمة على N وباستخدام دالة الإنتاج للعامل (٤) نحصل على

$$c = f(k) - (n + d) k \quad (٧) \quad (\text{في الحالة الثابتة})$$

توضح المعادلة السابقة أن الزيادة في نسبة رأس المال للعمل k في الحالة الثابتة تؤثر بطريقتين عكسيتين على إستهلاك العامل الواحد c ، أولاً تؤثر بالزيادة على كمية الناتج التي ينتجها العامل الواحد $f(k)$ • ثانياً: تؤثر بالزيادة كذلك على كمية الناتج لكل عامل التي يجب تخصيصها للاستثمار $(n + d) k$ وبذلك نقص من الكمية المتاحة للاستثمار •

وتوجد قيمة K_1 تتناظر أقصى كمية لإستهلاك العامل الواحد في الحالة الثابتة c_1 • وبحيث إذا كانت $K < K_1$ فإن زيادتها تؤدي إلى زيادة الإستهلاك ، أما إذا كانت $k > k_1$ فإن زيادتها تؤدي إلى نقص الإستهلاك • وحتى تصل إلى نهاية عظمى k_m فإن كل الناتج يجب أن يخصص للاستثمار وتكون C المناظرة تساوى صفر •

وبفرض أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل

$$S_t = s Y_t \quad (٨)$$

حيث $s_t =$ الادخار القومي في السنة t

$s =$ معدل الادخار وقيمه محصورة بين الصفر والواحد • $(0 < s < 1)$ •

وفي كل سنة الادخار القومى S_t يساوى الاستثمار I_t • أي أن

$$s Y_t = (n + d) K_t \quad (٩) \quad (\text{في الحالة الثابتة})$$

بالقسم على N_t وباستخدام دالة الإنتاج لكل عامل (٤)

$$s f(k) = (n + d)k \quad (١٠) \quad \text{(فى الحالة الثابتة)}$$

وتحدد المعادلة (١٠) قيمة نسبة رأس المال للعمل فى الحالة الثابتة k^* وهى القيمة التى يتساوى عندها الادخار للعامل الواحد والاستثمار للعامل الواحد فى الحالة الثابتة ولتكن k^*

ومنها يمكن حساب الناتج لكل عامل والاستهلاك لكل عامل فى الحالة الثابتة من دالة الإنتاج للعامل (٤) .

$$\begin{aligned} y^* &= f(k^*) \\ c^* &= f(k^*) - (n + d)k^* \end{aligned} \quad \text{ومن المعادلة (٧)}$$

أى أنه إذا فرضنا ثبات الانتاجية فإن الاقتصاد سوف يصل فى النهاية إلى حالة ثابتة يكون فيها نسبة رأس المال للعمل ، والناتج لكل عامل ، والاستهلاك لكل عامل ، جميعها قيمتها ثابتة مع الزمن . وتكون قيم إجمالي رأس المال ، والعمل ، والإستهلاك ، جميعها تزيد بنفس معدل زيادة قوة العمل . وبذلك يصبح السبب الوحيد للزيادة فى هذه الكميات هو الزيادة فى الانتاجية .

ويقرر نموذج سولو كذلك أن قيمة k^* تعتمد على معدل الإدخار s وتزيد بزيادته ، وتعتمد على معدل نمو السكان n وتنقص بزيادته .

ويمكن تلخيص نتائج نموذج سولو فى النقاط التالية :

- ١- يقترب الاقتصاد فى الأجل الطويل من حالة ثابتة لاتعتمد على الحالة الابتدائية .
- ٢- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثانى .
- ٣- معدل النمو للدخل الفردى فى الحالة الثابتة يعتمد فقط على التقدم الفنى (وليس على معدلات الادخار وزيادة السكان)
- ٤- فى الحالة الثابتة ، ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل مثل الدخل ، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة .

وبالرغم من أن نموذج سولو يقرر أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفنى أى الزيادة فى الإنتاجية ، إلا أن التقدم الفنى متروك خارج النموذج فالنموذج بذلك لايقدم تفسيراً للنمو الاقتصادى .

٣-١-٢ النظرية الحديثة للنمو The New Growth Theory

حاول الاقتصاديون فى السنوات الأخيرة توسيع نطاق نموذج سولو ليتضمن بداخله تفسير لتغير الإنتاجية . وقد أطلق على ذلك النظرية الجديدة للنمو وقد سارت فى اتجاهين ، يركز الأول منها على رأس المال البشرى وهو المصطلح الذى يطلقه الاقتصاديون على مهارات وتدريب العمالة . وتسير العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو فى الاتجاهين ، أى أن كل منهما يؤثر فى الآخر . فمن ناحية ، عندما يصبح الاقتصاد أغنى فإنه يستثمر فى البشر ، بمعنى مستوى تغذية أفضل وكذلك مستويات أفضل للتعليم والتدريب . ومن الناحية الأخرى فإن العمالة عندما تصبح فى صحة أفضل ومستوى مهارة أكبر فإن إنتاجيتها تزيد . وبإضافة رأس المال البشرى إلى نموذج سولو نجد وصف أفضل لعملية النمو الاقتصادى . وقد وجدت دراسات تطبيقية كثيرة علاقة قوية بين مستوى التعليم للسكان ومعدل النمو الاقتصادى .

أما الاتجاه الثانى فيركز على أهمية الابتكارات الجديدة للشركات كمصدر لنمو الإنتاجية ، مثل تصميم منتج جديد أو زيادة كفاءه الإنتاج (طريقة جديدة للإنتاج أكثر كفاءة) .

ومن الممكن أن تنشأ الابتكارات الجديدة نتيجة لبرامج البحث والتطوير . وقد تنشأ أيضاً أثناء عملية الإنتاج أو التسويق ، مثلاً عندما يقترح العاملون طريقة أفضل للإنتاج ، أو عندما تؤدي إقتراحات العملاء إلى تغيير فى تصميم المنتج . وتسمى هذه التعلم بالممارسة • Learning by doing

وتستطيع نظرية النمو الجديدة تفسير النمو المتصل بعكس نموذج سولو . فبناء على نموذج سولو فإن زيادة فى معدل الادخار تؤدي إلى زيادة معدل النمو لمرة واحدة . أما بناء على نظرية النمو الجديدة فإن الزيادة فى معدل الادخار يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستمرة فى معدل نمو الإنتاج . لأن الزيادة فى الإنتاج نتيجة لزيادة معدل الادخار تؤدي أيضاً إلى زيادة فى رأس المال البشرى وزيادة فى الابتكارات الجديدة أى إلى زيادة فى الإنتاجية ، وبدورها زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الإنتاج وهكذا .

٣-١-٣ بعض نماذج النمو الداخلي (٢) :

١- نموذج المعرفة المتراكمة The A K – Model Accumulated Knowledge

يعتبر النموذج دالة الإنتاج التالية :

$$y = Ak$$

حيث $Y =$ الإنتاج

$A =$ مستوى التقدم الفنى

$K =$ رأس المال بما فيه رأس المال البشرى والمعرفة

وإذا اعتبرنا معادلة التراكم التالية :

$$K = sY - dK$$

حيث $s =$ معدل الادخار

$d =$ معدل الإهلاك لرأس المال

فإن معدل النمو يعطى بالمعادلة التالية

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = s A - d$$

ومن هذه المعادلة نجد أن الدخل ينمو باستمرار إذا كان

$$s A > d$$

وللنموذج خاصيتين هامتين :

١- الفروق بين معدلات الادخار للبلاد المختلفة تؤدي إلى فروق تتزايد

باستمرار بين دخول هذه البلاد .

٢- الاختلاف الكبير فى الدخل ليس مقصوراً على الاختلاف فى العائد على رأس

المال . ومن الفروض الأساسية فى هذا النموذج : ثبات العائد مع الحجم

Constant returns to scale بالنسبة للعوامل التى يمكن أن تتراكم .

٢- التعلم بالممارسة وانتشار المعرفة :

الفكرة الأساسية هى أن المعرفة تنشأ كمنتج ثانوى للاستثمار

نفرض أن كل شركة i ، لها دالة الإنتاج التالية (بفرض أن العمل $L = 1$ (normalized)

$$y_i = h \cdot k_i^a$$

حيث h = وفورات رأس المال (المعرفة)
 a = نصيب رأس المال Capital Share

ونفرض أن :

- ١- الزيادة في رصيد رأس المال للشركة يؤدي إلى زيادة في رصيدها من المعرفة .
- ٢- أى معرفة لأى شركة هى سلعة عامة يمكن لأى شركة أخرى أن تحصل عليها بدون تكلفة . وبصفة خاصة نفرض أن المعرفة القومية ، h ، تتحدد بالمستوى المتوسط لرأس مال الشركات ، K ، بحيث يكون :

$$h = A K^{1-a}$$

فتكون دالة الإنتاج للاقتصاد .

$$Y = A K$$

وإذا إعتبرنا أن معدل الادخار يتحدد داخليا فإن ذلك يعنى :

- حيث أن أى شركة لا تحتكر المعرفة الناتجة عن إستثمارها فإنها سوف تحدد الادخار والاستثمار بطريقة مثلى .
- دعم شراء السلع الرأسمالية فى الاقتصاد الغير مركزى يؤدي إلى الوضع الأمثل للمجتمع كله .

٣- الحكومة والسلع العامة :

الفكرة الرئيسية للنموذج هى أن الأنشطة الحكومية ، مثل البنية التحتية العامة وحماية حقوق الملكية ، هى ضرورية حتى يمكن لرأس المال الخاص أن يقوم بمهمته فى الانتاج ، لذلك يعتبرها النموذج مكمل له . ويعتبر النموذج الدالة التالية كدالة إنتاج للشركة i (وقد اعتبر العمل $L = 1$ (normalized))

$$Y_i = A G^{1-a} K^a$$

حيث G = الانفاق الحكومى

وبفرض أن ميزانية الحكومة متوازنة وتمول بضريبة على الإنتاج تتناسب معه أى

$$G = x Y$$

حيث $x =$ معدل الضريبة

وبفرض أن G تتزايد مع K وأن دالة الإنتاج ذات عائد ثابت بالنسبة لـ G ، K ، فإن النموذج يؤدي إلى نمو مستقر steady – state Growth وإذا سمحنا لمعدل الإدخار أن يتحدد داخليا ، فإن معدل نمو الاقتصاد يعطى بالمعادلة :

$$J = \frac{1}{h} \left[a A^{\frac{1}{a}} x^{\frac{1-a}{a}} (1-x) - d - p \right]$$

ويكون تأثير الحكومة على النمو من خلال قناتين :

- الحد $(1 - x)$ ويمثل التأثير السلبي للضريبة على الناتج الحدى لرأس المال بعد الضريبة
 - الحد $x^{\frac{1-a}{a}}$ ويمثل التأثير الإيجابي للخدمات العامة على الناتج الحدى •
- أى أن معدل النمو يبدأ بالزيادة حتى يصل إلى حد أقصى ثم ينقص مع معدل الضريبة •

٤- التقدم الفنى من خلال البحث والتطوير

بعض نماذج النمو الداخلى الحديثة جدا ، أخذت فى اعتبارها ثلاث حقائق حول نشوء المعرفة من خلال البحث والتطوير بتضمين نظرية المنافسة الاحتكارية فى نظرية النمو • وهذه الحقائق هى :

- كثير من الشركات التى تهدف إلى الربح تجرى الكثير من الأبحاث
- البحث مربح لأن الابتكارات تعطى الشركات إحتكارات مؤقتة •
- تبنى الشركات الجيل الجديد من الابتكارات على الابتكارات السابقة •

٣-١-٤ نتائج بعض الدراسات التطبيقية

أكثر الدراسات الحديثة عن النمو الاقتصادى هى دراسات تطبيقية قائمة على تحليل بيانات مجموعة من البلاد • وذلك بعكس الدراسات فى سنوات الخمسينيات والستينيات • وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو توافر بيانات دولية قابلة للمقارنة عن الانتاج وغيره من إحصائيات الحسابات القومية من خلال قاعدة البيانات الدولية Summers and Heston • وهى بيانات معدله بالنسبة للاختلاف بين القوى الشرائية للبلاد المختلفة • وفيما يلى نتائج إثنين من الدراسات التطبيقية الحديثة •

أهم نتائج دراسة مانكييف (1995) Mankiw (3)

- مستوى ابتدائي منخفض للدخل يصحبه معدل نمو مرتفع متتالي عندما تثبت المتغيرات الأخرى .
- يرتبط معدل الاستثمار إيجابيا مع النمو .
- ترتبط مختلف مقاييس رأس المال البشري ، مثل معدلات القيد في التعليم الابتدائي والثانوي ، إيجابيا مع النمو .
- يرتبط نمو السكان (أو الخصوبة) سلبيا مع النمو للفرد .
- عدم الاستقرار السياسى، ويمكن قياسه بتكرار الثورات أو الانقلابات أو الحروب، يرتبط سلبياً مع النمو.
- البلاد ذات الأسواق الأكثر تشوهاً، ويقاس ذلك بالزيادة في سعر الصرف في السوق السوداء مثلاً، تكون معدلات نموها أقل.
- البلاد ذات أسواق المال الأكثر تطوراً، وتقاس بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الدخل المحلي (GDP)، تكون معدلات نموها أكبر.

أهم نتائج دراسة إسترلى (1998) Easterly (4)

- كل من التغيرات الآتية في السياسة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة 1% في النمو:
- ارتفاع متوسط سنوات التمدريس للقوى العاملة بمقدار 1,2 سنة
- نقص مقداره 28 نقطة مئوية في نصيب إئتمان البنك المركزى في إجمالي الإئتمان.
- زيادة مقدارها 1,7 نقطة مئوية في نسبة الإستثمارات العامه فى المواصلات والإتصالات من الدخل القومى (GDP).
- انخفاض فى التضخم بمقدار 2.6 نقطة مئوية.
- انخفاض مقداره 4,3 نقطة مئوية فى عجز الحكومة بالنسبة للدخل المحلى (GDP).
- انخفاض مقداره 36 نقطة مئوية فى النسبة المئوية للزيادة فى سعر الصرف فى السوق السوداء عن السوق الرسمى.

٢-٣ بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر

نتعرض هنا لأربعة تجارب تطبيقية على مصر، اثنتان منهما تطبقان نموذج للنمو على مصر منفردة، واثنتان تطبقان النموذج على مجموعة دول من بينها مصر. وهى تجارب

حديثة فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ . وفيما يتعلق بالأساس النظرى لهذه النماذج فهي تتمثل فى النماذج النيوكلاسيك والنمو الداخلى وخليط منهما.

ونعرض فيما يلى لهذه التجارب من حيث النظرية التى تقوم عليها والفروض التى تختبرها والمناهج التى تتبعها وأهم نتائجها.

٣-٢-١ تقدير آثار تراكم رأس المال و التقدم الفنى

أولاً : مصادر النمو الاقتصادى (٥)

تستخدم الدراسة المنهج التقليدى الذى يستند على النظرية النيوكلاسيكية لحساب الانتاجية الكلية للعوامل لتحليل مصادر النمو فى مصر فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٨.

تحدد الدراسة مصدرين لنمو الناتج :

- (أ) تغير المدخلات المادية (عمل، رأسمال).
- (ب) تغيرات ترجع إلى ابتكارات تكنولوجية غير متضمنة disembodied فى عناصر الانتاج وتقاس بنمو الانتاجية الكلية للعوامل. ونظراً لعدم وجود تقديرات يعتد بها لأنصبة عناصر الانتاج فى الدخل لجأت الدراسة إلى استخدام أسلوب " مرشح كالمان" Kalman filter وذلك لغرض التقدير الآئى لكل من معلمات دالة الانتاج والانتاجية الكلية للعوامل. وتستخدم الدراسة الانتاجية الكلية للعوامل لتحليل هيكل مسار النمو الاقتصادى فى الفترة محل البحث، وتجرى انحدار بين الانتاجية الكلية كمتغير يعبر عن التقدم الفنى وبين مجموعة من المتغيرات المرتبطة بسياسات اقتصادية كلية وتعليمية واجتماعية.

ووفقاً للمنهج التقليدى يتم تقدير مصدرين أساسيين للنمو عن طريق تجزئة معدل نمو الناتج إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول يتم تفسيره بالتغير فى المدخلات المادية، والثانى هو المتبقى residual من حل معادلة دالة الانتاج ويفسر الزيادة فى الناتج التى لا ترجع إلى زيادة المدخلات وإنما ترجع إلى التحسن فى الكفاءة التكنولوجية فى استخدام المدخلات وهى الانتاجية الكلية للعوامل، وترجع إلى أسباب معروفة مثل التغير فى مستوى التعليم والصحة والمعيشة، وأخرى غير معروفة يعكسها الخطأ الاحصائى فى البيانات.

تستخدم الدراسة دالة انتاج كوب دوجلاس فى عنصرين، وهى دالة خطية متجانسة. وتفترض الدالة وجود أسواق تنافسية، كما تفترض ثبات الغلة مع الحجم. وتأخذ دالة الانتاج بعد تحويلها الى صورة لوغاريتمية الشكل الآتى:

$$y(t) = a k(t) + b(t)$$

حيث:

$y(t)$ - معدل نمو لوغاريتم نسبة الناتج المحلى الاجمالى الى العمل.

$k(t)$ - معدل نمو لوغاريتم نسبة رأس المال إلى العمل.

$b(t)$ - معدل نمو التقدم الفنى.

أوضحت نتائج الدراسة أن معدل نمو العمالة كان مستقراً خلال الفترة وبالتالي فإنه لا يعد عنصراً مفسراً لتغيرات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، وأن معدل نمو رأس المال يفسر تغيرات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بدرجة كبيرة خلال الفترة من بداية الستينات حتى بداية التسعينات. أما الفترة التالية حتى نهاية التسعينات فلا يوجد فيها مثل هذا التوافق مما يدل على أن تأثير التقدم الفنى أصبح هو العامل الحاسم المفسر لتغير معدل نمو الناتج. ويعنى ذلك أن التراكم الرأسمالى ضرورى للنمو ولكنه غير كاف بمفرده.

وتفسر الدراسة أسباب تراجع دور رأس المال فى التأثير على معدل النمو باحتمال أن يكون الاقتصاد قد وصل إلى درجة تشبع رأسمالى أو أن معامل رأس المال / العمل قد تجلوز الحد الأقصى، وذلك بالإضافة إلى بعض المشكلات فى كفاءة استخدام رأس المال تتمثل فى سوء اختيار الآلات، ضعف الصيانة وعدم تدريب العمال على التكنولوجيا الحديثة، واستخدام تكنولوجيا انتاج كثيفة رأس المال. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى التقدم الفنى تلجأ الدراسة أيضاً إلى المنهج التقليدى فى استخدام علاقة انحدار بين التقدم الفنى وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ودرجة التعليم ومعدلات نمو قطاعية، وقد شملت المتغيرات الكلية الصادرات واجمالى الاستثمار الثابت المحلى والمعونات الأجنبية وكان تأثيرها موجب ومعنوى، والاستهلاك الحكومى والواردات والانتماء للقطاع الخاص وكان تأثيرها سلبى ومعنوى. أما درجة التعليم فتقيسه الدراسة بمتغيرات عن معدلات القيد فى المدارس والانفاق العام على التعليم ودرجة الأمية، ووجدت الدراسة علاقة موجبة بين كل من معدلات القيد والانفاق العام على التعليم وبين معدل النمو، إلا أنه مع ذلك هناك نتيجة توضح علاقة سلبية بين معدل تعليم البنات والنمو الاقتصادى وهى نتيجة غريبة تتناقض مع الأفكار المطروحة حول هذا الموضوع، كما وجدت علاقة سلبية بين درجة الأمية والنمو.

أما بالنسبة للعلاقة بين معدلات النمو القطاعية فقد وجدت الدراسة علاقة احصائية ضعيفة بين معدلات أداء القطاعات الاقتصادية وبين النمو، مع ملاحظة أن التقسيم القطاعي كان تجميعياً بدرجة كبيرة حيث يقسم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي: الزراعة والصناعة والخدمات.

يتضح مما سبق أن هذا النموذج يعتمد على النظرية النيوكلاسيكية في تحليل مصادر النمو، وينطبق عليه بالتالي الانتقادات التي تثيرها نظريات النمو الحديثة. ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أنه رغم الانتقادات فإن هذا النموذج مازال يستخدم بدرجة واسعة في دراسات تطبيقية على عديد من الدول مع بعض المحاولات للتطوير والتعديل. وبعض هذه الدراسات التطبيقية أثبتت جودة النظرية النيوكلاسيكية وبعضها أثبت العكس. فيلاحظ أنه في مرحلة سابقة أجريت عدة دراسات تقوم على منهج حسابات النمو growth accounting على الولايات المتحدة الأمريكية وأثبتت أن التقدم الفني ممثلاً في الانتاجية الكلية للعوامل يساهم بنسبة تصل إلى ٤٠% في معدل النمو الاقتصادي. إلا أنه في الفترة الحديثة قامت بعض الدراسات باستخدام نفس المنهج ولكن بإدخال تفاصيل على عناصر الانتاج المستخدمة وهي العمل ورأس المال مما يسمح بإظهار تقسيماتها النوعية، وأظهرت هذه الدراسات أن مساهمة التقدم الفني انخفضت إلى مايقرب الصفر تقريباً. ويوضح ذلك بجلاء مدى حساسية النتائج لأي تغييرات في المنهج المستخدم حتى لو كانت مجرد تفصيل في مدخلات دالة الانتاج.

ثانياً : آثار تراكم رأس المال و التغير الهيكلي ^(٦) .

أحد أهم مجالات تطوير نموذج سولو النيوكلاسيكي في التجارب التطبيقية تمثل في التخلي عن الدرجة العالية في التجميع وإدخال قدر من التفصيل على متغيرات النموذج.

وفي هذا الاطار تمثلت إحدى هذه التجارب في دراسة تم تطبيقها على سبعة وعشرين (٢٧) دولة أفريقية، من بينها مصر، في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦، وذلك لدراسة أثر التراكم الرأسمالي والتغير الهيكلي والانتاجية الكلية للعوامل في تحقيق الانطلاق للنمو وفي مدى استمرارية النمو.

وتقسم الدراسة الدول الأفريقية إلى مجموعتين : مجموعة حققت فترات نمو طويلة ثم تباطأت (ومنها مصر)، ومجموعة أخرى تعيش حالياً مرحلة نمو سريع، وتقوم الدراسة بتحليل أهم محددات النمو لكل من المجموعتين والفارق بينهما، وأسباب توقف النمو في المجموعة الأولى، وتقييم إمكانية استمرارية مرحلة النمو الحديثة في المجموعة الثانية، وذلك في إطار الهدف الرئيسي للدراسة وهو تحديد دور التراكم الرأسمالي المادي في مقابل الانتاجية الكلية للعوامل في عملية النمو الاقتصادي . وتستخدم الدراسة دالة انتاج في إطار نهجية التكاملية المشتركة cointegration مشتقة من دالة انتاج كوب دوجلاس.

$$\frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L} \right)^{\alpha} * TFP$$

حيث:

Y - متغير يعبر عن الناتج المحلي الاجمالي

L- العمل

TFP-الانتاجية الكلية للعوامل

K- رأس المال

وتمثلت أهم المتغيرات التي اختبرت الدراسة علاقتها بالانتاجية الكلية للعوامل فيما

يلى:

- تشوهات الأسعار من خلال مؤشر يقيس الفرق بين سعر السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي،
- رصيد رأس المال البشري معبراً عنه بعدد سنوات الدراسة،
- نسبة الصادرات إلى العمل،
- مؤشر لإعادة تخصيص العمل بين الأنشطة المختلفة،
- مؤشر لدرجة التنوع الاقتصادي diversification،
- متغير صوري للصراعات الداخلية والخارجية،
- متغير صوري للفروق في مستوى الانتاجية بين الدول،
- متغير صوري للفروق في اتجاه نمو الانتاجية بين الدول.

ومعظم هذه المتغيرات تم استخدامها في دراسات تطبيقية متعددة، أما بالنسبة لأثر إعادة تخصيص موارد الانتاج بين الأنشطة فرغم أنه شائع في نظريات النمو إلا أنه نادر في الدراسات التطبيقية، وتوضح الدراسات أن أثر إعادة تخصيص العمل أكبر من أثر إعادة تخصيص رأس المال.

أما مؤشر التنويع فيمثل أحد أهم الخصائص التي تميز الدراسة الحالية، ويعرف التنويع على أنه مدى انتشار الانتاج بين عدد متزايد من النواتج، حيث يظهر الواقع المشاهد أن النمو الاقتصادي السريع عادة ما يصاحبه درجة عالية من التنويع.

ولجأت الدراسة إلى استخدام مؤشر للتنويع يتم قياسه على النحو التالي:

$$Div = 1 / \sum (i) (X(i,t) / X(t))^2$$

حيث:

$X(i,t)$ - الصادرات من القطاع (i) في السنة (t) ،

$X(t)$ - اجمالي الصادرات في السنة (t) .

وتقوم الدراسة بتقدير دالة الانتاج التكاملية بعد اجراء الاختبارات الاحصائية الملائمة وذلك لتصوير العلاقة بين النمو ومحدداته في الأجل الطويل، كما تلجأ أيضا إلى دراسة ديناميكيات الأجل القصير بتقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، وتدخل في متغيراته معدل التضخم للأخذ في الاعتبار الأثر قصير الأجل لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويضيف النموذج معادلة أخرى لتقدير محددات تراكم رأس المال (معبراً عنه بنسبة رأس المال إلى العمل).

ويعتبر أن التراكم الرأسمالي يتأثر بمجموعتين من العوامل:

- (١) متغيرات تؤثر على الطاقة التمويلية للاستثمار ويركز فيها على المساعدات الأجنبية،
- (٢) متغيرات تؤثر على حوافز الاستثمار وتتضمن: البنية الأساسية، المخاطر، الكفاءة الكلية للاقتصاد وتقاس بالانتاجية الكلية للعوامل من تقديرات الدالة طويلة الأجل.

وتبرير ذلك أن ضعف الانتاجية يؤدي إلى انخفاض عائد الاستثمار مما يضعف الحافز على الاستثمار، كما يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعاملات transactions costs والتي من شأنها أن تخفض ربحية الاستثمار في الاقتصاد القومي ككل. وهكذا فإن تأثير الانتاجية على الاقتصاد هو تأثير مزدوج ، يتكون من أثر مباشر وأثر غير مباشر من خلال التأثير على حوافز الاستثمار. ويدخل في معادلة الاستثمار أيضا معدل نمو السكان النشيطين ، شروط التبادل التجاري، متغير يوضح درجة المخاطرة ومؤشر لمدى توافر البنية التحتية وبصفة خاصة الطرق.

وبالاحظ أن الدراسة لم تقم بتقدير دوال الانتاج لكل دولة منفردة بسبب نقص البيانات، كما أوردت أن دمج بيانات مقطعية وزمنية يؤدي لنتائج قياسية أفضل. وفيما يتعلق بحسابات النمو لمجموعة الدول التي حققت تجارب نمو مرتفع توضح النتائج أنها اعتمدت على تراكم رأس المال المادي بدرجة أكبر من الانتاجية.

وفيما يتعلق بمصر توضح الدراسة أنها حققت فترة نمو تمتد من ١٩٦٤ حتى ١٩٨٥ ثم تباطأت معدلات النمو بعد ذلك : وكان متوسط معدل النمو في الفترة المذكورة حوالي ٧%، وقد ساهم رأس المال المادي بنسبة ٦٢,٦% من النمو في حين ساهمت الانتاجية الكلية للعوامل بنسبة ٣٧,٤% ومتوسط معدل نمو الناتج / العمل يبلغ ٤,٩%، ومتوسط معدل نمو الانتاجية الكلية للعوامل يبلغ ١,٨%. وفيما يتعلق بمدى مساهمة العوامل المختلفة المؤثرة على الانتاجية الكلية للعوامل توضح النتائج أن رأس المال البشري ساهم بـ ٠,٦ نقطة، وإعادة تخصيص العمل بـ ٠,٣ نقطة، وكل من التنويع ونسبة الصادرات للعمل بـ ٠,٢ نقطة، وعوامل أخرى بـ ٠,٦ نقطة.

وتجدر ملاحظة أن حسابات النمو المذكورة تنطبق على مؤشر النمو المستخدم في النموذج وهو نسبة الناتج المحلي الاجمالي إلى العمل، أي انتاجية العمل، وتشير الدراسة إلى أن هذه ليست الطريقة النمطية في حسابات النمو، ولكنها تفضلها لأنها تستبعد آثار الفروق الواسعة في معدلات نمو السكان والتي يمكن أن تخل بالمقارنات بين الدول.

وفيما يتعلق بنتائج المجموعة الثانية من الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في الفترة الحالية التي تبدأ من أوائل التسعينات ، توضح الدراسة أنها تعاني من ضعف معدلات الاستثمار وتعتمد تجارب النمو فيها على تحسن في الانتاجية بدرجة أكبر من تراكم رأس المال المادي، وتتوقع الدراسة ألا تستمر فترات النمو في هذه الدول ما لم ترتفع معدلات الاستثمار.

وتخلص الدراسة إلى أن استمرارية النمو الاقتصادي لفترات طويلة تتطلب توافر متكامل محددات النمو الأساسية، وأن تخلف أحد أو بعض هذه المحددات يضعف فرص استمرارية النمو. وبالتالي فإن هناك ضرورة لوجود نوع من التوازن والتكامل بين كل من

تراكم رأس المال المادى وتحسن الانتاجية الكلية للعوامل من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة لفترات طويلة.

٣-٢-٢ تقدير آثار الاتفاق الحكومى و الاستثمار البشرى و حرية التجارة

أولاً: نموذج لتقدير أثر كل من تحرير التجارة والاتفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى مصر^(٧)

بالإضافة إلى الدراسات التطبيقية التى اعتمدت على النظرية النيوكلاسيكية للنمو ونموذج سولو وما يرتبط به من حسابات النمو ، سواء بشكله التقليدى أو بإدخال بعض التعديلات عليه، ظهرت دراسات أخرى تطبق نماذج تعتمد على نظرية النمو الداخلى بأشكالها المختلفة.

وفى إطار هذه الدراسات تبحث الدراسة الحالية فى الآثار التنموية المشتركة لكل من الاتفاق الحكومى، الصادرات، الاستثمار وعرض العمل على النمو الاقتصادى فى مصر فى الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٩٦. ويستخدم نموذج تكاملى cointegration ونموذج تصحيح خطأ Error Correction Model.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ولكنها أقل وضوحاً فى الأجل القصير. ويعنى ذلك أن هذه المتغيرات لها آثار تراكمية على النمو فى الأجل الطويل وليس لها آثار مباشرة فورية immediate فى الأجل القصير.

وتفسر الدراسة تباطؤ معدل نمو الاقتصاد المصرى منذ الثمانينات وتعتبر أنه يرجع بدرجة كبيرة إلى حجم ودور القطاع العام وافتقار الاقتصاد إلى الانفتاح ومواجهة المنافسة العالمية.

وتحاول الدراسة قياس الآثار الكمية للتغيرات فى السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بحجم الاتفاق العام وتحرير التجارة على النمو. فى أدبيات التجارة والتنمية حظيت العلاقة أو تسأثير الصادرات والاتفاق العام على النمو الاقتصادى باهتمام كبير، وركزت معظم الدراسات فى

البداية على اختبار هذه العلاقة باستخدام OLS وبعد ذلك بدأت الدراسات الأحـدث تستخدم أساليب ايكونومتريـة أكثر تقدماً، وكانت الدراسات تركز على تأثير كل من الصادرات والانفاق الحكومي على افراد وقليل منها اختبر التأثير المشترك لهما معاً. أيضاً ركزت الدراسات التجريبية على اختبارات سببية مباشرة.

وقليل من الاهتمام توجه إلى اختبار عدم استقرارية البيانات non stationarity وآثار التغيرات فى السياسة الاقتصادية والتكاملية cointegration وآليات تصحيح الخطأ للأخذ فى الاعتبار التأثيرات طويلة الأجل. وقد راعت الدراسة المعروضة عن مصر أن تأخذ فى الحسبان كل الاعتبارات السابقة.

فيما يتعلق بالاعتبارات النظرية لأثر الصادرات على النمو فهى تقضى بأن الصادرات تؤثر على النمو من خلال آثار استاتيكية وأخرى ديناميكية وهى الأكثر تأثيراً، ويرجع ذلك إلى بعض الكتابات ، بصفة خاصة فى إطار النظرية الجديدة النمو الداخلى ، حيث تؤدى الصادرات إلى توليد وفورات خارجية من خلال تزايد الغلة مع الحجم وتبنى تكنولوجيات محسنة وأساليب ادارية أفضل و سلع جديدة- وعلاقات السببية يمكن أن تكون فى الاتجاهين.

ويظهر أثر الانفاق الحكومي على النمو فى ثلاث طرق:

- (١) يؤثر على قدرة الحكومة على حل الصراعات بين مجموعات المصالح المختلفة وخاصة بين المصالح الخاصة والاجتماعية،
- (٢) تمكن الحكومة من تأمين مستوى الاستثمار اللازم للتنمية،
- (٣) تمكن الحكومة من ضمان اعادة استثمار فائض المشروعات داخل الدولة.

وهكذا فإن التأثير الأساسى يكون من خلال وفورات خارجية كما أن علاقات السببية تتحرك فى اتجاهين، حيث يؤدى النمو إلى زيادة درجة التصنيع والتحضر ويزيد بالتالى الطلب على البنية الأساسية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة فقد اختلفت عن معظم الدراسات السابقة التى بحثت تأثير الصادرات والانفاق الحكومي على الناتج فى معادلات مستقلة، أما الدراسة الحالية فتضمنهم كمحددات للناتج فى معادلة واحدة ، حيث يتضح من الدراسات الحديثة أن هناك تأثير متبادل بينهما. وتوضح تجربة سنغافورة أن خليط من تدخل الحكومة والصادرات كان

أساسياً للنمو، وتؤكد بعض الدراسات على دور الحكومة في تطوير ميزة نسبية للدولة في الصادرات.

وتقوم الدراسة بتقدير معادلتين أساسيتين:

في الأجل الطويل يتحدد الناتج الحقيقي (y) بالانفاق الحكومي الحقيقي (g) الصادرات الحقيقية (x) رأس المال الاجمالي الحقيقي (k) (ويتم تقريبه بنسبة الاستثمار/ الناتج) والقوة العاملة ومتغيرات صورية. وقد اختبر درجة التكاملية للمتغيرات واستخدم نموذج تصحيح الخطأ لبحث العلاقات في الأجل القصير.

كما اختبر اتجاهات السببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الناتج والمتغيرات الأخرى باستخدام Granger Causality tests ، واستخدم أسلوب مرشح كالمان لتحليل تغير المعلومات مع الزمن Kalman Filter time-Varying Parameter technique وذلك لتحديد المدى الذي تغيرت فيه المعلومات عبر ٤٦ سنة.

وتوضح نتائج الدراسة أن أثر الانفاق الحكومي والاستثمار يقتصر على الأجل الطويل، كما تقترح نظرية النمو الداخلي، مع عدم وجود دليل على آثار في الأجل القصير، وأن العودة للتوازن بعد صدمة خارجية تكون بطيئة وأن ١٢% فقط من الانحراف يتم تصحيحها في خلال عام، وأن سياسة الإصلاح في ١٩٩١ كان لها تأثير موجب معنوي على العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج أما العلاقة بين الصادرات والنمو فكانت معنوية ولكن سالبة. ويعني ذلك أنه رغم الإصلاح فإن الصادرات لم يكن لها أثر على النمو وذلك على عكس الانفاق العام.

ويشير ذلك الشكوك حول فاعلية سياسة الإصلاح الاقتصادي. وهكذا فإنه بالنسبة لمصر كما بالنسبة لدول أخرى فإن نتائج الدراسة ترفض الفرض الخاص بالنمو الذي يقوده الصادرات، وربما يرجع السبب إلى عدم كفاية البنية التحتية. وأظهرت الدراسة أن الانفاق العام تأثيره الموجب على النمو بدأ بعد ١٩٧٤، وأن ١% زيادة في الانفاق الحكومي تزيد الناتج بـ ٠,٢%.

وتشير الدراسة الى مشكلة منهجية يتعين اختبارها وتتعلق بما تقول به بعض الدراسات عن ضرورة طرح الصادرات والانفاق الحكومي والاستثمار من الناتج تجنباً

لمشاكل الارتباط السلسلي Serial Correlation بين المتغيرات، حيث أن هذه المتغيرات تشكل جزءاً من الناتج المحلى الاجمالى.

ثانياً : آثار الاتفاق العام و للاستثمار البشرى (٨)

يؤكد معظم الاقتصاديين على أهمية دور القطاع الخاص فى عملية التنمية، وأنه لا بد للدول النامية من دراسة وتقييم مساهمة كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى حفز النمو الاقتصادى وذلك لتحديد الأدوار المناسبة لكل منهما.

وفى اطار نظرية النمو الداخلى فإن أهم العوامل التى تحدد الفوارق بين الدول فى مستوى دخل الفرد ومعدل النمو هى: الاستثمار فى رأس المال البشرى، تداعيات انتشار المعرفة والاستثمار فى رأس المال المادى والبنية الأساسية.

وقد تعرض عدد من الدراسات الحديثة إلى أثر انتاجية الاتفاق العام على البنية الأساسية، وإن كان هناك بعض المجالات لم تبحث بعد بشكل كاف فى الدراسات التطبيقية وذلك مثل تخصيص الاستثمار العام على القطاعات المختلفة (رأسمال فى البنية الأساسية، رأسمال لتنمية الموارد البشرية، رأسمال للدفاع) والتفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومقتضياته بالنسبة للنمو الاقتصادى.

وتحاول الدراسة الحالية من خلال النموذج الذى تستخدمه أن تقدم مساهمة فى هذا المجال.

وتستخدم منهجية مرنة لهيكل الانتاج تسمح بالتفاعل بين المدخلات العامة والخاصة. وتضم الدالة بالإضافة إلى العمل تفرقة صريحة بين كل من رأس المال العام والخاص. ويتم تقسيم رأس المال العام إلى بنية أساسية ، وتنمية موارد بشرية ودفاع.

وتطبق الدراسة على مجموعة من ٢١ دولة نامية فى افريقيا (من بينها مصر) وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية، وذلك على مدى سلسلة زمنية من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٤.

وتعترض الدراسة ، من خلال تبنيها لنظرية النمو الداخلي، على استخدام دالة انتاج كوب دوجلاس بسبب محدودية عناصر الانتاج التي تتضمنها ومعاملة التقدم الفني خارج النموذج، وهذه الانتقادات أدت إلى ظهور نظرية النمو الداخلي. والجزء التطبيقي لهذه النظريات يستخدم انحدار مقطعي بين الدول لبحث الروابط بين معدلات النمو والمتغيرات الاقتصادية. والميزة الأساسية في هذه النماذج تتمثل في مرونة تضمين عدد كبير من المتغيرات المفسرة والتغلب بالتالي على الطبيعة المقيدة لنماذج النمو النيوكلاسيك التي تفسر النمو من خلال البواقي residual.

كما أن هيكل الصياغة الخطية في النماذج النيوكلاسيكية لايسمح باختبار شروط الاحلال والتكامل التي قد توجد بين عناصر الانتاج، وللتغلب على هذه القيود تستخدم الدراسة الشكل التالي لدالة الانتاج translog specification.

$$\ln Q = Q_0 + \sum (i) Q_i \ln k_i + \frac{1}{2} \sum (i) \sum (j) \ln k_i \ln k_j + bt + u_i$$

حيث:

Q تعبر عن الناتج الكلي،

K_i تعبر عن الأنواع المختلفة من المدخلات في عملية الانتاج (عمل ورأسمال)،

t تعبر عن الزمن، ويفترض أنه يتضمن التقدم الفني خارج عملية الانتاج (أى بالمفهوم

النيوكلاسيكي)،

u متغير يعبر عن الخطأ الاحصائي،

وقد تم قسمة متغيرات Q , k_i على عدد السكان للتركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو. ولايفترض هذا النموذج مسبقا ثبات الغلة مع الحجم وإنما اعتبرته فرضا قابلاً للاختبار الاحصائي، وأوضحت النتائج عدم قبول هذا الفرض.

ويتم بواسطة النموذج تقدير مرونة الناتج بالنسبة للمدخلات المختلفة والتي تعبر عن المساهمة النسبية لكل منها في النمو.

كما اختبر أيضا ما اذا كانت البيانات تؤكد صحة انطباق دالة انتاج كوب دوجلاس أو الدالة السابقة التي تفترضها الدراسة، وقد أثبتت الاختبارات الاحصائية عدم صحة دالة انتاج كوب دوجلاس.

وبالاحظ أن الدراسة التطبيقية استخدمت متغير رأس المال نفسه وليس الاستثمار كما هو الحال في أغلب الدراسات للتغلب على مشكلة نقص البيانات، وقد لجأت إلى تقدير متغيرات رأس المال انطلاقاً من بيانات الاستثمار والاهلاك باستخدام أسلوب "المخزون الدائم" Perpetual inventory

فيما يتعلق بأهم النتائج العامة للدراسة فقد أظهرت أنه في معظم الدول هناك ظاهرة تزايد الغلة مع الحجم في خلال فترة الدراسة، وأن رأس المال الخاص ورأس المال البشري يعدوا أهم محددات النمو ويليهم العمل ثم البنية الأساسية، وأن نفقات الدفاع تختلف تأثيرها على النمو بين الدول المختلفة، بعضها سلبى وبعضها ايجابى وبعضها غير معنوى.

أما فيما يتعلق بأهم النتائج بالنسبة لمصر فقد أظهرت أن رأس المال البشري (معبراً عنه بحجم الانفاق العام على التعليم والصحة) هو أهم محدد يساهم في النمو ، يليه رأس المال الخاص ثم العمل ثم البنية الأساسية، وأن نفقات الدفاع تأثيرها سلبى على النمو، وأن الاقتصاد يخضع لظاهرة تزايد الغلة مع الحجم.

وبالاحظ في هذا النموذج أنه وإن كان يتضمن تطويرات ايجابية فيما يتعلق بمرونة دالة الانتاج والتخلص من بعض الفروض المقيدة، إلا أن هناك قصور فيما يتعلق بتقسيم رأس المال العام حيث اقتصر على البنية الأساسية والانفاق على التعليم والصحة والدفاع، وأغفل جانباً أساسياً وهو رأس المال المستخدم في الأنشطة الانتاجية، كما أن الانفاق على رأس المال البشري يقتصر على الانفاق العام ويهمل الانفاق الخاص في هذا المجال.

وقد أسفرت تجربة إعادة تطبيق هذا النموذج على مصر فقط في دراسة لم تنشر في اطار الدراسات الخلفية لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨/٩٧^(٩) عن نتائج مختلفة وبعضها يشوبه شيء من الغرابة، فقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سلسلة زمنية تبدأ من ١٩٦٥/٦٤ حتى عام ١٩٩٧/٩٦، وهى وان كانت تعد سلسلة زمنية طويلة إلى حد ما ولكنها بلاشك تقل كثيراً عن حجم العينة المستخدم في الدراسات المقطعية. فقد أدى اغفال رأس المال العام الموجه للأنشطة الانتاجية إلى اسقاط نسبة كبيرة من عنصر رأس المال كمدخل في عملية الانتاج، فكما هو معروف أن الاستثمار العام كان يحتل أكثر من ٧٥% من الاستثمار الموجه للانتاج خلال هذه الفترة، وبالتالي فإن اهماله والتركيز فقط على الاستثمار في البنية

الأساسية والتعليم والصحة والدفاع مع الاستثمار الخاص أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه في تقدير المساهمة النسبية لهذه المدخلات في النمو الاقتصادي . وربما يكون من الأفضل تقسيم رأس المال تقسيما نوعيا على الاستخدامات المختلفة بدلا من التفرقة بين رأس المال العام والخاص.

٣-٣ اقتراح نموذج للنمو في مصر : بعض الإتجاهات العامة للتطوير

يوضح العرض السابق أن النماذج التي تم تطبيقها على مصر تناولت عددا كبيرا من المتغيرات التي يفترض أنها تفسر النمو واستخدمت أدوات احصائية متنوعة في إطار النماذج الايكونومترية، وفي إطار نظريات النمو، وبصفة خاصة النظرية النيو كلاسيكية ونظريات النمو الداخلي.

ويلاحظ أن متغيرات الصادرات والإنفاق الحكومي والتعليم ظهرت كعوامل محددة للنمو في ثلاثة من الأربعة نماذج المعروضة، فهي تؤثر على النمو من خلال الإنتاجية الكلية في النماذج النيو كلاسيكية، وتؤثر مباشرة على النمو في نماذج النمو الداخلي.

وتوضح نتائج كل النماذج أن تأثير التعليم إيجابي على النمو، أما بالنسبة لكل من الصادرات والإنفاق الحكومي فقد اختلفت نتائج النماذج ما بين تأثير إيجابي وتأثير سلبي على النمو. والواقع أن اختلاف النتائج بالنسبة للتطبيقات المختلفة لنفس النماذج أمر شائع في هذا المجال، ويضعف ذلك من إمكانية استخدام هذه النماذج في استخلاص أو التوصية بسياسات إقتصادية محددة وواجبة الإتباع. يلاحظ أيضا أن معظم تطبيقات نماذج النمو بصفة عامة تتعرض لمتغيرات كلية على مستوى مرتفع من التجميع، ومع ذلك فقد تعرض النموذج الذي تم تطبيقه على الدول الإفريقية إلى تحليل أثر التغير الهيكلي ودرجة تنويع الإقتصاد على النمو، والواقع أن إدخال قدر أكبر من التفصيل على المتغيرات المفسرة للنمو يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر واقعية . وبصفة عامة فإنه يمكن إقتراح بعض الإتجاهات العامة لتطوير نموذج يساعد في تفسير العوامل المحددة للنمو في الإقتصاد المصري وذلك على النحو التالي:

(١) يجب بذل مزيد من الجهد في التحقق من البيانات المستخدمة والسعى إلى تحسينها وتدقيقها، وخاصة أن نماذج النمو هي نماذج ايكونومترية بطبيعتها وتتطلب سلاسل زمنية طويلة ومتسقة للمتغيرات المستخدمة، ولا يجب استخدام البيانات المنشورة على علقتها، وبصفة خاصة بيانات الناتج المحلي الإجمالي، وهو المقياس الأساسي للنمو في هذه النماذج، وذلك للتأكد من أن التغيرات المشاهدة في هذا المتغير تعكس تغيرات

حقيقية وليس أخطاء في البيانات. وبطبيعة الحال كلما زاد عدد المتغيرات وزادت درجة التفصيل كلما زاد الجهد المطلوب لتدقيق البيانات وضمان إتساقها.

(٢) يتمثل أحد المجالات الممكنة لتطوير نموذج للنمو في إدخال قدر أكبر من التفصيل على مدخلات الإنتاج من عمل ورأسمال. فيمكن تقسيم رأس المال (أو الإستثمار) عدة تقسيمات حيث يمكن التفرقة بين الإستثمار في المعدات equipment وبين الأنواع الأخرى من مكونات الإستثمار، وذلك للأهمية الخاصة للمعدات في إستيعاب التقدم التكنولوجي وتحفيز النمو، ويؤكد ذلك عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية^(١٠). يمكن أيضا أن يظهر بشكل صريح الإستثمار في بعض القطاعات الهامة سريعة النمو وعالية التكنولوجيا، والتي يفترض أن تأثيرها على النمو أقوى من تأثير القطاعات الأخرى. وهناك بعض النماذج التي تم تطبيقها في إطار دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD التي تبحث بشكل خاص أثر ديناميكية التغير الهيكلي في اتجاه القطاعات سريعة النمو والمتوافقة مع إتجاهات نمو أسواق الصادرات، والتي تتميز بكثافة التكنولوجيا والإنفاق على R&D، على النمو الإقتصادي الكلي^(١١).

ويتطلب ذلك تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترات مختلفة، لأن القطاعات سريعة النمو تختلف من فترة لأخرى. ورغم أهمية هذا التقسيم فإنه لا بد من ملاحظة أن نتائج مثل هذا النماذج يصعب الخروج منها بتوصيات محددة لصانع السياسة الإقتصادية فيما يتعلق بالمستقبل، وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بالقطاعات أو الصناعات سريعة النمو في المستقبل البعيد. كذلك عنصر العمل يمكن تقسيمه وفقا لدرجة التعليم أو المهارة.

(٣) قد يكون من الأفضل إستخدام مجموعة علاقات تكون النموذج بدلا من الصيغة المعتادة المتمثلة في إستخدام معادلة إنحدار واحدة في نماذج النمو الداخلي، أو معادلتين في النموذج القائم على النظرية الكلاسيكية، لأن ذلك يتيح الأخذ في الإعتبار عدد أكبر من المتغيرات المؤثرة على النمو بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، مع تفادي المشكلات الإحصائية لتضمين عدد كبير من المتغيرات في معادلة واحدة مما يخفض عدد درجات الحرية ويؤثر في جودة النتائج، وهكذا فإنه من المهم أن يتضمن النموذج علاقات تحدد العوامل المؤثرة في كل من المتغيرات المستقلة في المعادلة الأساسية لنمو الناتج.

(٤) يوضح عرض نماذج النمو والتجارب المختلفة لتطبيقها أن كل منها يركز على مجموعة من المتغيرات التي يعتقد أنها أكثر تأثيراً على النمو إلى جانب عناصر الإنتاج وبالتحديد التراكم الرأسمالي. ويلاحظ المتتبع للكلم الهائل للكتابات فى أدبيات النمو الإقتصادى وما تتضمنه من قياسات كمية أنه يمكن القول أن كل شىء تقريباً يمكن أن يؤثر فى النمو، وأنه يمكن قياس العلاقة بين النمو الإقتصادى وأى متغير يفترض أنه يؤثر فيه سواء كانت متغيرات إقتصادية أو سياسات أو عوامل مؤسسية أو سياسية أو غيره، ولعل كتابات بارو Baro وغيره تؤكد ذلك (١٢) .

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن استخدام نموذج واحد يتضمن كل المتغيرات وكل العلاقات الممكنة بين النمو الإقتصادى والعوامل المؤثرة فيه. وبالتالي فإنه قد يكون من المفيد تجربة استخدام مجموعة من النماذج المختلفة تستند على نفس قاعدة البيانات بالنسبة للمتغيرات الأساسية، وذلك لإختبار النظريات الإقتصادية للنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى يمكن دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادى وكثير من المتغيرات الهامة والمؤثرة والتي يصعب تضمينها فى نموذج واحد، وأيضاً إختبار العلاقة بين بعض السياسات الإقتصادية والنمو الإقتصادى بما يمكن من الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً لأهم العوامل المؤثرة فى النمو فى مصر فى فترة التحليل.

وفى هذا المجال فإنه يتعين دراسة العلاقة بين النمو والسياسة المالية بشكل أكثر تفصيلاً وليس مجرد الإنفاق الحكومى، كما ظهر فى بعض الدراسات، وأيضاً السياسة النقدية وآثارها المباشرة وغير المباشرة وهل تقتصر فقط على الأجل القصير. ومن المجالات الأخرى الهامة والتي لا تلقى إهتماماً كافياً فى الدراسات الإقتصادية فى مصر قضية توزيع الدخل والقياس الكمية لكيفية تطوره عبر العقود الماضية فى اتجاه مزيد من العدالة أو عدم المساواة، ومدى تأثير وتأثر هذه الظاهرة بالنمو الإقتصادى وتفاعلها معه. هذا بالإضافة إلى السياسات والمجالات الأخرى التى يحدد الخبراء مدى أهميتها فى هذا المجال من واقع دراسة تطور الإقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى يواجهها.

(٥) يرتبط بالنقطة السابقة قضية أخرى هامة وهى ضرورة أن تواكب الدراسات التطبيقية فى مصر التطورات الحديثة المعاصرة سواء فى نظريات النمو ذاتها أو فى الأساليب والأدوات الإحصائية التى تستخدم فى النماذج القياسية. فيما يتعلق بنظريات النمو

يوضح الجزء الأول من هذه الدراسة أن النظرية الحديثة للنمو تركز على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة الصريحة explicit والضمنية tacit والبحث والتطوير وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل وهناك تطويع لدوال إنتاج جديدة تقوم على "الأفكار" Ideas production function^(١٣) وهناك جهود تبذل في مجال قياس مؤشرات للتكنولوجيا والأفكار والمعرفة وعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة بالنمو، وهي متغيرات غاية في الأهمية لمن يتطلع إلى المستقبل، ولا نبالغ إذا قلنا أنها تمثل محور عملية النمو ولا يمكن اغفالها أو تبسيطها أو إختزالها في متغيرات الإنتاجية أو غيره سعياً وراء سهولة الحسابات والاستخدام وسرعة الوصول إلى نتائج. وعلى ذلك فإنه من الضروري أن تجتهد تجارب تطبيق نموذج للنمو في مصر في اختبار ودراسة ومحاولة قياس هذه المتغيرات والعلاقات. وربما تساق حجج بأن مصر - والدول النامية بصفة عامة - لم تكن منتجة للتكنولوجيا والمعرفة وبالتالي فإنه لا جدوى لتضمينها في نموذج قياسي يستند أساساً على خبرة الماضي، إلا أنه مع ذلك، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع بالنسبة لمستقبل التنمية، فإن الأمر يستحق بذل الجهد لتقديم مساهمة توضح الطاقات الكامنة بالنسبة لمصر في هذا المجال وكيف يمكن تحفيزها وإطلاقها وتمكينها من إنتاج المعرفة، والأهم من ذلك كيفية تجاوز الفجوة الرهيبة في قاعدة الخبرات المعرفية المتراكمة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولعل ما يبعث الأمل في هذا الاتجاه ما تؤكدته النظريات الحديثة من أن كل الأفكار، الكبيرة منها والصغيرة، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في زيادة معدل النمو الإقتصادي.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية هناك ضرورة أيضاً للاستفادة من تطورات أدوات القياس والتحليل الإحصائي خاصة فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية واستخدام أدوات إحصائية متقدمة لمعالجة البيانات واختبار مدى استقرارها واختبار علاقات السببية بين المتغيرات والتفرقة بين العلاقات في الأجل الطويل والأجل القصير وآليات تصحيح الخطأ ومدى حساسية النتائج للتغيرات المختلفة في النموذج، وغيره من أدوات التحليل التي من شأنها أن تحسن النتائج وتزيد مصداقيتها.

هوامش و مراجع الفصل الثالث

- 1- Andrew B. Abel & Ben S. Bernanke,(1994).Macroeconomics, Addison-Wesly Publishing Company.
- 2- Cohler,(2002). Neoclassoical vs.Endogenous Growth Analysis: An Overview, Seminar on International Macroeconomics Linz,1.Juli.2002
- 3- Mankiw,G,(1995). The Growth of Nations, Brookings Papers on Economic Activity.
- 4- Easterly,W.(1998).The Quest for Growth, mimeo, World Bank.
- 5- Kheir-El-Din H, & Moursi T.(2002). Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: an Aggregate Perspестive.
- 6- Berthelemy J, & Soderling L.(1999) The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off: Empirical Evidence from African Growth Episodes. CEPIL.
- 7- Morley B, & Perdakis N. (2000). Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt. Journal of Development Studies, April.
- 8- Baffes J, & Shah A. (1998). Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices and Economic Growth. University of Chicago.
- 9- Osman M Osman,& Heba El-Laithy, & Soheir Abou-Al Einein(1999). Measuring the Impact of Government social Expenditure on the Standard of Living (Genenal Equilibrium Model Approach). Research Papers Series.Egypt-Human Development Report. INP-UNDP. Cairo-1999
- 10- DeLong .J Bradford and Sum.LawrenceH.(1991).Equipment Investment and Economic Growth .Quarterly Journal of Economics MIT <http://mitpress.mit.edu/journals>
- 11- Laursen. Keld (1998)How Structural Change Differs,And Why it Matters(for Economic Growth).DRUID Working Papers 98-25 Gorenhagmr Buiseness School. <http://metec.mcc.ac.uk/wopec/doxa/papers>
- 12- Barro. Robert,J (2001) Quantity and Quality of Economic Growth.Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile.November 2001 www.bcentral.cl
- 13- Michael,E.Porten and Scott Stern (2000).Measuring the Ideas Production Function. Evidence from International Patent Output. NBER, Working Paper No. w7891.September 2000.

الخلاصة و النتائج

يمثل النمو الاقتصادى محوراً رئيسياً فى النظريات و الفكر الاقتصادى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و قد تجدد الاهتمام بهذا الموضوع بشكل خاص فى العقدين الأخيرين وحظى بكم هائل من الدراسات النظرية و التطبيقية.

وقد تمت الدراسة الحالية مراجعة لتطور نظريات النمو بدءاً من كتابات آدم سميث عن ثروة الأمم و العوامل المحددة لها و انتهاءً بالنظريات الحديثة للنمو.

ولعل أهم النظريات التى تخضع لكم هائل من الدراسات التطبيقية هى النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى بريادة "سولو"، و النظرية الحديثة للنمو الداخلى بريادة "رومر". و قد أوضحت الدراسة الفروق الأساسية بينهما و الافتراضات التى تقوم عليها كل منهما، حيث يستند نموذج "سولو" للنمو على فرض أساسى يتمثل فى تناقص العائد على رأس المال مما يجعله لا يصلح أن يكون مصدراً دائماً للنمو، و يقتصر تأثيره على الأجل القصير. ذلك أن تراكم رأس المال المادى يمكن أن يؤدى إلى نقلة مؤقتة فى منحنى النمو ثم يعود بعد ذلك ليتوافق مع معدل نمو التقدم الفنى الذى يحدد معدل النمو فى الأجل الطويل. و يعتبر التقدم الفنى دالة فى الزمن و يتحدد خارج العملية الانتاجية. أما نظرية النمو الداخلى فتفترض إمكانية تزايد العائد على رأس المال و تزايد العائد مع الحجم بسبب الوفورات الخارجية للاستثمار فى المعرفة و خاصية الانتشار *spillover*، و تفترض أيضاً أن التغير التكنولوجى هو متغير تابع يتحدد داخل إطار النشاط الاقتصادى بواسطة الوحدات الانتاجية التى تسعى لتعظيم الربح.

وتعطى النظريات الحديثة للنمو اهتماماً أكبر لعوامل الانتاج غير التقليدية، و توضح أهمية الابتكار و الأفكار الجديدة و أن النمو الذى يعتمد على المعرفة يدعم دوائر التقوية الذاتية للمجتمع.

تعرضت الدراسة أيضاً لتحليل بعض تجارب النمو الناجحة فى آسيا و التى شددت الانتباه إليها، و هى بالتحديد تجربة كل من اليابان و كوريا. و اعتمد التحليل على حسابات

النمو لتحديد مساهمة كل من العوامل المختلفة فى معدل نمو الناتج. و أوضحت الدراسة أن مساهمة كل من العمل و رأس المال كانت كبيرة فى المراحل الأولى للنمو و بعد ذلك تقدمت الأهمية النسبية لمساهمة التقدم المعرفى التكنولوجى خاصة فى حالة اليابان.

و فى تحليل تطور الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بالناتج المحلى الإجمالى و أهم المتغيرات الاقتصادية التى أفردتها النظريات الاقتصادية على أنها محددات للنمو، أوضحت الدراسة وجود فترات صعود و هبوط لمعدل نمو الناتج، ففى بداية الستينيات و مع تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ارتفع معدل نمو الناتج و متوسط دخل الفرد، و اقترن ذلك بارتفاع معدل الاستثمار و إن لم يصاحبه ارتفاع مماثل فى معدل الادخار، و تميزت هذه الفترة أيضاً بحدوث تغيرات هيكلية واضحة تمثلت فى اتجاه قوى التصنيع و الاهتمام بالصناعات الثقيلة واحلال الواردات و اهتمام أيضاً بعدالة توزيع الدخل. و قد تراجع النمو بعد ذلك نتيجة الحرب و ما بعدها.

أما فترة النمو الثانية بعد حرب ١٩٧٣ و تطبيق سياسة الانفتاح فقد اعتمدت على عوامل خارجية ليس لها صفة الاستمرارية، و تمثلت فى ارتفاع أسعار البترول و زيادة حصيلة النقد الأجنبى من السياحة و قناة السويس و تحويلات العاملين فى الخارج. و قد انعكس ذلك فى ارتفاع معدل الاستثمار و معدل النمو، إلا أنه لم يستمر أيضاً نتيجة هشاشة هذه العوامل، فقد تراجعت أسعار البترول و استمر انخفاض معدل الادخار و انخفض معدل الاستثمار و تراكمت الديون الداخلية و الخارجية.

ومع استئناف الخطط الخمسية فى بداية الثمانينات لم يرتفع معدل النمو بشكل ملموس، وإن كان ظهر بعض التحسن فى بداية التسعينات مع تنفيذ سياسات برنامج الإصلاح. وما زال الاقتصاد يعانى من انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار و الانتاجية.

يوضح ماسبق أن هناك جهود ضخمة مطلوبة للخروج من هذه الحالة و الانطلاق إلى نمو سريع و مستمر. و لعل دراسة تطور أهم المتغيرات ذات العلاقة المباشرة بالنمو يمكن أن تفيد فى التعرف على مواطن الضعف و القوة و استخدامها بشكل فعال. و تشير الدراسة فى هذا المجال لمشكلة ضعف قاعدة البيانات فى مصر و التى تزداد حدة حين يتطلب الأمر الرجوع إلى سلسلة زمنية طويلة فى كثير من المتغيرات، مما يلقى بكثير من الظلال والغموض حول حقيقة التغيرات المشاهدة و دلالتها.

أوضحت الدراسة أن تطور معدل الاستثمار لم يتواكب دائماً مع تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و أن معدل الادخار كان منخفضاً بشكل عام طوال فترة التحليل، فعلى سبيل المثال وصل معدل الاستثمار إلى حوالي ٣٠% فى الثمانينات و مع ذلك تميزت هذه الفترة بانخفاض معدل النمو مقارنة بالسبعينات. و يؤكد ذلك ما نقوله النظريات الاقتصادية من أن التراكم الرأسمالى لا يمكن بمفرده أن يكون عاملاً حاسماً للنمو المستمر، وأن نوعية الاستثمار و كفاءته تؤثر أيضاً على إمكانيات النمو.

أوضحت الدراسة أيضاً أن فجوة الادخار و الاستثمار كانت دائماً قائمة و تتسع فى أحيان كثيرة لتصل إلى ما يقرب من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و لم يشهد الهيكل القطاعى للاستثمار تغيرات جذرية خلال الفترة منذ منتصف الستينات.

و توضح مؤشرات تطور الاستثمار البشرى، ممثلة فى استثمارات التعليم والصحة ، و التى تقوم بها الحكومة أساساً، أن هناك بعض التحسن فى نسب الاستثمارات فى هذين القطاعين إلى جملة الاستثمارات، و لكنها ما زالت قاصرة عن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لتحفيز النمو، هذا بالإضافة إلى مشكلة انخفاض نوعية الخدمات التى تقدمها هذه الأنشطة، و ينعكس ذلك فى انخفاض مستويات الانتاجية و تدنى معدلات نموها.

و فيما يتعلق بالتعاملات مع العالم الخارجى توضح البيانات وجود ارتباط بين ارتفاع معدلات نمو الناتج و بين زيادة حصة الصادرات البترولية بشكل خاص. يوضح البحث أيضاً تدنى المؤشرات الخاصة بالتقدم التكنولوجى كأحد المحددات الأساسية للنمو، وكذلك تدنى المؤشرات الدالة على مدى ملائمة و قدرة المؤسسات القائمة على المساهمة فى تحقيق النمو و تأخر ترتيب مصر بين الدول فى التقارير الدولية.

و فى تحليل الأسباب التى تعوق مسار النمو فى مصر رصدت الدراسة أهم المشكلات القائمة، و قد تمثلت إلى جانب ضعف معدلات الادخار و الاستثمار فى ضعف الإنتاجية و مشاكل البيروقراطية و ضعف أداء النظام التشريعى و القانونى و ضعف الأداء الحكومى بصفة عامة و عدم استقرار السياسات الاقتصادية. و ينعكس كل ذلك فى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى و يقيد حركته نحو النمو.

و تناول البحث أيضاً إلى الدراسات التطبيقية التي قامت لاختبار نظريات النمو وتعتمد أساساً على استخدام النماذج الرياضية التي تعبر عن هذه النظريات و الفروض والاستنتاجات التي تقوم عليها، و كذلك أهم المحددات و المتغيرات التي تفسر النمو فى هذه النماذج. و تعرض الدراسة أيضاً فى هذا الفصل بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر و أهم نتائجها.

و تستند النماذج التي تم تطبيقها إلى الأسس النظرية لكل من النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و لم تتطرق إلى الصياغات المعاصرة فى النظرية الحديثة للنمو و التي تتعرض لتراكم المعرفة و دورها و دور الابتكار و الأفكار فى تحفيز النمو المتواصل. و يلاحظ أن هذه الدراسات التطبيقية، واحدة منها فقط أجريت فى مصر باستخدام قاعدة بيانات محلية، أما الدراسات الأخرى فقد أجراها أجنبى خارج مصر باستخدام البيانات المنشورة فى التقارير الدولية، و بعضها كان فى إطار دراسة عن مجموعة من الدول التي تعرضت لمراحل مختلفة من النمو.

و قد اتخذت الدراسات مؤشرات مختلفة للتعبير عن النمو، و ذلك فى شكل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، معدل نمو متوسط دخل الفرد، أو معدل نمو انتاجية العامل. اختلفت النماذج أيضاً فى شكل دالة الانتاج المستخدمة، و فى المناهج الإحصائية المتبعة. و أوضحت الدراسة أن نتائج هذه النماذج بعضها يتفق و بعضها يختلف فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية التي تتعرض لها كمحددات للنمو و أيضاً فيما يتعلق بمدى و اتجاه تأثير هذه المتغيرات على معدل النمو. و قد أكدت كل النماذج المستخدمة وجود علاقة موجبة بين كل من تراكم رأس المال و التعليم و بين النمو - و إن اختلفت درجة التجميع و التقسيمات النوعية لرأس المال فى هذه النماذج - و اختلفت فيما يتعلق بتأثير الانفاق الحكومى والصادرات.

و من النتائج الهامة التي أوضحتها بعض هذه الدراسات أهمية وجود قدر من التكامل بين محددات النمو لضمان استمراريته، و ذلك بصفة خاصة بين تراكم رأس المال و بين العوامل التي ترفع الانتاجية الكلية للعوامل.

و تعرض الجزء الأخير من البحث إلى اقتراح بعض الاتجاهات العامة لتطوير استخدام نموذج للنمو فى مصر، و ركزت الاقتراحات على عدة محاور تتضمن أهمية البدء

بالتحقق من توافر قاعدة بيانات مدققة و متسقة، و كذلك التخلي عن المستويات العالية من التجميع في تناول المتغيرات المختلفة، و تجربة عدة أشكال من النماذج و الاستفادة من التطورات الحديثة في كل من نظريات النمو و المناهج القياسية المتقدمة.

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

- ١- إبراهيم العيسوى ، نموذج النمرور الآسيوية ، البحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥
- ٢- احمد صقر عاشور : معوقات ومشاكل إدارة التنمية فى مصر (نظرة مستقبلية) ، سلسلة ندوات معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حول الرؤية المستقبلية فى مصر ، ٢٥/١٢/٢٠٠١ .
- ٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ .
- ٤- البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٢ .
- ٥- على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- ٦- فادية عبد السلام ، جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر، مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ٢٠٠٢ .
- ٧- فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مصر ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠١ .
- ٨- مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
- ٩- معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ .
- ١٠- وزارة الاقتصاد ، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية ، آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى ، التقرير الأول ، ١٩٩٨ .
- ١١- وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧-٢٠٠٢) مارس ٢٠٠٢ .

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية :

- 1-Allen Q. (1981) A Short Economic History of Modern JAPAN..Macmillan, London.
- 2- Amsden, A .H. (1989) Asia's Next Giant – South Korea and Late Industrializaion, Oxford University Press Oxford.
- 3- Ando, A.,and A.J.Uerpach (1988) , The Cost of Capital in the United States and JAPAN: A Comparison, Journal OF the JAPANESE and International Economies, VOL.2.
- 4- Andrew B. Abel & Ben S. Bernanke,(1994).Macroeconomics, Addison- Wesley Publishing Company.
- 5- AOKI, M.(1988),Information Incentives and Bargaining in the Japanese Economy, Campridge University Press, Campridge.
- 6- Apramovitz,M.(1986) Catching UP, Forgoing Ahead and Falling Behind, Journal of Economic History VOL 046 JUNE.
- 7- ARK, B. Van and D. Pilat(1933), Productivity Levels in GERMANY, JAPAN and the UNITED STATES: Differences and Causes, Brookings Papers On Economic Activity (Microeconomics) NO.2.
- 8- Baffes J, & Shah A. (1998). Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices and Economic Growth. University of Chicago
- 9- Barro J . Robert (2001) . "Quantity and Quality of Economic Growth ". The Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile, November.
- 10- Barro J . Robert and Sala-I- Martin Xavier (1995) . Economic Growth N.Y. Mc Graw- Hill, Inc .
- 11- Berthelemy J, & Soderling L.(1999) The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off: Empirical Evidence from African Growth Episodes. CEPIL.
- 12- Broadperry,S.N.(1992), Manufacturing and the Convergence Hypothesis: What the Long Run Data Show, CEPR Discussion Paper NO.708 LONDON, JULY.
- 13- Cohler,(2002). Neoclassoical vs.Endogenous Growth Analysis: An Overview, Seminar on International Macroeconomics Linz,1.Juli.2002

- 14- Delong .J Bradford and Sum.Lawrence.H.(1991).Equipment Investment and Economic Growth .Quarterly Journal of Economics MIT
<http://mitpress.mit.edu/journals>
- 15 -Denison ,E.F.(1993),the Growth Accounting Tradition and Proxies of Sources of Growth in :A. Szirmai.b.Van Ark and D.Pilat. Explaining Economic Growth –Essays in Honor of Angus Maddison, North Holand, Amsterdam..
- 16-Denison,E.F.and W.K. CHUNG(1976),How JAPAN'S Economy Grew so Fast. The Brookings Institution Washington DC.
- 17- Denison,E.F.(1967),Why Growth Rates Differ, the Brookings Institution, Washington DC.
- 18- Denison, E.F.(1964),Measuring the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in:OECD, the Residual Factor and Economic Growth, Paris.
- 19- Easterly,W.(1998).The Quest for Growth, mimeo, World Bank.
- 20-Gordon,R.J. and M.N.Baly (1991), Measurement Issues and the Productivity Slowdown in Five Major Industrial Countries, In:OECD, Techonology and Productivity: the Challenge for Economic Policy, Paris
- 21-Hayashi,F.(1986),why Japan's Saving Rate so Apparently High, NBER Macroeconomics Annual 1986,MIT Press, Campridge.
- 22-Hong,S-D.(1991), Estimating Sources of Productivity Growth In the Korean Economy, Policy Research paper91-02, Korea Development Institute (In Korean).
- 23 -Horioka, C.Y.(1990), Why is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey of Japan's Saving Rate; the Impact of the Age Structure of the Population and Other Factors. Journal of Economic Studies Quarterly, vol.42,No.3, Septemper.
- 24 - Jeffrey Sachs,(1996), Achieving Rapid Growth : The Road Ahead for Egypt. The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 3.
- 25- John W . Mearthur and Jeffrey D. Sachs, (2001) The Growth Competitiveness Index Measuring Technological Advancement and the Stags of Development , Global Competitiveness Report 2001 – 2002, Center for International Development at Harvard University, Nov .
- 26-Jorgeson,D.W.and M. Kuroda(1992), Productivity, and International Competitiveness In Japan and the United States, 1960-1985, the Economic Studies Quartery,vol.43.December.

27 –Kaldor, N.(1957).” Model of Economic Growth ,” Economic Journal, 268,Dec vol LXVII.

28- Kheir-El-Din H, & Moursi T.(2002). Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: an Aggregate Perspective.

29-Anne Krueger, (1998). Government Failure in Development and M. C. Chauduri Market Failure and Government Failure .

30- Kuznets Simon (1959) . Six lectures on Economic Growth . Toronto, The Free Press.

31- Laursen Keld (1998). “How Structural Changes Differs, and why it Matters. (for Economic Growth)" .
Danish Research Unit for Industrial Dynamics – Druid Working Paper No . 98 – 25

32-Lucas,R.E.(1988),On the Mechanics of Economic Devolopment, Journal of Monetary Economic,vol.22.

33- Malcolm Dowling, Savings! The Key to Economic Growth, WWW.
Economics . unimelb . edu . au/ Tldevelopment / econochat/ Dowling Econ 6.
Hlml .

34- Malecki, E.J.(1997) . Technology and Economic Development . Essex, Addison Wesley Longman .

35- Mankiw,G,(1995). The Growth of Nations, Brookings Papers on Economic Activity.

36- Mark Thissen ,(2000). Building Financial CGE Models Data, Parameters, and the Role of Expectations, Financial CGE Model for Egypt, Labyrint Publication.

37- Michael,E.Porten and Scott Stern (2000).Measuring the Ideas Producion Function. Evidence from International Patent Output. NBER, Working Paper No. w7891.

38- Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998.

39- Morley B, & Perdikis N. (2000). Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt. Journal of Development Studies, April

40-Nakamura, T.(1981),the Postwar Japanese Economy ITS Devolopment and Stucture, University of Tokyo Press, Tokyo.

- 41- Nishimizu, M. and C.R. Hulten (1978), the Sources of Japanese Economic Growth, 1955-1971, the Review of Economics and Statistics, Vol. 60.
- 42- Romer, P.M. (1998) . "Innovation : The New Pump of Growth ". Blueprint : Ideas for a New Century (winter, 1998) .
- 43- Osman M Osman, & Heba El-Laithy, & Soheir Abou-Al Einein (1999). Measuring the Impact of Government social Expenditure on the Standard of Living (General Equilibrium Model Approach). Research Papers Series. Egypt-Human Development Report. INP-UNDP. Cairo-1999
- 44- Romer, P.M. (1994b). " New Good, Old Theory and the Welfare Costs of Trade Restrictions ". Journal of Development Economics 43 .
- 45- Romer, P.M. (1994a). "Beyond Classical and Keynesian Macroeconomic Policy . " Policy Options 15 (July – August, 1994) .
- 46- Romer, P.M. (1993B). " Implementing a National Technology Strategy with Self-Organizing Industry Investment Boards". Brookings Papers on Economic Activity : Microeconomics 2 .
- 47- Romer, P.M. (1993a) . Ideas and Things : the Concept of Production is Being Retooled (The Future Surveyed : 150 Economist Years). The Economist : (September 11, 1993) F70 (3)
- 48- Romer, P.M. (1986) . " Increasing Returns and Long Run Growth". Journal of Political Economy 94.
- 49- Schumpeter, J.A. (1934). The Theory of Economic Development . Oxford, Oxford university Press.
- 50- Solow, R.S . (1957) . " Technical Change and the Aggregate Production Function . " Review of Economics and Statistics 39.
- 51- United Nations, International Trade Statistics Year Book, Various Volumes.
- 52- Vaglio A. (1988) . " Static and Dynamic Economies of Scale in Export – Led Growth . " Economic Notes 2.
- 53- Vito Tanzi, " Corruption Around the World: Causes, Consequences, Slope and Cures, IMF staff Papers , Vol. 45, No.4, Dec. 1998.

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فيية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسليات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر ١٩٨٣

٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حُدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,	Sep,1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها في الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠

٥٠	المسح الاقتصادي والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الاراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - - - - - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - - - - - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبل لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصرى في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية في مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التناشرى - المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموى تكنولوجياى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى في مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ في مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة في القطاع الزراعى في مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى في ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦

١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر : واقعة ومشكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بمجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	December 1998
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩

١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفني وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية في مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى في المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى في مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكة	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والموقوفات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى " الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقنصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية في مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المريّة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢

١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضرو الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	اولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الاحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣